No. ..... الرقم Date ..... التاريخ

ف ١/٥٦٧
م ١٢٩٩/٥/١٧

مكتبة جامعة الرياض – قسم المخطوطات
اسم الكتاب لفوائد الضيائية الرقم ٤٨٨٣
اسم المؤلف الجاربردي عبد الرحمن بن أحمد بن محمد
تاريخ النسخ ٦٦١ هـ
عدد الأوراق ٢+١٢٨ ق القياس ٢٠×١٥ سم
ملاحظات ٤١٥
م ح

٠٨٢
م

الفوائد الضيائية ،تأليف الجامى عبدالرحمن بن أحمد - ٨٩٨ هـ بخط الحسين بن لطف الله بن محمد ... بن أمير المؤمنين المتوكل على الله ١٠٦١ هـ

١٣٨ ق ٢١ س ٣٠×٥ر٢٠سم

٢٨٨٣
١ م

نسخه حسنة ، ضمن مجموع (ق ١- ١٣٨) ،خطها نسخ معتاد ، طبع

الاعلام ٤: ٦٧ كشف الظنون ٢: ١٣٧٢

١ - النحو اللغة العربية أ- المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح كافية ابن الحاجب .

٠٨٢
م

مسائل أجاب عنها ابن حجر ، تأليف ابن حجر العسقلانى ، أحمد بن على - ٨٥٢ هـ بخط حسين بن لطف الله بن محمد ... بن أمير المؤمنين المتوكل على الله سنة ١٠٦٢ هـ .

صفحة واحدة ٥٥ س ٣٠×٥ر٢٠سم

٢٨٨٣
٢ م

نسخة حسنة ،ضمن مجموع (ق ١٣٩ أ) ، خطها معتاد دقيق .

الاعلام ١: ١٧٣ هدية العارفين ١: ١٢٨-١٢٩

١ - السمعيات ، أصول الدين أ- المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

على الاشكال بانه ليس هنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء معنى هو كلي
افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان
هذا الحكم مفرق على الصحيح بانضمام الواجبة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة
فان الوضع فيهما وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك معنى كلي هو الموضوع له
في الجملة مفرد وهو ما يحترز على انه صفة لمعنى ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على
جزء معناه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع
وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فيمكن ان يركب منه
تجوز كما يركب من قبل الاستعمال او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه حينئذ ما لا
يدل جزء على جزء معناه ولا يدل حينئذ مركبا ذكية في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر
مفردا وان كان الحكم فيه التقييد على الاتقدم الوضع على الافراد حيث اتى بصيغة
الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في
وضع او من المعنى فانه مفعول به واسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما
على الافراد حسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القيد كان لصحة الحالية
وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد
الكلمة مثل الرجل وقائمة ويعتبر في امثالها ما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يفيد لفائدة
الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما واخلافيه مع انه
معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن القارئ بالعرض من علم النحو انه لو كان لا يعرب بالعكس
لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى
مفرد بالوضع ومثل عبد الله خرج عنه لانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة
ويعتبر فيما يجعل لفائدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه واخرجه بقيد الافراد ولو لم
يوجد بتركيب لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء

بحيث يفهم منه العالم شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى
ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة
لفظ دبر المجموع من زيد الجدار على وجود الالفاظ وان يكون بالطبع كدلالة اخ اخ على
وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي الكلمة اسم
وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت
موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة تعني ما من قسمها اما ان يكون كاين في نفس الكلمة
والمراد بكون المعنى في قسمها ان يدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها
بالمفهومية او من قسمها ان لا يدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام
كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله
سبحانه القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن وان وما وما اشبهها
في الدلالة على معنى ما اعني لا يدل وانما الكلمة اخرى كالبصرة والكوفة والمسمى هذا القسم
حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يتعاقبهما
في الكلام وهو لا يقع كالمستعرف و القسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما ان
يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال
والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له و من قسمها
ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها
باحد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على
اخويه حيث يتركب منه وجه الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه
علامة على مسماه و القسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة
مذكور وجه حصرها اي من ذلك الاقسام وذلك انه قد علم بذلك اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا يدل

على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترن باحد
الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة
مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف ما يمتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل بما
عن اخويه بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم بما يمتاز عن الفعل بعدم الاقتران
فعلم ان كل منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا
الا المعرف الجامع وقد بدأ المصنف حيث اشار الى حده وهو ما ذكره بقوله الكلام
وقد علم بذلك ثم صرح بما يعلم بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة ما يتكلم به
قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن كلمتين اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما بكون
كل واحد منهما مسندا ومسندا اليه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول له كل واحد ولا بد من
الكلمتين والا لم يحصل الافادة بالاسناد اي بضمهما ضما فلا بد من اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى
والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة
فخرج لفظ ساوك المهملات والمعربات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام
زيد ورجل فاضل وبقيد المركبات الكلامية خرجت كلمات خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد
قائم او اسماء مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما يتضمن كلمتين احداهما ملفوظة والاخرى منوية
وبقيد الاسناد بقيد المخاطب فائدة تامة وجه كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما
كما في المعنى يتضمن زيد ابوه قائم او قام ابوه فان الاجزاء فيهما مع اجمالها مركبات وحكم الكلمة المفردة
اعني قائم الاب وجه خلو هذه ايضا مثل حيث هما كلمة وهي مفعول زيد مع ان المسند اليه فيهما جملة لا
كلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه
كلام بخلاف كلام صاحب المفتاح حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى
فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان لم صاحب المفتاح وصاحب

قوله ولا يلزم اتحادهما اي اتحاد المتضمن والمتضمن فيتضمن كلمة الكلام حيث يوجد من
قوله قال العصفوظ لم يتحاد هما الخ
الساعي وقد صرح الكلام كان
ويحصل الفهم من الكلام معنى
المتضمن الكلام كلمتين حتى معنى
واقع على جملة الى من الذي
الكتم لمتضمن المبهم الاحتياجي
تضمن
قوله فالمتضمن اسم فاعل اما على
المتضمن بفتح الميم فاعل اما على
الجملة الى
استعمل بلفظ
جزء الكلام من
قال الراجح
المتضمن
الكلمتين والاسناد
نعم الاسناد
اخرجه كلمة الى احدى
شيئا منهما لئن جزء الكلام
مدلول لم ومتعلقا جزء الكلام
لمتضمن

الكلمتين
وبعض
اللفظ
لهما ولو
قيل الا
اسناد
الكلام
انتسب
عام

الكلمتين

قوله وفي بعض الحواشي اعتذر بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان عنده لا يتركب من جزء داع فاحتمل انه لغو من كلام المصنف ما دل على ان المذهب عنده
هذا وعن تعولها بدل على الكلام عنده كالجملة وكذا ما في الحواشي انه قال المصنف في شرح الانتظام ان كلمة الكلام لانه تصلح كون قام ابوه في زيد قام ابوه
كلاما والاصح قوله ولهما حدث اللام الا في ضمن اثنين اذ لا يصح هذا العام الا في ضمن هذين اي ما صلا للزم اذا الطرف والظرف والاظهر لاشتمالهم المعنى
ان يجعل في معنى من لكن يعني انه لا يتاتى من كل اسمين لانه الا في اسمي الفعل ولا من فعل واسم اي اسم كان لانه لا يتاتى من اسم وفعل
اي فعل كان على ما ذهب اليه المصنف من جعل اسما الافعال الناقصة فواعل لها لكن الحق انه لا يتاتى من اسم وفعل اي فعل كان لان التركيب الثنائي العملي
حيث ان جعل التركيب الثنائي في نفسه وابطال ما عدا الاسم لا يوجب الاحصر الكلام الثنائي في الاسم والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام
لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما ومسند الا يكون الا فعلا ايضا او فعلا
من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا اخر 2 المصنف بالحصر وتتميم الكلام دون الاقتصار على الكلام دون الاقتصار
على معنى كابن في نفسه حصل في نفسه معنى لا متعلقا بدل اي دل لنفسه ولا لا غير صحيح اي دل كابنا في نفسه
بعض وصفته اعني غير مقترن عاليس صفته لانه وان جاز لا لكن كون الفاعل صفة اعذب ومن الفهم اقرب

الاسم

الباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف بعضا يعطي ذلك فانه قد اكتفى
في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته اي من جعله لنفسه
من الجملة فيه يحسن سكوت المتكلم على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او وضعا بخلاف الكلام
وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام
المصنف ايضا احترز من الجملة وكلمتان اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين اخذهما
مسند اليه والاخر مسند اليه وفي ضمن فعل مسند اليه واسم مسند اليه وفي بعض النسخ
او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يترتب على ستة ثلاثة منها من جنس واحد
اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلاثة منها بين جنسين اسم وفعل اسم وحرف
فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من المسند
والمسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية
فهي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم
والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه
فالمسند مفقود ويجوز ان يعد يراد هو ان زيدا قائم يمكن من تركيب الحروف والاسم بل من تركيب
الا الفعل والاسم والذي هو المعنوي في ادعوا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كابن
في نفسه اي في نفس ما دل معنى الكلمة فذكر الضمير بناء على لفظ الموصول قال المحقق في الايضاح
شرح المفصل ما لفظه الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتبار
في نفسه وبالنظر اليه وفي نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كابن الدار في نفسها حكمها كذا اي لا
باعتبار امر خارج عنها والا دخل الحرف فيما دل على معنى في غيره اي خاصا في غيره اي باعتبار
متعلقه لا باعتبار في نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره بعض المحققين حيث قال
ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقولا هو مدركا
وهذا المحفوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقولا هو مدركا بتعاوله لملاحظة

الاسم

غيره ولا يصلح لشيء منها فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل مقيدا او بالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتعلقا غير حاجة الى ذكره
وهو هذا الاعتبار يدل لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى
ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل
معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظ العقل من حيث هو حاله بين
السير والبصر وجعله آلة لمعرفة حالها كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا
يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه والحاصل
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث هي حالات لمتعلقاتها والات لمعرفة احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل
بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان
يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها ليكون
آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها
واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية
فصريح كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله
بالمفهومية فهذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة
التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طريق ما سبق في وجه الحصر
من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى ليكون تأسيسا على صحة
ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخر وهو ارجاع الضمير

الى المعنى

ولذا ذكر الضمير

الى المعنى لعدم تسويتها بما تدل على معنى كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اخر المص
هما كما يرجعه الى المعنى وما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختلف حد الاسم جمعا ولا
حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت ودام
وخلف الى غير ذلك لان معانيها من موضوعات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة
في حد ذاتها لا يرى تعقل متعلقاتها اجمالا وتعلقا غير حاجة الى ذكرها
لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوم ما لها مضافة الى متعلقات مخصوصة
لانها العرض من وضعها لم يرد ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل
فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة
في حد الاسم لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه
المتضمن المضمن اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة
الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى بالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها انما منقولة عن المصادر لا اصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو زيد
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقات مصدر قوقى او عن المصادر التوكيدات في الاصل
اصوانا نحو منه او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا او عليك
زيدا فليس شيء منها الدال على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لا يقال ان معناها بحسب
اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير استرآ كد بين الحال

والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا
وفيه نظر اذ لا يصدق في الدال على معين الدال على ما سواه نعم يصدق في ارادة
المعين ارادة ما سواه وايراد لا له من الارادة وما فزع من بيان حد الاسم اراد
ان يبين مختصر خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منتهاه صيغة
جمع الكثرة على كثرتها وبين التخصيص على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة
وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له
كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له من خواص الاسم
دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم
ومثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته واختاره اللام اشارة الى المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان
اداة التعريف هي اللام وحدها بدليل همزة الوصل لعدم الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها الكل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها
زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه لتعيين معناه مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا
يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست
شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة
وغيرها كالموصولات وكذا كثير الحوافي المذكورة ههنا ومنها دخول الجر
وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر والمجرور به لفظا وفي المجرور به
تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه
لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما
الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل بان تختص بما يخالف

ما يختص به الاصل اعني الفعل او تزيد عليه بان تعم الاسم والفعل ومنها دخول
التنوين باقسامه الاربعة التي ستجيء في اخر الكتاب اشاراته تعريفه وبيانه وشاهد
على وجه يظهر وجه اختصاص ما عدا التنوين التي تزيد به وجهة عدم اختصاص التنوين
التي تزيد به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الجر لا على الدخول لان المبادرة
من الدخول الذكر في الاول او الفرق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في
الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الاسم الفعل
وضع لا يكون به مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها
الاضافة اي كون الشيء مضافا بعد حرف الجر لا ذكره لفظا وجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص وانما قيدنا
الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة مضافا اليهما كما في يوم يقع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا يتناول المضارع اي يوم يقع الصادقين والاضافة مقدرة
حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بعد حرف الجر لئلا
ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا
وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا
والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب
الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه
عامله ويدخل فيه زيد قائم وهؤلاء في قولك زيد وابيه وقائم هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب
اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف باء تاء زيد عمرو بكر بخلاف ما هو المركب مع
غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد وان جميع ذلك من
قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي الذي لم يناسب مناسبة مؤثرة في وضع

اي المبني الذي هو لا مثل في البناء والامثلة بيانه وهو الماضي والامر بغير اللام
والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء وقام هؤلاء لكونهما بها المبني الاصل كما
يجيء باجاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت وازداك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اواخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب
اصطلاحا فاعتبر التركيب العلامة مجرد الصلاحية لا تحقق الاعراب بعد التركيب
وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر رحمه الله تعالى ولعتبر المضم مع الصلاحية
حصول الاستحقاق بالفعل وهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل
في كون الاسم معربا ولم يعتبره احد وبذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة واما
عدول المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لان العرض من حد والعلم البحوث تعرف بها احوال اواخر الكلم في التركيب من ثم
يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان الغازف بالسماع احكامها
كالمستغني عن النحو ولا فايدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود
من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا
فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته
المتقدمة خاصة بمعرفة هذا الاختلاف ويعرفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما
يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره ويلزم تقديم الشيء على نفسه وينبغي ان يعرف اولا
بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفه به من جملة احكامه كما فعله المصنف وحكمه
اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف
اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او

او حكما اذا كان اعرابه بالحركات اختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا
اختلافه بما يكون في العمل لئلا ينتقض مثل قولنا ان زيدا مضروب وان زيدا
والضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف الاسمية والفعلية
والجر فيه مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي
يختلف لفظ اخره او تقديره على المقدر اي يخالف اختلاف لفظ او تقدير
والاختلاف لفظا كما تقدم في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او
تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان مثله فتى وفتيا وفتى
انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم
من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض المثال قولنا رايت احمد
باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى ومجموعا فانه قد اختلف العوامل
فيه ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة
النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال والتثنية والجمع واخر المعرب في هذه
الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يختلف الاختلاف
لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المتصرفة
لبني لا مثل مع غاية ابتداء او يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب
بدخول العوامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر
ولو لم يدخل احد الحكمين في الاخر لافتاد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر
ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم
لا يكون من خواصه الشاملة

الاعراب

اي حركة او حرف حلة
اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة اي بتلك الحركة او الحرف

وحين يراد بها الموصولة الحركة او الحرف لا يريد العامل والمقتضي ولو اثبت على عمومها
خرجا بالتبعية المفهومة من قوله به فان المتبادر من اسباب الثبات القرب والعامل
والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي
لانه معرب على احتمال المضم لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب
بل من حيث انه مضاف اليه المتكلم وبهذا القيد ايضا خرج الاعراب جمعا ومنعا
لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله
ليدل على معاني معروضة عليه وكانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا من علم
الجدل لا خارج عن الجدل واللام في ليدل معلول تام خارج عن الجدل يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه يعد عن الفهم عامة البعد واللام فيه معلول لقوله
اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني
يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المقدرة على صيغة اسم الفاعل عليه اي
على المعرب على بعضين مثل معنى الورود او الاستيلاء نحو اعورّ والسري يعاوره
اذا اتاه او لوه اي الحدثه جماعة واحدة بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية
لا على سبيل الاجتماع فاذا دلت المعاني المقتضية للاعراب المعرب المتعاقبة متتابعة
غير مجتمعة لتضادها هما ينبغي ان يكون علامتها للاعراب ايضا كذلك فوقع بينها
اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب الدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف
اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعروف
بعض الاسم يدل على المعنى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف
فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من
اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته
اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لتغيره

فساد

فساد الباس بعض المعاني بعض و انواعه اي انواع الاعراب الاسم ثلاثة رفع
ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق
على الحركات البنائية امثلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات
البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة والرفع حركة كان او حرفا علم المفعولية
اي علامة كون الشيء مفعولا به جميعه او جمعا ليشمل المحتمات به والنصب حركة كان او حرفا
اي علم المفعولية وجها ما اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة سببها مصدرا
يجوز ان يكون المضاف اليه المصدر به اليها كان الفاعلية والمفعولية • وانما
اختص الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد
فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف
بالقليل للكثير • ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل الجر علامة له والجر
والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يقوم اي يحصل المعنى المحقق اي معنى من
المعاني المعتبرة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى
الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها • ورايت زيدا رايت عامل اذ به حصل
معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها • ومررت بزيد الباء عامل اذ به
حصل معنى الاضافة فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى
ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن مثنى
فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فان الاسم في الاعراب في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين • احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
والاعراب فيهما بالحركة • وثانيهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات
الثلاث والاحوال الثلاث والاعراب فيهما بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث والاعراب
فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب

قوله رفعا ونصبا وجرا على الطريقة التقدير مضاف • ويحتمل ان النصب على الخالية
والمقدرية • فالقسم الاول مثل جاني رجل • ورايت رجلا • ومررت برجل • والقسم
الثاني مثل جاني طلبة • ورايت طلبة • ومررت بطلبة جمع المذكر السالم • وهو ما يكون بالالف
والتا واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب
فيه تابع للجر اخرا النوع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه
تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاني مسلمات • ورايت مسلمات • ومررت بمسلمات • غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سيذكر نحو جاني احمد •
ورايت احمد • ومررت باحمد • اوكه واخوكه وحموكه بكسر الكاف لان الحم قريب المراة
من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوكه والهن اسم المناكر التي يستهجن ذكره
كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسما الاربعة منقوصة ناقصة
واويه وفوكه وهو اجوف واوي لانه اذا اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون
بالواو من اذا اصله ذوو • وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا
يضاف الى اسما الاجناس واعراب هذه الاسما الستة بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات
نحو جاني اخيكه ورايت اخيكه • ومررت باخيكه • وموحدة اذ المثنى والمجموع بهما
معرب باعراب المثنى والجمع • وانما لم يفرح هذين لوجودين كفا بالامثلة وهما
حقيقيان لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة امثالا واعرابها بالحركات
نحو جاني اخ ورايت اخا • ومررت باخ • ينبغي ان يكون مضافة ولكن الاغنى بالمتكلم
لانها اذا كانت مضافة الى المتكلم فحالها كساير الاسما المضافة اليها • ولم يكتف
في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف • وانما جعل
اعراب هذه الاسما بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف

لا يخفى ما في هذه العبارة من التمحل

ارادوا

ارادوا ان يجعلوا بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بعضها من الاحاد وبعضه منافرة
تامة • وانما جعلوا اختاروا الاسما الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا
ويقابله كل اعراب اسما • وانما اختاروا هذه الاسما الستة لمشابهتها المثنى والمجموع
في كون معانيها مثنية عن تعديد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
سماعا بخلاف سائر الاسما المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثنى • وما يلحق به وهو كلا وكلتا وكذا كلتا ولم يذكره لقوله
فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد به لان كلا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يعطي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين • فاذا اضيف الى المظهر الذي هو
الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون
حركاته بتقدير به لان اخره الف سقط بالتقا الساكنين نحو جاني كلا الرجلين • ورايت كلا
الرجلين • ومررت بكلا الرجلين • واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي
جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاني كلاهما ورايت كليهما
ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان
وكذا اثنان واثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن معناها مثنى السنة
ومعناها معنا السنة فالحقت بها الاثنين رفعا والياء نصبا وجرا المفتوح ما قبلها نصبا
وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به جامعا مطلقا وهو جمع
بالواو والنون او بالياء والنون ويدخل فيه جمعا المثنين وان ضمن بما لم يكن واحده مذكرا
ويجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون وبابه
اي نظايرها التسع وهي ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون
جمع ثلاثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين لانه ثلاثة مضاعيف العشرة واطلاق

ثلاثين على التسعة لانها ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه
الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا
وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانها فرع للواحد وفي
اخرها حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب بان يجعل ذلك الحرف
اعرابها ليكون اعرابها فرعا لاعرابه كما انها فرع له لان الاعراب بالحرف فرع للاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابها بالحروف وكان حروف الاعراب ثلاثة واعرابها اثنين
ثلاثة للمثنى وثلاثة للجمع المجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع
الالتباس ولو خص المثنى بها في المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها في المثنى بلا
اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع
المثنى في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للمجموع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما الياء حالة الجر على الاصل وفرق بينهما
بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا في الجمع لاجل ثقل الكسرة
وقلة المجموع وخصوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في
الكلام

ولما فرغ من تفسير الاعراب

اي الحركة في الحرف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين يشتمل
تقسيمه اليهما فيما يتبين ولما كان التقديري اقل اشتمالا بدأ به اولا ثم بين اللفظي فيما بعد فقال
التقدير اي تقدير الاعراب **فيما** اي في الاسم المعرب الذي **حبس** الاعراب فيه
اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا
للحركة الاعرابية فالاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالفتى بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين **كعصا**
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة **وهالي** فانه لما استثقل

كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي

ما قبل

ما قبل الياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى
بعد دخول من اوفقة لها او مخالفة فنادها البعض بعض من اعراب مثل هذا الاسم وحالة
الجر يعطى غير مرضي **مطلقا** اي في الاحوال الثلاث يعني كون الاعراب تقديريا
وهذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها **او**
استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما يعذر او على الاسم الذي استثقل
ظهور الاعراب والضمة وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون
ظهوره والضمة ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسورة ما قبلها ساكن
محذوفة بالتقاء الساكنين **كقاض** وغير محذوفة كالقاضي **رفعا وجرا** اي حالتي
الرفع والجر لا حالة النصب فهو لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
وجوز في المنع عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في
الاعراب بالحركة وقد يكون بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه
مختص بالاعراب بالحركة **رفعا** يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي واصله مسلمون بي بسقوط النون بالاضافة
واجتمع الواو والياء والسابق ساكن فاقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في الرفع اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع
تقديريا بخلاف حالة النصب وحالة الجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فالياء
المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف ايضا تقديريا في الاحوال الثلاث
في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما استثقل حروف
الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا **واللفظي**
اي الاعراب اللفظي المتلفظ به **فيما عدا** يعني فيما عدا ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب
او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف

من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب المعدوري واللفظي
عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال **غير المنصرف** اي اسم معرب فيه علتان
تؤثران باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه اثر اسمي ذكره **من علل تسع** **وعلة** **وجدت فيه**
اي من تلك العلل التسع **تقوم** هذه العلة الواحدة **مقام** اي تقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور المتنوعة لا كل واحد حتى يقال
لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع

عدل ووصف وتانيث ومعرفة **وعجمة ثم تركيب** **وزيد** **والعدل** عطف على التانيث من الواو اي ثم بعد المعرفة على الوزن
والنون **والوزن** **الفعل** **فيها** **الالف** **وزن الفعل** **وزن الفعل**

فقوله زيادة منصوب على انه حال اذ المعنى وتمنع النون الصرف حال كونها زايدة وقوله الالف
فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا لخبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا
التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزايدتين
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة والظرف متعلقا بالزايدة واريد بزيادة الالف
قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليهما وهذا الوصف فهم زيادتها
جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا فرسه لنوره فانه يدل على اشتراكهما في وصف
الركوب وتقدم احدهما عليه وهذا الوصف • وقوله وهذا القول تقريب يعني ان
ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل • او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة اثنان منها لا غير
او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لانه يفيد بها خلافا فقال بعضهم انها سبعة
وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر بل القول بانها تسعة تقريب لها الى هو الصواب
من المعلوم بالاملاء • ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين
فقال **مثل عمر** مثال للعدل **واحمر** مثال للوصف **وطلحة** مثال للتانيث **وزينب**

مثال

مثال للمعرفة • وفي ابراهيم مثال للعجمة **ومساجد** مثال للجمع **ومعدي كرب** مثال للتركيب **وعمران**
مثال للالف والنون **واحمد** مثال لوزن الفعل **وجكمر** اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب
عليه من حيث استقلاله على علتين او واحدة تقوم مقامهما **ان لا تكن فيه** **ولا تنون**
وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان وتشبه الفعل
من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل واخراجها
استقامة من المصدر فيمنع منه الاعراب الحقيقي لا الاسم وهو الجر والتنوين الذي
هو علامة التمكين وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير
لانك تقول رجل الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام
ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزايدتان فرع ما ربدتا عليه **ووزن الفعل** فرع وزن الاسم لان اصل كل فرع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا
لوزنه الاصلي **ويجوز** اي لا يمنع تنوينا كان ضروريا او غير ضروري **صرفه** اي
جعله وحكم المنصرف بادخال الجر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير
المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر
والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما ويمكن المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
والضمير في صرفه راجع الى الحكم **للضرورة** اي لضرورة وزن
الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر وكثيرا ما يقع في
منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن الاستقامة الملازم
كقوله • ضبت على مصائب لو انها • ضبت على الايام صرفن ليالينا •

واما الثاني فقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كرره يتضوع
فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين سميم الوزن ولكن يقع فيه الخلل بحجة عن
الثلاثة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف
يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات ضروري اذا امكن الاحتراز عنه
ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله

سلام على حيي الامام وشيد • حبيب اله العالمين محمد
بشير بن هاشمي مكرم • غطوف ذو شيم باجود

فانه لو قال باجود لم يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر
الابيات الدال المكسورة او التاء اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل
التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب من الكمالات امر مهم عند هم وانما
يصل الى حد الضرورة مثل لا سلاسلا ولا اغلالا فان صرف سلاسلا ولا اغلالا
الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مجموع غير المنصرف الذي صرف
والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لينا سبه وما يتم منهما اي العلة الواحدة التي
تقوم مقامهما من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين
لتكررها اجريا الجمع البالغ الصيغة منتهى الجموع فانه وجد يكون فيه الجمعية
حقيقة كالكاب واشاوز وناعم عم او حكما كالجموع لجموع المؤنث لها وعدد الحروف
والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وما بهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض
اقسامه وهو التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما
كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال
وصلى حبلى ولا وحمر حمراء فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث الحقيقي اخر فصار
التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها قد وقعت

فارقه بين المذكر والمؤنث ولو عرض اللزوم لعارض كالغلبة فلا لم يعتبر قوة اللزوم
الوضعي فالعدل مصدر بمعنى المعدول اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج
الاسم اي كونه مخرجا عن صيغة الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل
والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة
المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر
من خروجه عن صيغة الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة
فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسما المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم
وان المادة ليست باقية وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة
اخرى اي مغايرة الاولى ولا يعتبر ان يعتبر مغايرتها لها وكونها غير داخلة تحت
اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما
المغيرات الشاذة فلا تسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل
اقرؤس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقراسا
بل انما جمع القرس والناب ابتداء على اقرؤس وانيب على خلاف القياس من غير
ان يعتبر جمعهما اولا على الاقراس والانياب واخراج اقرؤس وانيب عنهما وقال
بعض الشارحين قد يجوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود
تمييزه عن بعض ما عداه ويمكن ان يقال تمييز المعدول عما عدا سائر العلل لا عن
كل ما عداه اي بحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بان يكون اعم منه فح لا يحتاج
في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم
قطعا انهم يعدلون بالاثنين وثلاث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يعدل فيهما
شيئا ظاهرا الا عن الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار تبديل اخر وهما لم
يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيهما لانهم يتيقنون العدل فيما عدا اعمر من

هذه الاسماء لجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لابد من اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن
ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الاسماء
يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه ووجوده يحقق بلا
اشكال كما في بعضها لا دليل على منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل
باخراجه عن ذلك الاصل وانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار
كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق
العدل فلا دليل عليه لامنع الصرف وعلى هذا قوله حتى معنا خزر وجاكانا
عن اصل يحقق بدليل عليه دليل غير منع الصرف كيلات وثنات والدليل على
اصليهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
يكون اللفظ مكررا كما في جاء القوم ثلاثة ثلاثة وكذا الحال في احاد وموحد وثنا
وثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءهما الى عشار ومعشر خلاف والصواب
تعميمهما والسبب في منع الصرف ثلاث ومثلث واخر انما هو العدل والوصف لان
الوضعية الغالبة التي كانت وثلاثة ثلاثة صارت اصلية في ثلاث ومثلث
لاعتبارهما بها ومضاهاته واخر جمع اخرى مؤنث اخر كعباس واخر اسم التفضيل
لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل
باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل في احد منها علم انه معدول عن
احديها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر مقدرا من اي عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وبايتهم ايتهم
عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن اخر الاخرين

جمع جمعا مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلا افعل ان كانت صفة
ان يجمع على فعل كحمر على حمراء وان كانت الصفة اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات
كقصرى على قصارى او قصراوات فاصلهما اما جمع او جماعي او جمعاوات فاذا
اعتبر اخراجهما عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيهما العدل التحقيقي
والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة وباب الفضلة التاكيد اسمان
وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى
ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كابيت واقوس فانه لا يعتبر اخراجهما عما هما عليه
فيهما كالابيات والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما او لا على الابيات والاقواس فلا
شذوذ وهذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج بالحذر من مخالفتها بالشذوذ
فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول
او تقديرا اي خزر وجاكانا عن اصل مقدر مقدر وضع يكون الداعي الى تقديره
وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير
منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل وما
توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع
الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل
باب قطام المعدول عن قاطمة واراد بها كل ما هو على فعال علما للاعيان
المؤنثة من غير ذوات الراء لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل وهذا
الباب مختص بالاعلام المؤنثة نحو حذام وقطام وايهما
مبنيان وليس فيهما الا السببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء وليس
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء
اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم

الاجماع اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث واعتبار العدل فيه عما
هو الجاري على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام
هاهنا ليس في محله لان الكلام فيما وجد فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
واما قال في بني تميم لان الجاريين بينوه كله فلا يكون مما نحن فيه والمراد
من بني تميم اكثرهم فان الاولين منهم لم يجعلوا اذا وات الرامبنية بل جعلوها غير منصرف
فالاحوج الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها

الوصف

وهو كون الشيء اسما دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها
ثم كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فالوصفية فيه بحسب الوضع بل
وقد تعرضه الوصفية كما في التاء المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة الا التي
هي مرتبة المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
وهذا معنى وضعي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لا ما ثانية لا العرضي لعرضيته ولذلك قال المصنف
رحمه الله تعالى شرطه اي شرط الوصف الاصلي في سببية منع الصرف ان يكون ومتضمنا
في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا يضر بان خرجه
عن سبب منع الصرف العلمية اي علمية الاسمية على الوصفية ومعنى العلمية احضاره
بعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا
لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في لحية السود بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة
فلذلك المذكور من شرط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة ضرب

لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف
لعدم مضرة الغلبة اسود ازرق حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني
للحية التي فيها سواد وبياض واربعهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
وهو السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من
الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ايضا لا الكلية ووزن الفعل واما عبد
استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في
الاصل والحال وصفت منع افعا اسما للنعجة على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفعرة التي هي الحفرة وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة واجدل الطائر اي الطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الخال ووجه صعب منع الصرف وهذه الاسماء عدم الجزم بكونها
اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال
مع ان الاصل في الاسم الصرف فانه لا يشترط له

التانيث

اللفظي الحاصل بالتاء شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث
الثابت لا رتما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع
ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك
اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي لجوازه ولا بد وجوبه من شرط اخر كما
اشار اليه بقوله وشرط حكم تانيث اي شرط وجوب تانيث التانيث المعنوي في منع الصرف
احد امور ثلاثة الزيادة على ثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زينب او تحرك
الحرف الاوسط من حروفها الثلاثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور واما اشترط في

وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلاثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة
عن الخفة التي من شانها ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر
وكذا العجمة لان شان العجم ثقيل على العرب فهذه يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير
التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السبب
فيه وزينب وشتر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علما لبلدين همشع
امارتين فالعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما
ماه وجور فالعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي
اي المؤنث المعنوي بمذكر فشرطه في تشبيه منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف
الرابع في حكم تا التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي تسمي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بعلميته للمذكر من غير
ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي
تسمي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته
للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر وبدم ظهور التا المقدرة كما تقتضيه
فائدة التصغير فيقال قديه بخلاف قديه عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار التا لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه
للعلمية والتانيث الحكمي **المعرفة** اي التعريف لان سبب منع الصرف هو صفة
التعريف لا ذات المعرفة **شرطها** اي شرط تاثيرها في منع الصرف **ان تكون علمية**
اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون اليا مقدرة او منوية الى العلم
بان تكون فاضلة في ضمنه على ان تكون اليا للنسبة وانما جعلت شرطه العلمية
لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في البناء ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف باللام او بالاضافة يجعل عين المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور

كونه

قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر الخ او ليكون على وتيرة اكثر الكتاب بان يكون السبب عاما
مخصوصا بالشرط وليس قوله وما فيه علميته موثرة بجعل العلمية سببا وانما وضعت بالتانيث لانجاء
بالسبب من كان ظاهرا فيقبل اعتبار البعض او على التجوز بما يتسمى عندهم مناعا

كونه شبيها بالمنع الصرف فلم يوا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة شبيها والعلمية
شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل العجمة لان فرعية التعريف للتنكير اظهر
من فرعية العلمية له **العجمة** وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولها
في منع الصرف شرطان **شرطها** الاول **ان تكون علمية** اي منسوبة الى العلم في اللغة
العجمية بان يكون مخصصة وضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان نقله العرب
مرتجلة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كشالوم فانه كان في العجم اسم جنس
سمي به احد رواة نافع القراء بجودة قراءته قبل ان تتصرف فيه العرب فكانه كان علما
في العجمة وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيهما العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم
فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا الرستمي مثلا لحام لا يمتنع
صرفه لعدم علميته في العجمة **وشرطها الثاني** احد الامرين **تحرك** الحرف **الاوسط او ازيد**
اي على ثلاثة احرف لئلا يعارض الحكم احد السببين **فنوح منصرف** هذا تفريع بالنظر الى
الشرط الثاني وانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا احتراز المصنف لان العجمة
سبب ضعيف لانه امر معنوي والاخر اعتبارها مع سكون الوسط واما التانيث
فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فلذلك نوح قوة فجاز ان يعتبر مع سكون
الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط
فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سبب اخر من غير لئلا يتقاوم
سكون الوسط اجزاءها ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبارها بانفرادها
مستقلا **وشتر** وهو اسم جنس به يذكر **وابراهيم ممتنع** صرفه لوجود الشرط الثاني
فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص
التفريع بالشرط الثاني لان عدم صرفه المشبه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح
وهذا وبدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاول تقديم

ألا إن أمتنا النجباء بنو نوح وأنسابهم في العرب
شعيب وشيث ثم هود وصالح ونوح ولوط والنبي محمد

ماصو للتنوع على وجوده كما لا يخفى ٭ **أعلم** ان اسما جميع الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف الا شعيب محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط
لخفتهما وقيل ان هودا اكنوح لان سيبويه قال رحمه الله ويؤيده ما يقال من ان العرب
من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك ولم يعرف وهود قبل اسمعيل فيما يذكر
فكان كنوح **الجمع** وهو ايلم مقام شيئين **شرطه** اي شرط فيما
مقام شيئين **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التي كانت اولها مفتوحا وثالثها الف بعدها
الف حرفان او ثلاثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت
صيغة منتهى الجموع لانها حدت وعجز الصور من التكسير فانتهى تكسيرها المغير
للصيغة فاما جمع السلامة فانه يجمع ايضا جمع امن على الوجهين وهو اجمع صاحبه على
فتوحات وانما استرطت لتكون صيغة منتهى عن قبول التغيير فتؤثر **تغيرها**
منقلبة عن التانيث خالية الوقف او المراد بها التانيث باعتبار ما يؤول اليه
الوقف فلا يرد نحو قوارة جمع قارة ٭ وانما استرط كونها بتغيرها لانها
لو كانت مع ها كانت على زنة المفردات كقرازنة فانها على زنة كراهية وهو
معنى الكراهة والطاعة يدخلهما قرقحمة فتؤثر ولا تحاجه الى اخراج
كرمة اي فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدارس
وهو لفظ اخر بخلاف قرازنة فانها جمع قرزين او قرزان بكسر العين فعلى هما
تنوين صيغة منتهى الجموع على ضربين قسمين احدهما ما يكون تغيرها وثانيهما
ما يكون بها واما ما كان بغيرها فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها **كمساجد**
مثال لما بعد الفه حرفان **ومصابيح** مثال لما بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها
ساكن **واما فوارة** وامثاله مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الها **فتصرف** لفوات
شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا ها **وقضاء** على المنع هذا جواب عن سؤال

مقدر تقديره ان ما حضا جز علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير
كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب
منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقدير الجواب ان ما حضا جز حال كونه علما للضبع **غير منصرف** لا للجمعية
الحالية بل للجمعية الاصلية **لانه منقول عن الجمع** فانه كان في الاصل جمع
حضجر بمعنى عظيم البطن يشبه الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد
منها جماعة من هذا الجنس فالمعبر وضع فرده هو الجمعية الاصلية
فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان العلمية
والتانيث لان الضبع هي التي الضبعان قلنا العلمية غير مؤثرة والا لكان
بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم جنس الضبع مذكرا كان
او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القيد
القول ولم يقل الجمع شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف ليلا يتوهم
ان الجمعية كالوصف وقد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير
معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يعتبر العروض الجمعية اصلا **وشي اويل**
جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقضي عن الاشكال الوارد على ما
الجمع بحضاجز بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما نقول في شي اويل
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير والجمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب
بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فمن نظر **الى انه غير منصرف فهو الاكثر** ومن ابدى الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت **وقد قيل** في التفصي عنه انه اسم
اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل **حمل** في منع الصرف **على موازنه**
يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن

وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير لهم من
ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة تبيه على
الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وفيه هو اسم عربي لبيت يجمع بحقيقتها لانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سر واله تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف وبدر حفظا لهذه
القاعدة اذ جمع سر واله وكانه سمي كل قطعة من سراويل سر واله ثم جمعت سر واله
على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم جمعيته اذ الاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى المعنى عنه وجوار اي كالجمع
منقوص على فعل اعلا يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رعاء جرا اي في حالتي
الرفع والجر كقاض اي كحكم قاض حذفت المضمومة وحذف الياء عنه وادخال التنوين
عليه نحو قوله حاني جواري ومررت بجواري كما تقول حاني قاض ومررت بقاض واما
في حالة النصب فاليا متحركة مفتوحة نحو رايت جواريك فلا اشكال وحالة النصب
لان الاسم غير منصرف للجمعية مع تبعيته منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه
قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين عوض عن الحرف
لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعد تمامها فاصل جواري في قوله حاني جواري جواري بالضم والتنوين
بناء على ان الاصل في الاسماء الصرف بقي الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة
للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جواري على وزن سلام وكلام فلم يبق على
صيغة منتهى الجموع فمن بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف
كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى ان بعد الاعلال
غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان الممدود يترك المد

وهذا

وهذا الاجري لا غرابة على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف
عوض عن الياء المحذوفة وهذا وعن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب
تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وتسمى هذه اللغة على تقديم منع الصرف
على الاعلال فانه ح يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والصحة حينئذ فما وقع فيه اعلال
واما حالة الرفع فاذا صار جواري في حالة التنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين وصار جواري وعلى هذه اللغة لا اعلال
الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت

التركيب وهو ضم ورقة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حذف
جزء فلا يرد النحو ويعبر عليه **شرح العلم** لياس من الزوال فتحصل له قو
تنوين في منع الصرف **ولا يكون لحذف** لان الاضافة تخرج المضاف الى التعريف اولى حكمه
فكيف تؤثر في المضاف ما بضاده اعني منع الصرف **ولا اسناد** لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها بانيته في حالة الغلبة على ما كانت عليها قبل
العلمية فان التسمية بها انما هي لبيه لا لمعنا على قصد عربية فلو تطرق تطرق فيها التغيير
يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فان قلت كلمة على المضيف وان لا يكون الجزء الثاني من المركب
منونا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج نحو تيمرتيمر وبعلبك وشذرمة عشر وستة عشر
ومعدي كرب وليس كانه اعني الكفي وذلك باذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلهيئة تركيبها اصلا ولذلك احتاج الى اخراجها
مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم فتاة
الصنم هذه البلدة فجعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية

الألف والنون

وغيرهما المفردتان من باب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الياء
التأنيث ومنع دخولهما التأنيث عليهما والتاء خلاف وان سببهما لمنع الصرف اما كونهما
مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما شابههما لالفي التأنيث والراجح هو الاول
الثاني هما اي الالف والنون كالياء في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل
والحرف اما ان يدل على ذات بما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس وزيد كاحمر
ومنازل ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا
المعنى لا الاسم المقابل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف
وافراد الضمير باعتبار لفظ ما يرجع ولحذف شرط ذلك الاسم في استفادته من الصرف تعلية تحققا
اللزوم زيادتهما او لتمنع التاء وتحقق مشابهتهما لالفي التأنيث كعمران كان فعلان
وان كان الالف او النون في صيغة فشرطه استفعلانه يعني استفاد دخول التاء عليه لمنع
مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ولهذا الصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عرياء
وفيه شرط وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلاء لا يكون فعلان فيبقى مشابهتهما
لالفي التأنيث على حالها ومن ثم اي من اجل المخالفة في الشرط اجاز في رحمن
انه منصرف او غير منصرف فانه ليس مؤنثه لا رحماء ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا تطلق على غيره
فحال لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط استفعلانه فهو غير منصرف وعلى
مذهب من شرط وجود فعلانه فهو منصرف بدون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود
الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة بدون ندمان فانه لا خلاف في
صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان من
معنى النديم واما اذا كان بمعنى المنادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى
لا ندمانة

وزن الفعل

وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل

وهذا القدر

وهذا القدر لا يكفي بل يجب ومنع الصرف بشرطه فيما اجد الامرين اما ان يختص
بالفعل الغربية اي بالفعل يعني انه لا يوجد في الاسم الا اعني الاسم المنقول عن الفعل كشمر
على صيغة الفعل الماضي المعلوم من الشمر فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لمن كذلك
تذكر وغثر لموضع وخضم لرجل اقوال نقلت الى الاسمية واما نحو يشكر اسما لصبع
معروف وهو العندم وثلم علما لموضع باليمامة فمن الاسماء الجنسية المنقولة الى العلمية
فلا يقدح وذلك لاحتضانه ومثل ضرب على التاء المنقول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالتاء المنقول فانه على التاء للفاعل غير مختص
بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون فيه اي في
الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرفان زائدان من حروف اتين
كزينب اي اشتمل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل يزيد قابل اي حال كون وزن الفعل
غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير
قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع الصرف لاجله لم يرد عليه ارنب اذا سمي به رجل فان نون
التأنيث به بالتذكير فلا يكون قياسا ولا يرد اسود فان محل التاء في اسوده للهيئة الانثى لا باعتبار
الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اي ومن اجل
اشتراط عدم قبول التاء امتنع اي امتنع الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء
وان وافق بعمل لقبوله التاء الناشي بعمله الشابه القوية على العمل والتنوين وما فيه عليه موثر اي كل اسم
غير منصرف يكون فيه عليه موثر في منع الصرف فرقه بالنسبة المتحققة او مع شرطيته لسبب
اخر واحترز به عما يجامع الفي التأنيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع
الصرف لا تأثير فيه للعلمية فانه يكون اي بان تاول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو
هذا زيد ورأيت زيدا اخر فانه ارتد به المعنى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشهور
صاحبه بحسب قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل يخشى طاغيته اي خصم حين بين اسباب

منع الصرف وشرطها فيما سبق من انها اي العلمية تجامع موثرة لاخرى اي السبب الذي هي اي
العلمية شرط فيه وذلك في الاسباب بالنسبة لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل
واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية لا تفيد وزن الفعل اشتمالا
مما من الاسباب شيئا الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه لا العدل ووزن الفعل
فان العلمية تجامعهما موثرة كما في عمر واحمد ولست شرطا فيهما كما في ثلاث واحمر
وهما اي العدل ووزن الفعل مشروطان لان الاثنا المعدولة بالاستقراء او ان وزن الفعل
ليس شرطا مع ان العدل المعتبر في منع الصرف فلا يكون منعا اي لا يوجد شيء من الامرين
بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط لا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا انكسر
غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي الانسب اي الحق فيه شيء من حيث هو شيء
فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد اشتمل على السببين الذي هو العلمية اعتبارا
والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف شبيه فلا يبقى فيه شيء من حيث هو شيء
او على شرط واحد فيما هي ليست شرطا فيه من العدل ووزن الفعل هذا اوقد يقال قولهما
متضادان ان اريد بكسرين على الكلام من ان وزن الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر
من فعلت يفعلت وذبابة ان تحي بعضهن فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب
ان هذا امر غير محقق لجواز ان يكون امت بكسرتين وان لم يشتق فالاولى ان الذي يحقق فيهما العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود
امر يحتمل لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون انضمام الصرف اياه واعتبار خروج الضمير
عن ذلك الاصل وهو هنا لا يقتضيه لوجود السببين في امت وذا العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه اشار الى التشاؤم بقوله اخرجا اذا اكرر هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف
سيبويه الاخفش المنقول هو ابو الحسن بلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع وجود
موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن

ذلك وان انصرف مشروطهما اذا انكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية
غير خفي فيه نحو سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند ما لم يكن
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه معنى كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف وفاقا بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار كانه اسم وان كان مغيرا فلا يعرف بالاختلاف لظهور معنى
الوصفية فيه بسبب التفضيلية اعتبار التفضيلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زال التنكير العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار
الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وتبعه اخر كون الفعل والالف
والنون المزيدتين وقد قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لباعث
على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاجماع اعني منع الصرف فعل الباعث
على اعتبارها اشتراك اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل
عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من هذه الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء والارقم
اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شائبة من الوصفية فلم يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانهما قد زالت بالكلية وما الاخفش فذهب الى
منعه فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر وقد اعتبار
تبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا بالعلمية لزعمه ان يعتبره في حالة العلمية
ايضا ليمتنع خروجهم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية واجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزم
ان سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما بان حاتم اي كل علم
كان الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان يعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية ويحكم بمنع
صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم وبالجملة على تقدير بنعته من الصرف من اعتبارات

متضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم المخصوص والوصف العموم يحكم واحد
وهو منع الصرف في لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع شيء اخر
كاسود وارقم فان قال الصاد انما هو بين الوصفية والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
والعارضة ولو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية ومنع الصرف في مثل خاتم لاجل
اجتماع المتضادين قلنا قد يراد بالضدين بعد زوال احدهما مع ضد اخر في حكم واحد وان
لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير متحيز وجمع سالم اي
باب غير المنصرف باللام اي بسبب لام التعريف او الاضافة اي اضافته الى غيره
يجر اي يصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكن بقوله
بخلاف الانجراد قد يكون بالفتح ولانه لو قال مكسور لان الكسر يطلق على الجر كما
البناء ايضا والتجاء حالان في الجملة الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة
بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة قويت حتى لاحتمله فرجع الى اصله الذي
هو الصرف ودخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع الاضافة واللام ومنهم من ذهب
الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاضافة هو التنوين وسقوط
الكسر انما هو لتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهة الفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون
تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لا لمشابهة من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلميتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف
وان زالتا معا او زالت احداهما كان منصرفا وسيأتي ذلك ان العلمية تزول باللام او الا
ضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب لاخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد
زالت احداهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول
اشبه بما قرره المصنف غير المنصرف

المرفوعات

جميع المرفوع لا المرفوعة

قوله المرفوعات انما جمعهم بالمفرد لا بعين المرفوع ويعين الرفع يوهمان ان المرفوع يشمل الواحد وهو الفاعل فازال
ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا انها في المجرد اشهر والمشاهد وفي المنصوبات مستعملة في الكثرة وهنا في موضعها عام

لان موضوعه الاسم وهو مذكر لا يعقل وقد يجمع بهذا الجمع مطلقا اي سواء المذكر الذي
لا يعقل كالصفات المذكورة من الحسان وجمال بخلاف اي فخمات وكالايام الخاصات هو
اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل
اي اسم اشتمل على علامة الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موضوعا لفظا او تقديرا او محلا ولا شك
ان الاسم موضوع بالرفع المحلي ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا
لفظا او تقديرا وكيف يحصل الرفع جاعله الرفع المحلي وهو يحصل مثلا عن احوال
الفاعل اذا كان مضمرا منفصلا كما يجي فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية فاعل
انما فهمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه اصل الحالة الفعلية التي هي اصل
الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه ما وعلى
ما هو الاصل والمبتدا اليه وهو المقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بحكم جامد
جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل كا
اي اسم جنسه فهما يدخل فيه مثل مررت بي ان مررت زيد اسند اليه الفعل بالاضافة
لا بالصيغة ليخرج عن الحد هو تابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل واما قال
ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمبتدا واسم المفعول الفعل
والفعل المفضل والظرف مبني اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن
ربي في ربه ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لا على ان الاسناد الى الضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة
لكنه موخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو
كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا الكرم والخبر ظرفا نحو
في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع

ما اسند الى الفاعل على صيغة قيامه اي اسناده او اقامه على طريقة قيام الفعل او بتهيئة به
وطريقة قيامه بان يكون على هيئة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واحترز بهذا القيد عن مفعول لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتجاج
لهذا القيد اما هو على مذهب من يرى بجواز دخول الفاعل كالمفعول واما على مذهب من يجعله
فيه كمذهب المفصل فلاجاجه الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا
مثال لما اسند اليه الفعل ومثال ابوه في ضرب زيد ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل
والمراد بالفاعل هو المسند اليه اي يكون بعد من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معموليه لانه
كالجزء من الفعل لشدة الحاجة الى الفعل ويدل على ذلك امكان الاكتفاء به في جواب سؤال
اذ هي جزء كلمة فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات
الفعل كما ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
لفظا فقط ودلك جائز ضرب غلامه زيد لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ويستدلهما في ذلك
قول الشاعر

جزى ربه عني عدي بن حاتم ... ثنى الكلاب العاويات وقد فعلا

ويجب عنه بان هذه الضرورة الشعرية والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا يلزم
ان الضمير يرجع الى المفعول بل الى المصدر الذي دل عليه الفعل اي جزى ربه الجزاء وقد
انما الاعراب الدال على فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول بالوضع لفظا كضربا
اي في الفاعل المتقدم ذكره في ضربا او تقديرا اي لا امر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يجب
ان يطلق على ما وضع بازائه انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه
اذا القرينة شاملة له وهي اما لفظية كخوفت موسى حبلى ومعنوية كخواص الكثرى
وكان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بازا الفرت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط

ان يكون

ان يكون المفعول متاخرا من الفعل لئلا يتعرض مثل زيدا ضربت ورفع مفعوله اي مفعول الفاعل
بشرط ان يتحد بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او يتقيد تقدمه
انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول وجميع هذه الصور اما في صورة اسفا
الاعراب وبيان القرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا مستترا فلما
فاة الاتصال الانفصال واما في صورة رفع الفعل المفعول تقديمه الا لكن شرط ان يتحد
بينهما في صورتي التقديم والتاخير قيدا لا يتقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب
زيد الا عمرا الحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر
والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد الحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد
ضاربا لشخص اخر ولو انقلب احدهما بالاخر لحصل انقلاب الحصر المطلوب واما
قلنا شرط ان يتحد بينهما بتحدهما بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل
مع الاتيان بالا مثل ما ضرب الا عمرا زيد والظاهر ان معناه الحصار الحصر ضاربية زيد في عمرو
اذ الحصر انما هو بما يلي الا فلا يفيد الحصر المطلوب فلا بد تقديم الفاعل لكن يستحسن تقديمه لانه
من قبيل قصر الصفة على الموصوف واما قلت الظاهر ان معناه لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احد الا عمرا زيد فيفيد الحصار ضاربية زيد في عمرو وهو ايضا خلاف المقصود واما
وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد نفي الا لان الحصر هنا في الجزء الاخير ولو تاخر لما
انقلب المعنى قطعا او اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعوله نحو ضرب زيدا غلامه او رفع اي الفاعل
بعد الا المتصلة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد
مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او يتقدمه مفعوله بان يكون
المفعول ضمير منفصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب تاخير
الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير الفاعل بالمفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب

واما في صورة كون الكلام المفعول ضميرا متصلا والفاعل الغير المتصل فيجب الفصل بين الفعل والمفعول بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو زيدا كرمه **وقد يحذف الفعل** الرافع للفاعل **لقيام قرينة** دالة على تعيين المحذوف **جوازا** ايجابا وايجابا **كزيد** اي في كان جوابا لسؤال **بمن قام من قام** سائلا عن من يقوم به القيام بتقدير ان يقول زيد فحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره واما قدر الفعل دون الخبر لان حذف الخبر جوازا لكافية لقيام القرينة على تعيينه في الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتعليل في الحذف اولى كذا اخذ في جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد ان تغسلي **ليتك** على البناء للمفعول **يزيد** مرفوع على انه مفعول لم يسم فاعله **ضارع** اي عاجز ذليل وهو فاعل لفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه • واما على رواية ليتك يزيد بدا على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس من الحذف فيه **لخصومة** متعلق بضارع اي يبكيه من ذل ويعجز عن مقاومة الخصم لانه كان ظهير اللعجزة الاذلاء واحزن البيت **ومختبط مما تطيح الطوائح** والمختبط السائل من غير وسيلة • والاطاحة الاهلاك • والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كالواقع جمع واقعة • ومما متعلق بمختبط • **رماه عدو** يعني وسكنه ايضا من سائل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان يعطي السائل بغير وسيلة • وقد حذف وجوبا الفعل الرافع للفاعل بقرينة دالة على تعيينه **وجوبا** اي حذفا وجوبا احيانا **وشرط ان يعد من تنازع** اي في كلام موضع تعدد الفعل ثم تنازع الاسمان الناشي من الحذف فانه لو ذكر المتنازعان بين المتنازعين يفسد بل قد يفسد الخلاف لجواز المفسد لدى بنيه بهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاني رجلا اي زيد وقدير الاية • وان استجارك احد من المشركين استجارك فاجره فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره فاعل مقامه مفعول عنه ولا يجوز ان يكون احدهما مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل

وقد يحذف اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وجوبا **كزيد** جوابا **لمن قال هل قام** اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمنذر فيلزم في الكلام استدراك • واما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال وكون نعم جملة فعلية ايضا مثل زيد منطلق في كرم عمرو وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لافادته الى الكل

وإذا تنازع الفعلان

واما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين فتنازعا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **ظاهرا** اي تنازعا ظاهرا **واقتضيهما** اي يعمل الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يتحقق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع • ومعنى تنازعهما فيه انهما يطلبان معنى يترجمان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل وح لا يتقوى تنازعهما فيه المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما هو لا يخفى • واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ضرب واكرم الا انا فيه تنازع لكن لا يمكن تطبيقه على طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه يكون اضماره مع الا لانه جزء لا يصح اضماره مفردا ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اختصه بالاسم الظاهر • واما التنازع الواقع في المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت **وقد يكون** اي تنازع الفعلين **والفاعل** بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم معمولا له الظاهر فاعلا له وكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية **مثل ضربني وكرمني زيد وقد يكون** تنازعهما **في المفعولية** بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية **مثل ضربت وكرمت زيدا وقد يكون**

تنازعهما في بعاملية والمتوسط وذلك يجيء على وجهين احدهما ان يقتضي كل واحد منهما فاعلا اسم
ظاهر ومفعولا اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا
وليس هذا وشبهه كالتأكيد المتنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلا
اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف قضي الفعلين
في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه
الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون
الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا
والمالم يوجد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعلين مثالا الاخر حصل مثال القسم الاخير الثاني
وذلك يصدق على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت
زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا ومنصوبا **ايضرون**
اعمال الفعل **الثاني** لقربه مع تحويز اعمال الاول **ويجاز** النحاة **الكوفيون** اي اعمال الاول مع حذف
اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر **والبصريون** الفعل **الثاني** كما هو مذهب البصريين
وبه ابن لانه المذهب المختار لكثرة استعماله **اضمر** المعمول **المعمول** الفعل **الاول** اذا اقتضى الفاعل
لجواز الاضمار قبل الذكر والعمدة بشرط التفسير ولا يلزم الذكر بعد ما اذا كان الاسم الظاهر
عاريا لانه الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على ما هو الفصيح افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
لانه يرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع وهذه الامور **دون الحذف** لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا اشتغل مسند به **خلافا للكسائي** فانه لا يضمر الفاعل بل يجوز حذفه من الاول
قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي فانه لا يضمر الفاعل **وجاز** اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل **خلافا للفراء** فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه
يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الكوفيين او حذف الفاعل كما هو مذهب

قوله ومختلفين حال من الفعلين المقدرين
من الضمير في العطف اي حال كون الفعلين
في المعمول والمعمول فيه والحال
في العامل والمعمول فيه وجاز
يصح ان يكون عامله معنويا
المعنى وليس من اعمال الاضمار
المعنى واعرضت

قوله الذي يكون
هم مستوفيه مع وسطه
والاحاديث الثلاثة

قوله ومختلفين
الفعلين لم
يقل فالمختار لان
اعمال الثاني لانا
المتكلمين يعم
احصنت وعاد في
من السيان اي لا يعلم
لانه تعالى لا يعلم
ان الخبازة
عبد الله بن
الاعمال
المتاز اه
معنا

قوله وجاز اي اعمال الفعل الاول
اضمار الضمير يعلم في الفت اعرض عليه
فتعارضا اعمال الاول مطلقا وهو عطف
استيناف اعمال الاول مطلقا
الكوفيين عند البصريين يقول وجاز
مطلقا اي اعمال الثاني والكوفيون
لا تكاد واقتضاء الثاني والبصريون
البصريون اعمال الثاني فقط
الاول ويعمل فالمعنى اعمال الاول
مع اقتضاء الاول
فيما اذا اقتضى الاول
ملا يحتمل عند اعمال الاول

قوله وجاز اعمال الثاني
المعمول
الاول
الاول
الا

ولو انما انتفى لا دون مغيبته ❁ كفاك ولم اطلب قليلا من المال

حيث قالوا وجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اخره وجه وهو قليل من المال والمعنى
الاول ردفه بالفاعلية والثاني يشبه بالمفعولية وامر القيس هو انفتح شغز العرب اعمل
الاول فلو لم يكن لفعل الاول اولى لما احتاجه اذ لا قائل بتساوي الاحتمالين ❁ فاجاب المص
غرضه بقوله وقال

وقوله ابري القيس ❁ كفاني ولم اطلب قليلا من المال

اي من المال السائغ بعد على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لا ستر
عدم السقي لا دون مغيبته وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المال لكن لهما وذلك لان
لو تعلق به حوله المثبت شرطا كان او جزءا او مفعول فاعل اخر لهما منفيا والمنفي ذلك مثبتا فهذا
هذا السقي لا يكون مفعولا لم اطلب محذوفا اي لم اطلب الخروف الجيد كما يدل عليه البيت المتاخر
اعني قوله ❁ ولكنما انتفى لحي مرجل ❁ ويتبعه ذلك الجيد الجيد الى المتالي ❁
وح يستقيم المعنى يعني انا لا انتفع لا دون مغيبته ولا يكفيني قليل من المال ولكن طلبت الجيد
الاخير الثابت واسنى له

مفعول ما لم يسم فاعله

اي مفعول فعل او شبهه
فعل به كرفع فاعله وانما ينفصله عن الفاعل وبه يدل ومنه لا يفصل المبتدا اكاله ومنها المبتدا
والخبر لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا لا مفعول حذف فاعله اي فاعل
ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل مخصوص واقيم اي المفعول مقام
اي مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه او شبهه اليه وشرط اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله ومن
فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان اسما فعلا ان يصير ضمير المفعول اي الماضي المجهول
ويفعل اي المضارع المجهول فتاول مثل انفعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها
من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب ظن
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا اساسيا فلو اسنده الفعل اليه ولا يكون اسناده الاساسيا لئلا
يلتبس مسندا او مسندا اليه مانع كون كل واحد من الاسنادين اساسيا بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا

لان احد الاسنادين وهو اسناد المضاف الى زيد ليس باساسي والمفعول الثاني من مفاعيل باب علمت اذ حكمه
حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا او المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية
فلو اسنده اليه فات النصب والاستغناء بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول
معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب
علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول
معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل على الاشتراك
والفاعل كالجزء ولا يجوز الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول في الكلام
مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به اي لوقوعه موقع
الفاعل لشبه انفعاله بالفاعل وتوقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا لا يمكن
تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها لشدة تعلقها بالصفة
نحو ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان ماء الوادي ظرف مكان
ضربا شديدا مفعول مطلق النوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على
المصدر لا تقوم مقام الفاعل بلا قيد محضض اذ لا فائدة فيه لا له المفعول عليه
وبالباء جار ومجرور تشبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلهما وانه يكن اي وانه لم يوجد
في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سوى في جواز وقوعها موقع الفاعل
والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان
يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه فاعل
اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا او ذلك عند الامن من اللبس واما
عند قيامه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد فضل

ومنها المبتدا والخبر

وفي نفس النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا
والخبر وهما في فصل واحد لشدة التلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما من الخبر

واشتراكهما في العامل المعنوي فائدة أحوالهم لفظا وتقدير الثاني لكون تقويم احتراز لكم
الموقعين الجوامد اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي كاسم الفاعل كان او اداة كانه اراد
بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى بالايجاد غنه نحو كنك د نحو مستند اليه واحترز
بقيد الخبر الخبر وثانيا تنبيه المبتدا الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان المسندين
او نصفه نحو كانت مشقة كهذا ب وما زوب ونحن ابعاد به مجرورها كثيرا نحو ما
حرف نفي كان ولا او انه استفهام ونحوه كهل وما وسن ٥ ونحن نعبر به جوان الابتداء بها من غير
استفهام ونفي نحو ولا حبيبتي هند ذاك خير حسنا وعليه قوله الشاعر
محي بحق عبد الباس مكي
الذي هو مراحي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء الفعل الظاهر او ما يجري مجرى
الظاهر وهو الضمير المنفصل فلا يخرج غنه نحو قوله تعالى ارغب انت عن الهتي يا ابراهيم
واحترز به عن نحو قايم الزيدان فانه قايمان رافع لضمير يعايد الى الزيدين ولو كان رافعا
لهذا الظاهر لم يجز تثنيته شرح زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قايم زيد مثال
للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام ثم النفي وقايم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف
الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام اسما مرفوعا مذكورا
بعدها نحو ما قايم زيد وقايم زيد واحترز به عما اذا طابقت شيئا نحو ما قايمان الزيدان او
مجموعا نحو ما قايمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا على الاشهر قال الشيخ الشريف قدس سره
وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة
خبرا مبتدا عليه فهما نالات مرة احدها قايمان الزيدان وتخريجه ان يكون الزيدان
مبتدا وقايمان خبرا مقدما ٥ وثانيها ما قايم الزيدان وتخريجه ان يكون الزيدان فاعلا
للصفة قايم مقام الخبر ٥ وثالثها ما قايم زيد ونحو زيد فيه الامران كما عرفت ٥ ٥

قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل اقول يعني ان التقييد بمجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود كما في ضمن قم الدين وتقدم جسم العروض ظ
اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه جرد الاسم ومن فوايد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى العري عن جنس العامل حقق قول الى السلب
الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدا والخبر كما قيل لعاد باعن الانتقاض بقولهم بسكر زيد لانه تصديق
على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدا والخبر تمت الى ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يعني علم ان ما ذكره الشارح ايضا بعيد عصام
قوله وعليه قول الشاعر محي عبد الدين مكي نحو مبتدا ونحن فايم فيه نظر لانتفاء كونه معمولا لاسم التفضيل انما ظاهر اذ مقتضاه الكمال
فيتعين كون شيء مبتدا او كون ضمير مستتر المحذوف لقدير محي عبد الدين مكي وهو ضعيف لما حدث من تقويمه ولو صح ما ذكره لصح
اخبار نحن فتنتقض فايده جواز الامر به لانه من جواز الامر ولو خرج من القاعدة لان خبره مطابق المقدر فافهم وبعيد ترد النقض
القاعدة بقولنا خبر مكي عبد الدين انا عصام

والخبر هو المجرد

اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في
من كون غات الاسم فلا يضيف ومكي يضرب ويضرب زيد لانه المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المبتدا بحث اي ما وقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول
من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز عن القسم
الثاني من المبتدا ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدا او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور
راجعا الى المبتدا او على التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا او يكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا او الخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل للمسند الى
شيء واسناد اليه شيء بمعنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند
غيرهم فالابتداء عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال الاخفش كل واحد من المبتدا
والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما سبق
ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا اذا كان والخبر حال
من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا
حال قولهم في الدار زيد مع كون الضمير عايدا الى المبتدا المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاقامة التقديم
وامتنع قولهم قايما في الدار بعود الضمير الى الدار وهو تجويز الخبر الذي امامه الباء بغير
عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جايز وقد يكون مذكورا وان كان الاصل
فيه ان يكون مضمرا لان المعرفة مقتضى ظاهرا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم
على الامور المجهولة ولكنه لا يمتنع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص
ادبا بالتخصيص يقل اشتراكها مترتب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك فان العبد
متناول للمومن والكافر وحيث هو موصوف بالمومن تخصص بالصفة فحل مبتدا وخير خبر ٥ و
مثل قولك رجل في الدار ثم امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار ومثال المخاطب
غير معين فكانه قال اي الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص

هذه الصفة فجعل مسند او في الابتداء ومثل قوله ما احد خير منك كان الذي بعدها وقت في حيز النفي
فافادت عموم الاثر ادون شمولها تحقيقا وتحقيقا وانه لا يفيد في جميع الافراد بل هو امر زائد
وكذا الكلام في الاثبات وضد عما العموم نحو شر خير من زيد ومثل قولهم شر هرة اثبات تخصيص
ما يتخصص به الفاعل لشبهه به او سيقال في رفع ما اهر ذاتا الاثر وما يتخصص به الفاعل
قيل هو مخصوص بذكر يحكم عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده
انه يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل في قوة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيام
ان الموكل للكلب بالنباح المعتاد ديدن خير كما اذا كان يحيي يجيب مثلا وتقديره شر الاذى
كان يحيي عادة والمعنى اصبح غير معتاد يكون بشام بعد ما يكون شر الاجنبي فعل الاول تصح الفضل
بالنسبة الى الخير فمعناه شر الخير اهر ذاتا وعلى الثاني لا يصح تقديره وضعه حتى يصح الفضل
فيكون المعنى شر شخص لا يعتبر اهر ذاتا وهذا مثل يضرب لرجل تولى او ذكر الفخر في خاوته ومثل
قوله لي اليه شر حيث لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بفحوى استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قوله سلام عليكم لتحقيقه بنسبة
الى المتكلم اذا مثله شبه سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه
قال سلامي او سلام من قبلي عليكم هذا هو المشهور بين النحاة وقال بعض
المحققين سلام مبتدأ لاخبار عن المنكر على الغاية لاعتبار ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج
في توجيهها الى هذه التكلفات ثم ان الواحدي فقال هذا جوز ان يقال تركب نقض الشاعر لحصول
الفائدة ولا يقال رجل قام لعدم ... وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف
فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسيما للاسم وكم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان
خبر المبتدأ قد يكون جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد
ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها داخلة في الفعلية واذا كان الخبر جملة
والجملة مشتملة بنفسها على احكام لا تستغني الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ

قد اقول امير المؤمنين عليه السلام

وما ربط هذه الجملة بالمبتدأ هو كل عند الجمهور
عنه عائد فعلية فعل
فيه اسمه فعلية وهو من
جملة ما ذكره الفيضي
صح

قوله قد يكون خبرا الا بالنسبة اليه
الكلب اما بالنسبة اليه فلتقرر فيه
فقط لانه لا يعتبر اذا رأت الكلب
لانه يتزه عن خبر اخبر وتباحه اذا
ذا العيد والاظطا ابو انه حيث راه
اخبيا عظام وقد يكون
قوله فيه زيد ضعف والاول انسب
النوس المتعظم والثاني
حال هذا العلم والثالث
فلا تفعل فانا مثال انا كون المخصص
بما يخصص به الفاعل اذا استعمل وجاز
تباح معتاد واما اذا استعمل وجاز
عبرت معتاد وقال ان المخصص
بالصفة

قوله واذا ان يعتبر المبتدأ
الى ان يعتبر المبتدأ ايضا
قد يقع جملة ايضا
خبرا المبتدأ من
الجمل التي لها محل
من الاعراب
وحصرها ثمان
تسع الخبرية
والحال والمعقول
والمضاف اليها وجزاء الشرط
جاز رفع بعد الفا اذا دار الثابت
لمفردها والتابع لجملة لها محل من
الاعراب والجمل التي لا محل لها
من الاعراب ايضا تسمى الجملة التي قدرها مفرد
وتسمى ابتدائية كقولك والتفسيرية
والمعترضة والجواب والمجاب بها القسم
والشرط والصلة والتابعة لجملة لها محل
وكم تقترن بالفاء ولا باذا المفاجأة
والتابعة لا محل لها حتى تفصل لكل ثمانية تفصيلا مضيا

هذه الجملة

الفعلية
والاذا
لتحقيق جملة
الاسناد الى الظرف ولهذا
الفعل والكلام ان هو لا تدل
تحقيق عبر مرة لا متصل
تحقيق الاسم مرة عصام

موضع ما بعده

قوله فلا بد من عائد وكذا في المشتق والمؤول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى
كان زيد قائما كان زيد قائما كان هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدا واجيب بان في خبر كان المقدر حتما لزيادة معنى يزيد المعول وقد فرائد
من عائد الظاهر فيه ولا نجد الا اذا شبه مضاف لمفعول من عائد جه كما هو الظاهر الا ان يحمل ادة عمل بعض اللغات شبه ومعمول من عائد خبرا بعيد من
زجاجة المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل وضع من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر لانه الا ان الظاهر ضمير لم يسمه
موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله تنبيها له قوله ووضع الظاهر موضع المضمر الخ جار في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره كما
في جملتين هذا في متعدد الكلام وفي الشعر جاز عند تنبيهم بشرط ان يكون لفظا الاول وعند الاخفش مطلقا قوله وقد يحذف العائد اذا كان
ضميرا واما عائد الضمير فيكون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة نحو ضع الحذف وكذا الام العهد اذ ضع الحذف ولا
يتاتى الا في الضمير الا الى الضمير قوله لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف سائغ كلما قام قرينة وليس كذلك بل يختص بالضمير المجرور من
اذا كان في جملة اسمية لكون المبتدا اشبها حرفا من عينه اها واما في غيرها فهي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب المختص والمجرور بسماعي

قوله الكر كنت في الحاشية الكر
دوازده مشر بود ودر مقدمه
انتهى ونعت بانه ان الكر اثنا عشر
صاعا وشفا والوسق ستون صاعا
والصاع اربعة امداد وقوله اي
الكر وهذا الحاذ المجرور الجحدون
هنا حال من ضمير تستبين فيلزم
تقديم الحال على العامل المعنوي
فالاولى ان يقدر موجزا او ان مثل
ذلك جائز في الحال الظرف وقوله
الجمل منوان صفة في هذا المعنى
صفة منوات قوله وما وقع ظرفا
اي الخبر الذي وقع ظرفا
زمان او مكان الظرف عندهم
لظرفي الزمان والمكان وهم يسامحون
على الحال والمراد ثم سامحون فيطلقون على
الجمع فالشارح حوى على الثالث الاخير
وهو الحال وهو ما يقع في جواب
كيف وفي الحال ما يقع في جواب
كم وفي الحال ما يقع في جواب
متى وفي الحال ما يقع في جواب
اين وفي الحال ما يقع في جواب
لم وفي الحال ما يقع في جواب
لماذا وفي الحال ما يقع في جواب
اي وقت وفي الحال ما يقع في جواب
اي مكان وفي الحال ما يقع في جواب
اي زمان وفي الحال ما يقع في جواب
اي شيء وفي الحال ما يقع في جواب
اي رجل وفي الحال ما يقع في جواب
اي امرأة

قوله كالاستفهام قيل لا معنى الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قام زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لنصه النحاة فان قلت فينبغي ان
يجب تقديم الخبر في زيد لا قام لانه نفي الخبر حتى التقى قلت مقتضى هذا الكلام ما يعتبر معنى الجملة وهي زيد لا قام لا يعتبر حرف النفي معنى الجملة فاعرفه قوله اذ كان
الخبر نفسه معنى مقدم احتراز عن كون الخبر تابعا خبره معنى كونه مبتدأ الثاني الخبر المتعلق بالخبر لشمل مثل قرين كل رجل صديقه والاخصية الاوجه
قوله اي كان المتعلق الخبر التابع لم يقل المعمول الخبر والخبر ولم يقتصر الشارح المتعلق بالخبر لشمل مثل قرين كل رجل صديقه والاخصية الاوجه
ان يقول اي المتعلق الخبر الذي متبع لقدمه صلح واما ازاد بالتعلق مثل يعلق الجر بالمثل دون ان تعلق المعمول بالعامل لان المتعلق المعمول بالعامل
ضمير اي المبتدأ في مثال على انه عبده متوكل هو انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اذا ازاد بالتعلق الجر بالمثل دون تعلق المعمول بالعامل لشمل مثل قرين كل رجل صديقه
والفصل للتقدم قوله او كان الخبر خبرا عن المفتوحة او مقدم مع اسمها وخبرها اما وان بالفتح وبتبدأ اما كان الخبر عن الا
لا صلة ان يكون خبرا عن المبتدأ اذ الشارح اشار الى ان الكلام ساعد والمراد انه خبر عما تركب من ان وما بعدها من الاضافة الظاهر بعد التنبيه على
المتاخمة ومن قال اصل كلام المصنف اصلح ام ساعد وكون القول الكلام المصنف ظاهرا ذهول لنا عند خبر عن معنى ان لان عند ذي الكرام في تاويل عند محقق فاعرفه
والتحقيق معنى حرف التحقيق الذي هو ان

قيل هاهنا اذا لم يكن ان بعد اما
جوابا انكر خارج فلا اصد فذلك
هذا اذا لم يكن ان في جوابها معنى
بعد الجواب اما انكر خارج ولولا انكر خارج
وخرجت فاذا ان التسع خارجة
والتخصيص ما بعد اما من طريق الحصر

قوله اي تقديم الخبر على المبتدأ
جميع هذه الصور فان قلت ان كان
المعتبر ذكر الفاء في الشرط موجود في الموافقات لم
يوجد في الحمل اذا ذكر فاء تقديم الجزاء
من الشرط وهذه كلها واحد من هذه الصور
فالاولى في كل من هذه الصور قوله وقد يعد
الخبر من خبر بعد الخبر عنه قدم معنى
لتعليل قد فان بعد الخبر مع بعد فاخبر
عنه كثير ومنه زيد قائم وقائم عمرو وبكر

وقائم الزيدون يحتمل ان يكون الزيدون فاعلا لا مبتدأ لان الفاعل والمبتدأ هو او
بالفاء على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف واللام الواو خوفا الا على
بينه الفاعل بعده كالتاء في مررت هند واذا تضمن الخبر للمبتدأ اي الذي لبين بجملة منونة سواء
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى له صدر الكلام كالاستفهام
مثل اين زيد مبتدأ او اين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قلت ربما كان الخبر
جملة حقيقة منونة وان لم يكن باسم الفاعل يكون مفردا منونة وحقيقة على التقدير
لبين بجملة منونة ولعمرك زيد غني خبر زيد اي بوه اذ لا يصلح ان يخبر مبتدأ ان لهما له صدر
الكلام لمبتدأ زيد في جملة او كان الخبر مفردا مع ما له اي المبتدأ ابن جملة انه مبتدأ انه يبدأ
يصح وقوعه مبتدأ اهنا في الدار رجل فان والدار خبر مقدم لمبتدأ رجل كما عرفت فالخبر
نفس المبتدأ لكونه غير مختص به او كان متعلقه بكسر اللام اي كان المتعلق الخبر التابع لمبتدأ
تمتنع معنى ما تقدم عليه على الخبر فلا يرد على ابن عقيل منوكل مبتدأ خبر كاين في باب المبتدأ راجع الى ذلك
المتعلق اذ لو اخر عنه لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى شيء على اخر منها فقوله منها اي من التمر
مبتدأ او فيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمر في لا الخبر هو قوله على التمرة والتمر متعلق به مثل
تعلق الجر بالحكم او كان اي كان الخبر جرا عن ان المفتوحة الواقعة اسمها وخبرها المدخول
بالمفرد مبتدأ الذي تاخير وجوب الا لبس المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الدخول عن الفتحة
لخلطها الى الكتابة فيجب تاخير ما له صدر الكلام وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ وجميع هذه الصور
ما ذكرنا

وقد يتعدد الخبر

اي يكون خبر بعد الخبر عنه فيكون اخبر بعضها به او ذلك الشيء
اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وسيأتي ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وغاف او بغير العطف مثل
زيد عالم عادل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا الخبر خاص فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مفرد وفي هذه
الصورة تركه العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يجوز ان يقال
مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء به لا في الخبر ولا في

او لا في هذه الصورة ثالثا العطف او لا
كعلل خبرا وجب ان يكون هذا الخبر جامدا
لفظا وتقدير الدلالة لزم خلوا الخبر المشتق
عن ضمير المبتدأ فهو عالم وجاهل في تقديرها
رجل عالم ورجل جاهل مثل

المبتدأ ولا في غيرها وايضا المتعدد بالعطف لبين بغير بل هو من توابعه وهذا اوزد في المبتدأ
لخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل المتعدد اعم فالاوضح عليه لانه وقد تضمن اسمه معنى الشرط
وهو تبيين الاول للثاني او الحكم به فالايرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله وقيد المبتدأ الشرطي
تنبيه الجزاء شبيه الشرط الجزاء فيمنع دخول الفاء في الخبر ويمنع عدم دخوله فيه مطلقا الى
مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى والا فقط فيجب دخول
الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط
اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي حذف منه جملة فعليه او ظرفية ما وله محله فعليه هنا
وبالاسناد واما اسمها ان يكون متلبسا فعلا او ظرفا ماما او لا بالفعل لينتاب مشابهة الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا ثم ويعلم حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف فيه والنكرة الموصوفة
بما اي بجملة ذي يعلمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يسعى هذا مثال للاسم الموصول بفعل
او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم وانما مثال الاسم الموصوف
الموصول المذكور وقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا
مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما
مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله
درهم وليت وهل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء
على خبرهما ما فان من دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط
والجزاء وليت وهل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقول ليت او هل الذي
يأتيني اول الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب ظن ايضا ما يعارضان الاتفاق فما وجه
تخصيص ليت وهل ثم قيل تخصيصهما بيان الاتفاق اما هو من الحروف المشبهة لا مطلقا
ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما ولكن يعتبر قيل يتبين ان المتوسطة

التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام دائم مقامه هذا اذا الخبر
عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله

ولولا التغرب بالعلى لزيدي ✤ لكنت اليوم اشعر من لبيد

هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد
وقال الفراء هو الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيهما قال سيبويه ان مضمر راضوة او مبتدا
منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما ويعبر حال منهما او كان اسم مضمر مضافا الى ذلك المصدر
وذلك مثل اذهابي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به مثل ضربي زيدا قائما او قائمين وزيدا ضربت
زيدا قائما او قائمين واكثر في التنوين منونا ✤ واحفظ بكون الامر قائما وذهب البصريون
الى ان تقديره ضربي زيدا حاصلا اذا كان قائما فحذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك فيبقى اذا كان ثم حذف اذا مع شرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
القائم مقام الخبر لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون
الحال قائما مقام الخبر ✤ قال الرضي هذا ما قيل وفيه تكلفات كثيرة وهو حذف اذا مع
الجملة المضافة اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى التامة وقيام الحال مقام الظرف والذي يظهر لي ان تقديره بجوهر زيد ايلا ابنه قائما
اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ايلا ابني قائما اذا كان عن الفاعل اول ✤ ثم نقول حذف
المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيد ايلا ابني قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام الصفة
كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي الذي ضربته ثم حذف ايلا ابني الذي هو خبر المبتدا والعامل في
الحال الاقام الحال مقامه كما تقول رايته ممهدا اي شرايته ممهدا فعلى هذا يكون تسمية
من تلك التكلفات البعيدة ✤ وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حال كون قائما من متعلقات
المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير شيء يعينه ويقيد المبتدا المقصود عمومه بتلك
الاستعمال ✤ وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي ثبتت الحال محله مصدر مضاف الى ذي الحال اي

اي ليت ولعل في المنع عن وجود الفاعل الخبر والاوضح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام في الحكم
الى الانشاء بوجه قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل ✤ وان تاويل الخبر بمعنى ان
المفتوحة ولكن ليت ولعل فانه وجه تخصيص ان المكسورة بالاخبار ✤ قيل تخصيص الذي الخبر ان بهما
هو تنبيه واعتبر بقوله وذكره ولم يحذفه بقوله من شرا ولم يذكر مع ان كلا القولين لا يناسبهما
القرآن وكلام الفقهاء فانه يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء في الخبر ما تبين وما
يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه
وقول الشاعر

توهمت انما زرتكم فاقيموا ✤ ولكن شفني ان تنزلون ✤

وويجب حذف المبتدا القائم قرينة بعينه او عقليه جوازا اي حذفا
جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا وقع النعت بالبائن نحو زيد الذي هو اهل الكرم
الكرم وانما وجب حذفه لعلم انه كان في اصله صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غيرهما كقولك
المبتدا لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نحو الرجل زيد ان تقديره هو زيد ✤ كقوله
فتنتهيا اي المبتدا يجب حذفه مثل المبتدا المحذوف في قول الشاعر المبصر الهلال الرافع مثنى عند
الثانية **هلالا** اي هذا الهلال وانما بالتعريف لحاليه والجزم بان تقدير الخبر بتقدير
الهلال هذا الان مقصود الشاعر تعيين الابتداء والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الثناء طرزون
وزن كابراه وانما الى التنبيه جريا على عادة المتجلين غالبا وليلا ترهم نصب الهلال عند الوقف
و قد يحذف الخبر جوازا اي يجوز حذفه جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر
المحذوف جوازا **خرجت فاذا السبع** فان تقديره على المذهب الصحيح لا نص عليه صاحب الكتاب خرجت فاذا
السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان الخبر المحذوف غير بادية اي في وقت خروجي السبع واقف
وقد حذف الخبر لقيام قرينة **وجوبا** اي حذفا واجبا **في نحو** اي في تركيب التزم **من صفة** اي في موضع
الخبر **غيره** اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي بعد لولا
ثانيها لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره

التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام دائم مقامه هذا اذا الخبر
عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله

ولولا التغرب بالعلى لزيدي ✤ لكنت اليوم اشعر من لبيد ✤

هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد
وقال الفراء هو الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيهما قال سيبويه ان مضمر راضوة او مبتدا
منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما ويعبر حال منهما او كان اسم مضمر مضافا الى ذلك المصدر
وذلك مثل اذهابي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به مثل ضربي زيدا قائما او قائمين وزيدا ضربت
زيدا قائما او قائمين واكثر في التنوين منونا ✤ واحفظ بكون الامر قائما وذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصلا اذا كان قائما فحذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك فيبقى اذا كان ثم حذف اذا مع شرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
القائم مقام الخبر لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون
الحال قائما مقام الخبر ✤ قال الرضي هذا ما قيل وفيه تكلفات كثيرة وهو حذف اذا مع
الجملة المضافة اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى التامة وقيام الحال مقام الظرف والذي يظهر لي ان تقديره بجوهر زيد ايلا ابنه قائما
اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ايلا ابني قائما اذا كان عن الفاعل اول ✤ ثم نقول حذف
المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيد ايلا ابني قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام الصفة
كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي الذي ضربته ثم حذف ايلا ابني الذي هو خبر المبتدا او العامل في
الحال الاقام الحال مقامه كما تقول رايته ممهدا اي شرايته ممهدا فعلى هذا يكون تسمية
من تلك التكلفات البعيدة ✤ وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حال كون قائما من متعلقات
المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير شيء يعينه ويقيد المبتدا المقصود عمومه بتلك
الاستعمال ✤ وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي ثبتت الحال محله مصدر مضاف الى ذي الحال اي

مررت به امرأة قائماً • وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ
المعنى ما اضرب زيد الا قائماً • وثالثها كان مبتدأ اسماً اخبر به على معنى المقارنة وعطف عليه
شيء بالواو الى بمعنى مع وذلك كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته هذا الخبر واجب
حذفه لان الواو تدل على ان الذي هو مذكور واقيم المعطوف مقام المعطوف عليه • ورابعها كل
مبتدأ يكون مقسماً به وجزاء القسم وذلك نحو لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاءك قسمي بما اقسم
به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر
والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله • ومنها
خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف
الخمس الناسخة وهي ان وكان وليت ولعل وهو من مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على
المذهب لا مرفوع لانها لما شابهت الفعل المتعدي كاكرمت وضاربت نصبت مثله هو اي خبر ان
واخواتها اسم بالجر وجوباً اي على المبتدأ وشيء آخر
وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه • بيت
والمراد بدخول هذه الحروف عليهما وزيادتها عليهما لا يراد اثرها فيهما لفظاً او معنى
فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيداً ايقوم ابوه وان يقوم ههنا من حيث
اسناده الى ابوه لانه بما يدخل عليه ان هذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا
يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف فيلزم منه استدراك
قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند ويحتاج الى
تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيداً ايقوم مثل قائم في ان زيداً قائم فانه
المسند بعد دخول هذه الحروف واسم كان مرفوع مسند اي بحكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه
من كونه مفرداً وجملة وكونه معرفة وفي احكامه من كونه واجباً ومتعدداً ومثبتاً
ومحذوفاً وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من رابط ولا يحذف الا اذا علم • والمراد

ان امره

ان امره كامره بعد ان صح كونه خبراً بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان
كل ما يصح ان يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبراً لباب ان حتى يرد ان يجوز ان يقال ان اين
زيد ومن ابوك ويجوز ان يقال ان اين زيداً او ان من ابوك الا وتقديمه اي ليس امره كامره
المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه
الحروف فروع على الفعل فاريد ان يكون عملها فرعياً ايضاً • والعمل الفرعي للفعل ان
يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عمل الفعل الفرعي لم يتصرف
في معموليه بتقديم ايهما على الاول كما يتصرف في معموليه الفعل لمقتضاها عن درجة الفعل الا ان
يكون الخبر ظرفاً اي ليس امره كامره في المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفاً فان حكمه اذ
حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم • وفي وجوبه اذا
كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحراً وان من الشعر لحكمة • وذلك لتوسعهم في الظروف
ما لا يتوسع في غيرها خبر لا النافية لنفي الجنس اي لنفي حقيقته اذ لا رجل
قائم مثلاً لنفي القيام عن كل رجل لا لنفي الرجل بحقيقته هو مسند الى اسمها
المبتدأ او خبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها
ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في قولنا لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل فيها اما عدل
عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لانه محتمل لحذف الخبر وجعل في الدار صفة
بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ان يكون صفة على ما هو الظاهر
فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظرف ولا جار لان الظرفية لا تفيد بالظرف ونحوه
وانما الزم ليلا يلزم التكرار لنفي ظرفيته كما في غلام رجل وليكون مثالاً لنوعي خبرها
الظرف وغيره ويجوز حذف خبر لا هذه حذفاً كثيراً اذا كان الخبر عاماً كالموجود والحاصل
لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبين يديهم لا يشتبهون اي لا يطمئنون
لخبر في الغلط لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يشتبهون اصلاً لا لفظاً ولا معنى

يقولون معنى قولهم لا اله ولا اله الا الله لا اله ولا اله فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى الوجهين
يجوز ما يرى جواز مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر **اسم ما ولا ولات**
المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر وهذا يشمل لان مثلها
هو مسند اليه هذا شامل للمبتدأ والكلام مسند اليه **بعد دخولها** اخرج به غير اسم ما ولا وما
عرفت من معنى الدخول لا يزيد ابوه وقائم مثل ما زيد ابوه قائم **مثل ما زيد قائما ولا رجل قائم** وانما قال بعد
بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرات بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة وهذا
لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يقولون بعمل الا ويقولون الاسم والخبر بعد دخولها
مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولها **وعلى لغة اهل الحجاز** وزاد الفراء نحو ما هذا بشرا
وهو اي عمل الا دون ما خاف قليل لنقصان مشابهة الليس لان ليس نفي الحال ولا
ليس كذلك فان النفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا نفي الحال فيقتصر على الاصل مورد
السماع نحو قوله

من هر دو عمل بيزارها ❊ فانا ان قيس لا براح ❊

اي لا براح لي ولا يجوز ان تكون لي الجنس لانه اذا كان نفي الجنس لا يجوز فيما
بعدها الرفع بل لم تكرر ولا تكرار في البيت **اعلم** ان المراد بالمسند والمسند اليه في
هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية وقرينة ذكر التوابع
فيما بعد فالاسفل بالتوابع **ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات** وبدأ
على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال **المنصوبات**
هو ما اشتمل على علم المفعولية بين شيء مما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو اشتريت فرسا وابا كرب وسلمت
وبعض **منه** اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول
عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق

صيغة المفعول عليها لا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له **وهو** اي المفعول
المطلق **اسم ما يعمل فاعل فعله** والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون
مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه شلمات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا **وانما زيد لفظ**
الاسم لان فعل الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها
مذكور صفة بالفعل وهو اسم من يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو ضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو انا ضارب ضربا وحرج
به المصادر التي لم يذكر فاعلها فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد **بعضا** صفة
ثانية للفعل وابن الحاجب ادعى ان الفعل كان بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل الحق ان
معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء حرج مثل تاء بناء في قولك ضربت تاء بناء فانه وان
كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل ولكنه اخرج مثل كراهتي في نحو
كرهت كراهتي فان الكراهة اعتبارين احدهما كونها حالة قائمة بفاعل الفعل المذكور واسنوي بفاعل
اسنده اليه ولا شك ان معنى الفعل يشتمل عليها **وثانيهما** كونها حالة وقع عليها فعل الكراهة فاذا
ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة من مفعول مطلق واذا ذكرت بعد الفعل
بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي من مفعول به لا مطلق واذا بين ذلك الفعل
مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن
الحد والمطلق الحد على المحدود جامعا مانعا **ويكون المفعول المطلق مؤكدا** اذا لم يكن في معنى ما دل
على ما يفهم من الفعل **والنوع** اذا دل على بعض انواعه **والعدد** اذا دل على عدده **فيجب حينئذ**
التأكيد **فيجب** تنكيره لفهم النوع **ومعنى** بفتحها العدد **فالاول** اي الذي للتأكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على
الماهية المعراة عن الوحدة والتعدد والتثنية والجمع يشتملان على التعدد فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد **فالثاني يجب** اللذين هما النوع والعدد نحو
جلست جلستين وجلسات وفتح الجيم اولهما **وقد يكون المفعول المطلق جزء لعامله** اي معناه

للفعل فعلا لما يجب لمادة متزوجت جلوسا واما يجب الباب نحو استنبتا نباتا وشيوبه بعد له فعلا
من لفظه اي قعدت وجلست جلوسا وانبت الله نبتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة نحو ازكفوه من يقرب حيث مقدم اي قدمت قدوما خيرا مقدم فحيث اسم تفضيل
ومصدره باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجدنا
اي حدقا واجنا سماعا اي سماعا جاموفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله
سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وحسنة اي اصابك حسبة من اصاب الله حسبة اذا لم يبال ما اصاب جدعا
اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفتين واليد وجدا اي وجدت الله وجدا وشكرا
اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه الصحة
المصادر وهذا معنى وجوب الحذف شفاها قيل يرد عليه قد قالوا وجدت ابه وجدا وشكرته شكرا
وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل
بالام نحو وجدا لله وشكرا لله وجه العجب لله و ويحذف الفعل الناصب للمفعول به المطلق حذفا واجبا
اي حذفا واجبا يحكم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما وهي اي متعدده منها اي من هذه المواضع
موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع نعتا اريد النعت لا نعته فانه لو اريد نعته نحو ما زيد شيئا لم
يحذف لم يحذف لانه حذفه والحاجة الى اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه و بعد معنى بي واجد
تاليه ثم يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو
ما شربت الا شربا وانما شربت شربا لا يكون نعتا وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما شربي الا شربا لكان من قبيل الخبر وقع المفعول
المطلق مكبرا اي في موضع الخبر عن الاسم لا يصلح وقع عدد خبرا عنه فلا يرد نحو ذلك الارض ركاما لانما
جمع بين الضابطين بطريق لا منافي كما في الوقوع بعد اسم لا يكون نعتا عنه ضربا ما لا ضربا
اي ضربا ضربا وما لا ضربا ابوه اي ضربا ضربا هذا مثالان لما وقع صفة بعد نفي
وانما اوردنا الامثلة تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة اما الى

ما وقع

ما وقع للتشبيه او الى ما يشبه به فعلا او الى مصدر ومضاف وانما ضربا اي ضربا ضربا مثالا لما وقع
بعد معنى النفي وزيد ضربا ضربا اي ضربا ضربا مثالا لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يحذف فيها
الفعل الناصب للمفعول المطلق نوعا ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع بعضيا لا نعتا مضمونه مضمون
بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباشره غرضه المطلوب منه بتفضيل الاثر
بيان انواعه المختلفة نحو قوله تعالى فشد الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق و اما فدا فقوله فشد
الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفدا فقوله
الله سبحانه وتعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فدا اي اما تمنون منا بعد
شد الوثاق واما تفدون فدا ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
اي لا يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو ان به مؤنث مؤنث لانه لم يقع للتشبيه فعلا حالا
اي حال كونه الاعلى فعلا من افعال الجوارح واحترز به عن نحو زيد ذهب الصلاة الا ان الذهب
ليس من افعال الجوارح جملة واحترز به عن نحو صوت زيد مؤنث حمار مشتملة تلك الجملة على اسم
كاين معناه اي معنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب مؤنث حمار
و على صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بزيد بابيه فاذا
به مؤنث مؤنث حمار نحو مررت به فاذا له صوت مؤنث حمار اي بصوت مؤنث حمار من صوات الشيء صوتا بمعنى صوت
تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علما بجملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم مصدر
بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له و نحو مررت
به فاذا له ضراح ضراح الثكلى اي يصيح ضراح الثكلى وهي امراة ماتت ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا يحتمل اي لا يحتمل تلك الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحوه على
الذي اعترف اعترافا اي اعترف اعترافا مصدر وقع موقع مضمون جملة وهي على الذي ذهب لان مضمونه الا
ولا يحتمل هذه له شراء ومنها اي من هذا النوع من المفعول المطلق توكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه اما
يؤكد نفسه وذاته لا امر يجاوزه ولو بالاعتبار ومنها ما يؤكد جملة اي هذه الجملة محتملة اي غيره اي غير

المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا أي تحقيقا من تحقق اذا ثبت ووجب فهما مترادفان ووقع مضمون جملة
وهي قوله زيد قائم وهذا احتمال عيسى لانها تحتمل الصدق والكذب بخلاف الجملة الثانية وسمي هذا النوع
من المفعول المطلق تأكيدا لمعنى لانه من حيث هو مفهوم من عامله بلفظ المصدر يؤكد نسبته من حيث هو
يحتمل الحالة والمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد بالاسم الفاعل من حيث
الصفة من عامله بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل عيسى ليندفع وعلى هذا المعنى
انه يكون المراد بانه تأكيد لنسبته انه تأكيد لاجل نسبته لتكرر ومقرر حتى يحسن الفاعل ومعنى ما ذكر
منه اي على صيغة المفعول وانما لم يكن من التكرير والتأكيد ولابد في تتميم هذه الفائدة من قيد
الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول بدلا من مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا
مكررا كسرا وفي مثل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد بتكلف مثل لبيك اصله ألبب لك
الباء بمعنى اي اقيم لخدمتك واستقامتك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتابعة فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه وزيد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف المضاف اليه وامتنع المصدر
اليه ويجوز ان يكون من الملكان بمعنى الب فالا يكون من هذا في زوائده وعلى هذا القياس سعديك
اي اسعادك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام

المفعول به

اي هو اسم يقع عليه فعل الفاعل وهو يدل على الاسم الكفاية
شبه المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في
ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ما يشبه
به فخرج به الفاعل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في فعله منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او
معه والمفعول المطلق ايضا من مغايرة الفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد
بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد ضرب وضرب زيد
على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا به مثل اعطي زيد درهما فانه يفيد
على رأي انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم

الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت
زيدا فان زيدا قد وقع عليه فعل الفاعل بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو
ضمير المتكلم ويدخل المفعول به على الفعل العامل فيه اقول الفعل في العامل فيه يتعدى منا ومما حمل
اما حوالي امثال الله اعبدوا ووجه الحبيب اعني وايا وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او النفي نحو من
زيت ومن لم يكن ثم لم يكن ثم هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه وجوبا ان من الفتن ان تكف
ان تكف لتأكد وقد يحذف العامل في المفعول به لقيام قرينة مقاليه او حاليه جوازا نحو بلى قال اي اضرب
زيدا في جواب الفعل لقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو ناقة المتوجه اليها اي ذرني بناقة حذف الفعل
لقرينة الحالية ووجوبا في نحو سقيا ورعيا تحقيقهما بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب
على المدح والذم والترحم نحو الحال اما لازم لها كما في الكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب
الاولى من تلك المواضع الاربعة سماعي منصوب رعي السماء لا سماعا ورعي الاستدعاء وجوده مسموعة بالرعاية
قياسيا امثلة اخرى سقيا ورعيا اي ارزقك السقيا والرعي وتعسا اي اتعسك الله تعسا وانعما جزاكم اي انعمتم اعني التعليت واقصد وا
لكم وهو التوجيه وأهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ما هو لا مفعول لاخر بنا او اهلا لا اجانب
ووطيت سهلا لا من السلاد لا حزنا او الوضع من بلاد المواضع الاربعة الثاني المنادى وهو
المطلوب منه اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه وادائه بحرف مخصوص لا عليك بوجهه حقيقة مثل
يا زيد او حكما مثل يا تمار يا جمال في ايجابه ثبات ولا منزلة من ملاحظة المنادى اثم ادخل عليها حرف النداء
وقصد به اوهامي وحكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه الصحيح المفتوح عليه ادخل عليه
حرف المد المجرد المفتوح لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد به انه فرع هذا الفتح عن تعريف المنادى
ولهذا افرد المصنف الحكام بالذكر فيما بعد وبين حكمه فان المنادى المندوب ايضا كما قال بعضهم
منادى مطلوب اقباله حكما على وجه المفتوح فاذا قلت يا محمد فكانك قلت ناديه وتقول لمن تعالى
فانا شاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام
سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف يا سبب دعوى من الحرف فهي وانا وهيا

وأي والهمزة وأحدهما عن نحو يا زيد لفظا أو محلا بنصب المطلب أي طلبنا لفظيا بأن يكون المطلب
لفظيا نحو يا زيد أو تقديريا بأن يكون المنادى مقدرا نحو يوسف أعرض عن هذا أي يا يوسف ۞ والمنادى
أي نيابة لفظية بأن يكون النائب ملفوظا أو تقديرية بأن يكون النائب مقدرا كالمثال المذكور أو
كالمنادى والمنادى المنقوط نحو يا زيد والمقدر نحو الا يا اسجدوا أي الا يا قوم اسجدوا ۞
وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر وأصله يا زيد أدعو زيدا
وحذف الفعل وجوبا لأنه الأكثر استعمالا ولدلالة حرف النداء عليه ولأن النداء يقوم مقام الفعل
المتعدي بحرف النداء الذي هو الأصل في التعدي ۞ وقال الرضي في بعض كلامه ان يا وأخواتها انما أقيمت
فعل هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب أي مما انتصب المفعول به بفعل واجب الحذف ۞
وعلى المذهب كل ما نابت يا زيد جملة وليس المنادى أحد جزئي الجملة وقد سيبويه جزئي الجملة أي
الفعل والفاعل معدوم وعنده المتبوع وحرف النداء أقيم مقامهما أحد جزئي الجملة أي الفعل والفاعل
مقدر وعنده أي على أحد جزئيها اسم والآخر فعل ومنه سنتين فيه ۞ وبني أي المنادى وقدم بيان
البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة إلى النصب ولطلب الخفة في بيان النصب بقوله
وينصب ما سواهما على ما يرفع به أي على الضمة أو على الألف أو الواو التي يرفع بها المنادى في غير
صورة المبدأ أو الفعل مشبه الجائز والمجرور زائدين به ولا يميز فيه وإرجاع الضمير إلى الاسم
غير ملائم لسوق الكلام ان كان أي المنادى مفردا أي لا يكون مضافا ولا شبيه مضاف وهو كل اسم
لا يتم معناه الا بانضمام اسم آخر إليه مقرونة قبل النداء أو بعده وإنما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها في أنه مفرد
وذلك لأن يا زيد بمنزلة أدعوك وهذه الكاف كذلك لفظا ومعنى أما لفظا فلأن الاسم
لا يبنى لمشابهته الحرف أو الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني شبه يا زيد ويا رجل مثالا لما
هو مبني على الضمة أولها معرفة قبل النداء وثانيهما مقرونة بعد النداء أو يا زيدان مثالا للمبني على الألف
ويا زيدون مثالا للمبني على الواو ويخفض أي يجر المنادى بلام الاستغاثة أي بلام تدخله وقت الاستغاثة

وهي لام

وهي لام التخفيف دخلت على المستغاث دلالة على أنه مخفوض من بين أمثاله بالإضافة نحو يا لزيد
وإنما فتحت ليلا يلتبس بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم أي يا قوم فإنه لو لم
يفتح لام المستغاث لم يعلم أن المظلوم في هذه المثالة مستغاثا أو مستغاثا له ولم يعكس لأن
المنادى المستغاث في أكثر موقع كان الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو الكلام المستغاث له مقدم
وترغه موقع الضمير ۞ فإن عطفت التي على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام
المعطوف لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وإن عطفت مع يا فالأولى
مفتوح لام المعطوف أيضا نحو يا لزيد ويا لعمرو ۞ وإنما أقيمت المنادى بغير بدخول لام الاستغاثة
لأن غلبة نيابة كانت مشابهة للحرف واللام الجارة من حروف لا سيما وقد دخولها أضعف مشابهة
للحرف وأغرب على ما هو الأصل فيه ۞ قيل قد يخفض المنادى بلا في التعجب التهديد أيضا
فاللام التعجب نحو يا لله ويا لك وإن هذه التهديد نحو يا لزيد لأفعلنك فلم أهمل المصدر ذكرها
وكيف يصدر قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا ۞ وأجيب بأن كلامه فيما بين الأمرين لام الاستغاثة
كان المتعجب اسم فاعل تعجبت بالمتعجب اسم مفعول ليخفره يتهم منه رتبة من لم حضوره
وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه فيقضي منه العجب ويخلص منه ۞ ولجأ عن لام التعجب
أخرى كثرة المضي والإيضاح وهو أن المنادى في قولهم يا لله وإنه ليس لما ولا لله وإنه
وإنما المراد يا قوم أو يا هؤلاء تعجبوا لله أو لله وإنه ۞ ولا يخفى عليك أن القول بحذف المنادى
على تقدير كسر اللام ظاهر ۞ وأما على تقدير فتحها فمشكل لأنه إنما يقتضي تحقيق ما هو ظاهر
مما تقرر ۞ وينبني أي يبنى المنادى على الفتح لا لأن الفتحة أخف لا يقتضي الألف فتح ما
قبلها ولا لام فتح لأن اللام تقتضي الجر والألف الفتح بين تريهما تنافي لا لأجل الجمع بينهما ۞ شبه
بالجار الهاء الموقف ۞ وينصب ما سواهما أي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المتبع
مع اللام أو الألف لفظا أو تقديرا إن كان مفردا قبل دخول حرف النداء لا على أنه النصب وهو
المفعولية متحققة فيه وما غيره معتبر من حاله ۞ وما سوى المفرد المعرفة أما ما لا يكون مفردا

بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معينا فهو واما لا يكون مفردا ولا يكون
معينا فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا شايا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا
لكونه شبيه المضاف يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معينا يا رجلا مقول
لغير معين اي لرجل غير معين وهذه التوبة نصب زيد لا يعينه له لا اذا كان منصوبا لا يحتمل المعين
والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معينا مثل يا حسنا وجهه فلو يقال له يريد القسم الاول
مثالا ادعيت انه صح انتفاء كل من القيدين مثالا يكون مفردا منفيا بما منعا فالاحاجة الى ايراد مثال له على
انفراده مع ان المثال الثاني محتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه الجملة اعم من ان يراد بها معينين
او غير معين في امثلة الاحتمال باشتهاء كونه وهذه الامثلة كلها امثلة لما سواه في المنعات ايضا فلا
حاجة الى ايراد مثاله على حدة

وتوابع المنادى المبني

على ما يرفع به

توابع المنادى المعرب الفظا ٭ وقيد بالمنادى
بكونه مبنيا لان توابع المنعات بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد او عمرا لا عمرو ولا
المتبوع مبني على الفتح ٭ وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت
مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب ٭ وانما قلنا المفردة اعم من ان تكون
مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافا
لفظيا او شابها المضاف فانهما لما اشتركت بينهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد لتبدل
فيهما المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز النصب والرفع
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ٭ ولما لم يجر الحكم الا
في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل
التوابع الجارية هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فيها فقال من التاكيد اي المعنوي
لان التاكيد اللفظي حكمه في الاعراب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا
ونصبا لكان المحتاج عنده المصدر زيد وذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والنعت مطلقا وعطف البيان

كذلك والمعطوف عطف نسق يمنع بعض النعت المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير المنسق دخول يا
عليه فان حكمهما حكمها كالنعت ٭ لا عاطفا بغاهر او المقدر لان ساق المنادى عرفي ونسق المعطوف
فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه ٭ ونصب على محل لا يجوز ساق المنادى المبني تابعا للفظه
ومنصب على محل لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمعمولية
نحو يا تميم اجمعون اجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما اكثر
واشهر وبالغلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف نحو في المنع
دخول يا عليه والخليل من جملة وهو استاذ سيبويه في المعطوف المنع دخول يا عليه يجاز الرفع
تجويز النصب لان المعطوف نحو في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالته جائز
عليه على تقدير مباشرة حرف الندا له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن السالم بباشره
حرف الندا انفكت بذلك الحالة اعرابا فصارت رفعا او يرفع ويصب ابن العلا النحوي القاري المقدم
على الخليل يجاز فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف الندا واسطة
اللام لا يكون منادى مستقلا فلا يحكم البتة وتابع المبني تابع محله ومحله النصب ٭ و
القياس الجيد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي وابو القياس مثل الخليل واجاز
لانه كان جعله منادى مستقلا يمنع اللام غيره ٭ ولا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن الجيد
وهو ان يمنع اللام عنه مثل التميم والصعق فكان عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو والخيار
النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافا عطف على المفرد اي وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية الحقيقية نصب لانها اذا وقعت منادى
ينصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف الندا لا يباشرها مثل يا تميم كلكم كلهم في
التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجلا كاعبا ابنة في عطف البيان ولا يجي المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام تمنع دخولها على المضاف بالاضافة المعنوية ٭ والنعت
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبله وهو الممتنع دخول يا عليه وغير ٭

المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه **جاز** ويجوز أي يحكم كل واحد منهما **حكم** المنادى **المفرد**
الذي يباشر حرف النداء وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر في الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه **مطلقا** أي بحالة كون كل واحد منهما مطلقا
وهذا الحكم غير مقيد بحالة من الأحوال أي سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضافا غير المضاف
أو مفردا مضافا يا زيد وعمرو ويا زيد أخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا
صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد وأخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد
ورجلا صالحا **والعلم** أي العلم المنادى المبني على الضم إما كونه منادى فلأن الكلام فيه
وأما كونه مبنيا على الضم فلما مر من احتياج فتحه المبني على جواز ضمه فإن جواز الضم لا يكون
إلا في مبني على الضم **الموصوف بابن** مجرد عن التاء أو مضاف إليه بالإضافة واسطة بين
الاثنين وموصوفه كما هو المتبادر إلى الفهم ليخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو **مضافا**
أي حالة كون ذلك الابن مضافا **إلى علم** آخر فكل علم يكون ذلك المحمول فيه العلم لما عرفت من قاعدة
المعرف على ما يوضح به لكن **بحالة محكية** لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والأكثر منها
التخفيف مخففة بالفتحة التي هي حركة الإعراب لكونه مفعولا به **وإذا نودي**
المقرون بالألف أي إذا أريد نداؤه **نحو** مثل **يا أيها الرجل** بتوسط أي مع ها التنبيه بين حرف
النداء والمنادى المقرون بالألف بجواز أن يقال يا أيها الرجل المعرف بلا فاصلة **ويا هذا الرجل** بتوسط
هذا أو يا أيها الرجل بتوسط الاسمين معا **والنصب** يعني المعرب **رفع الرجل** مثلا وإن كان
صفة لهما جواز الوجهين الرفع والنصب لما مر **لأنه** أي الرجل مثلا هو **المقصود بالنداء**
والتزام رفعه لكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل
على أن المقصود بالنداء وهذا مثل المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى وهذا
لم يذكر هنا كما لم يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة **وتوابعه** بالجر عطف على الرجل أي والتزم
رفع توابع الرجل مضافا أو مفردا نحو يا أيها الرجل الظريف ويا أيها الرجل وذا المال **لأنها توابع**

منادى **نحو** وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني **وقالوا** بناء على أن عدة تجوز اجتماع
حرف التعريف واللام وهي اجتماع أمرين أحدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما التزام
بالكلمة **يا الله** لأن أصله الإله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال
في سعة الكلام لأنه ولما لم يجتمع هذان الأمران في موضع آخر حتى هذا الاسم بذلك الحكم
ولهذا قال **خاصة** وأما مثل اللهم التحم والصغير وإن كانت اللام لازمة فيه لكنها ليست
عوضا عن محذوف وأما الناس وإن كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لأن أصله الأناس لكن
ليست لازمة لا بالكلمة لأنه يقال يا ناس في سعة الكلام فلا يجوز أن يقال يا التحم ويا الناس ولقد
جرى هذه القاعدة في التي في قولهم

من أجلك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالوصل عني

لأن لا ما ليست عوضا عن محذوف وإن كانت لازمة لا بالكلمة حكموا عليه بالشذوذ وهو في الحلا
وقولهم

فيا الحلا كان الذي قد مر بي ... إيا كما أن تكسبا في فقرا

لاستقامة الأمرين كليهما حكموا بأنه أشد شذوذا **أو** إن جاز ذلك **في مثل** يا **تيم تيم عدي**
أي تركيب تكرير في المنادى المفرد المعرفة صرت ووالي اسم الثاني اسم محرور بالإضافة
في الأول **التيم والنصب** وفي الثاني النصب فيجب في الأول الضم والأول فلأنه منادى مفرد معرفة
كما هو الظاهر والنصب على أنه مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف
إليه وذلك مذهب سيبويه **أو** مضافا إلى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد
والمبرد أي يجوز الفتح كما النصب على أن يكون الأول في الأول يا تيم بالضم تيم عدي وفتح
اتباعا لفتح الثاني كما في يا زيد بن عمرو ويجوز النصب في الثاني لأنه إما تابع مضاف أو تابع مضاف
وتمام البيت

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم ... لا يلفينكم في سوأة عمر

والبيت لجرير حين أراد عمر الشاعر أن يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تكونوا أعز
يهجوني فيلقينكم في سوأة أي مكروه من قبل عمر حاجاته يا هم **والمنادى** أي **المسلم عوضيه** وجمع أربعة

وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعر به داعية اليه
فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو وعيسى اي المنادى واقع ضرورة
اي لضرورة شعر به داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف
في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى
الحذف المستلزم للتخفيف وعلى هذا يكون ذلك التخفيف التعريف بمقتضا
ترخيم المنادى وتعلم منه ترخيم عن المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف
الترخيم مطلقا والضمير المجرور وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على المبدر
الاول او شرط الترخيم الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على المقدس الثاني اربعة
ثلاثة منها عدمية وهي لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه
بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر المنادى نظرا الى المعنى
ولا من الثاني لانه ليس اخر اجزايه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون
مستغاثا لا يجوز ورابعا اللام لعدم ظهور اثر البناء فيه من النصب او البناء فلم يرد
عليه الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا معوضا عنها بزيادة الالف لان
الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في
بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه امتناعه عنده دخوله
في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت بها
النعي فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية حالها فلا تغير
والشرط الرابع احد الامرين الوجودي والوجودي وهو ان يكون المنادى اما علما او جامدا
ثلاثة احرف لانه لعلية ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة بناء العلم مع انه لشهرته
يكون فيما البقي منه دليلا على ما الغي ولزيادة على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن
اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة وما اسما متلبسا بتاء تانيث وان لم يكن علما ولا زايدا

وترخيم المنادى جائز

على الثلاثة لان وضع التاء على الزوائد فيكفيه ان في مقتضى السقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر
فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يسالوا بقاء تحو شيء وشاء بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه
كذلك لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذا التاء كلمة اخرى برأسها
ولا يرخم لعدم ورود منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من حذف ما يمنع
من صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال منادى ش ولما فرغ من بيان
شرائط المنادى الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بقوله فقال فان كان في آخره
اي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز
به من نحو قنابة وحرجاج فان الياء والنون زيدتا فيهما زيدتا والاسم زيدت تا
التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كائنتا اذا جعلتهما فعالين الوسلية اي الحسن
كما هو مذهب سيبويه لا أفعالا لاجل اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حرف من باب
عمار ومن الذر كان في آخره حرف صحيح اي منع لتنادره الى الذهن لان العالب في الحرف
الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم
الصحيح في الاصالة قبله حرف اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها
والمراد بها الزيادة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله
مدة اكثر من حرفين من الحروف كمنصور وعمار ومستدعي ليلا يلزم من حذف منه
عدم بقاء على اقل الاصول المبنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله
زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بيون وقاون يرخم بحذف زيادتيه في حكم
الواحدة لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران
في كل القسمين ما في الاول فلما كانا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا

وامان الثاني

واما في الثاني فلا لما حذف الاخيران معا فتحته ولضيالة حذفت المدة الزائدة ليلا يرد
المثل الساكن صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان من كل ويعلم من بيان الشرط الترخيم لا
يكون مضافا ولا جملة مثل يا تعلبك وخمسة عشر خلافا حذف الاسم الاخير فيقال في تعلبك يا تعل
وخمسة عشر يا خمسة لنزلته منزلة تاء التانيث وكون كل واحد منهما كلمة صارت على حدة صارت
منزلة الجزء وان كان غيرها المذكور من الاقسام الثلاثة فحذف واحد اي فيحذف حرف واحد
لحصول الغاية المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في حارث
ومالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع حروفه اجزائه فيبقى الحرف الذي
الذي صار في آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر يا حار في حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي مودة يا مو بواو مفتوحة بعد ضمة وفي كروان
يا كرو بواو مضمومة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على
الاستعمال الاول اي ان كانه لم يحذف منه شيء فيكون له وجهان واعلاله وتصحيحه حكم
نفسه لا حكم الاصل فقال يا حار بالضم لانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا مو لانه لما
جعل نفسه اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وصارت الواو
طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت يا وكسر ما قبلها كادلي في ادلو ويا كرو لانه لما جعل كروان
اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وانقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي استعمالهما على الغرب صيغة الندبة بعينها
خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سؤالها لكونها اسم فيهما وكانت اولى بان تستعمل
فيهما باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكى عليه احد ويعدد محاسنه
ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في النفع وفي الاصطلاح
هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت
الذي يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع

عليه عندما كالمصيبة والحسرة والويل والهيئة الاحمة للنادب لفقد الميت
والجد تاهل لقسم المندوب مثل وازيداه وياعمراه ومثل ياحسرتاه وبامصيبتاه وواويلاه
واحترز المندوب بوا بمتارا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاوامر والمناداة اي مثل حكمه يعني حكم دال القسم
من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا يلزم
صرف الجوار وفرعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب
الا المعروفة وجاز لكثرة زيادة الالف في اخره اي في اخر المندوب بمد الصوت المطلوب
في المندوب سواء كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة زيد فتقول وازيداه فان حذف الالف
اي الا لتباس ذلك
اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد يجانس حركة اخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلاميه لا غلاميكاه لالتباسه
بندبة غلام المخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلاميكو اذ
الميم امها الضم لا غلاميكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لها
اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه
عدما الا الاسم الا المعرب الذي اشتهر المندوب به ليتعذر النادب في ندبته والتفجع
عليه ولا يقال وازجلاه انما اشتهر هذا اللفظ مندوب خاص لسبق الذهن اليه ويعرف
به ليتعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب
ان يلحق الموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جزء لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جزء
بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه
ولم يجز مثل وزيداه الطويلاه لان فانه يجب الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال
الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه

انه اتم من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف
اليه فانهما متغايران وحكي يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا قدحيه وا قدحيه
ويجوز لقيام قرينة حذف حرف الندا الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس وتعريفه ما كان نكرة قبل
الندا اسم تعرف بالندا كيا رجل او لم يعرف كيا رجلا لان نداءه لم يكن لكونه نبه
العلم فلو حذف منه حرف الندا لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا
مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد
الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فيبقى على هذا اسم المعارف التي يجوز فيها
حذف حرف الندا الجلالة فاعل متى كان مع بدل عن حرف الندا كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا
مع الابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بعوض عنه اي ايتنف و
تعظيم اي اذا وقف بدل اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالمرفوع بدل اللام
نحو ايها هذا الرجل اي يا ايها الرجل ولا يجوز الحذف من ايها من غير ان يتصف بدل
اللام والمضاف الى ياء متكلم فانت نحو غلام زيد اقبل يا هذا والموصول
نحو من لا تزال تحسنا احسن الي واما المضمرات فتقول يا انت ويا اياك الا
وشذ حذف حرف الندا من اسم الجنس في قوله يا ليل يا ليل حذف حرف الندا
من الليل مع انه اسم جنس شذوذا فانه امرأة امرئ القيس حين كرهت وفي قدر
مخنوق اي يا مخنوق والد شمخص وقع في الليل عن يا يم مستلق فخنقته وقال أقيد نحن
حذف حرف الندا عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي قول كثير اي كثيرة وان
وفيه شذوذ ان حذف حرف الندا من اسم الجنس وترخيم غير العلم تبدل هي رقبة
يصيدون بها الكثير وان يقولون الحق كثير ان النعامة في القرا فيتكن ويطرق
حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو الكثير قد اصطيد وحمل الى القرا فلا
تحلا ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة حال مثل الا يسجدوا بتخفيف

الا على الصرف للتنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا او القرينة امتناع دخول يا على الفعل
بخلاف قراءة الا يسجدوا بتبديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ح ناصبة
للفعل المضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها **ما** اي مفعول
اضمر اي قدر **عامله** الناصب له **على شريطة التفسير** الشريطة والشرط واحد واضافتها
الى التفسير بيانية اي فضمر عامله بناء على شرط هو عامله يفسره اي تفسير العامل ما
بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر **ويرفع** اي ما اضمر
عامله على شريطة التفسير **كما** اي مثل ما **اذا قلت** واحترز به عن نحو زيدا ضربته لا يريد به ان
يليه الفعل او شبهه منفصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو
زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضارب **مشتغل** ذلك الفعل او شبهه **عنه** اي عن العامل
في ذلك الاسم **بضميره** اي بالعامل في ضميره **او في متعلقه** اي متعلق ذلك الاسم او متعلق
ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعامل في ضمير ذلك الاسم او
متعلق ضمير متعلقه فان فرغ العامل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر حيث **لو تسلط**
بمجرد رفع ذلك الاشتغال **عليه** اي على ذلك الاسم **هو** احد الامرين الفعل او شبهه
بعينه **او مناسبه** اي مناسبه بالترادف او اللزوم **لنصبته** اي لنصبت احد هذين
الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر بقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العامل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو
زيدا ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء
فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج كان في نحو زيدا كنت اياه
وههنا امور اربع احدها اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير مناسب العامل بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير مناسب العامل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل

بالمتعلق

بالمتعلق ولا يصح ترجيح الاسند بتسليط الفعل المناسب بالتلزيم ولهذا اورد المص
اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد للمشتغل بالمتعلق
والاخير ما خير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه **مثال** زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه **وزيدا مررت** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل بالالتزام **وزيدا**
حسبت عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم
فان حسبت التي على التي يلزمها ملابسة المحسوب عليه **نصب** زيد في هذه الامثلة
بفعل مضمر يوافق ضربت يعني ان الفعل المفسر المناسب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر
فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول المجتمع الاول لوجود
مفسره اعني ضربت الثاني **وعلى هذا القياس جاوزت** فانه مفسر بما يراد فيه اعني
مررت به **واحسبت** فانه مفسر بما يلتزمه اعني حسبت عليه **وكنت** فانه مفسر بما يلتزمه اعني كنت عليه **ثم ان الاسم المرفوع**
وهو ان الاسم المضمر على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب و
يستوي الامران وان هذه الصور الخمس اشار المص فقال **وجاز في الاسم المذكور**
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي خلاف قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان تفسيري لقيمة
فيهما مستويان لان وجود ما له مناسبة المفسر قرينة مصححة للنصب فمتى لم
يترجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن المعارض نحو زيدا ضربته **او عند**
وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع **اقوى منها**
اي من القرينة المرجحة للنصب **كائنا** الباء للظرف على ذلك الاسم **مع غير الظرف** اي بشرط ان لا يكون

الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعا نحو ليت القوم وأما زيدا فاكرمته فالنصب
على الفعلية قرينة النصب وكذا أما فرينة الرفع وهي قوية لانها لا يقع بعدها غالبا
الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وأما قد مع غير الطلب اجيز ايضا اذا كان مع
الطلب نحو زيدا اضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع
الطلب خبرا وهو يجوز الابتداء به ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور
للمفاجاة وفي كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار
فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع بعدها
من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية والمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها فلا تناقض فيختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على
جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة
المعطوف عليها ان كونهما فعليتين نحو خرجت فزيد القيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا
وإن وليس ولم ولما ولن من هذه الحروف الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا تقدر
معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا اضربته ولا زيدا اضربته ولا عمرا وإن زيدا
ضربته الا ذنبا و بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا اضربته وانما قال بعد حرف الاستفهام
لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته • ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل
مثل هل زيدا اضربته فانه يجوز ان استفهم النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل
لانه بمعنى قد والاصل فلا يلي فيه تقدير الفعل و بعد اذا الشرطية الدالة على
المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه و بعد حيث الدالة
على المجازاة في المكان نحو حيث زيد اجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي
يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه

واعلم انه اذا نصب ما بعد اما
فانه يعد الناصب بعد الاسم
لان اما لا تدخل الا على الفعل

نقوله فان الوجه الاصل
او لا ان يقع كون الجملة
الاسمية بعد اما
قليل قلة اذا كان
وقوع الطلب حينئذ
لا يكون الجملة الاسمية
مقدم

زيادة الاستثنى
بلا يتوهم
انها شهادة
بان الشرط
لا يلاقيها

تقريره

واما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما
قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع
وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك
يختار النصب في الاسم المذكور عند حرف ليس المتقدم اي التباس ما هو مفسر في حال النصب
لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر وفي حال الرفع بالعكس فلا
يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او مفسر
له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير
النصب وبين صفته لا بينه وبين صفة التفسير وبين الصفة فان الترك لاجتماعهما
معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشرط التفسير ولو
رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في ابداء المقصود لكن خيف لبسه
بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم
على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر حتى فانه يوهم
ان بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد وتستوي الامران اي الرفع والنصب وللمتكلم ان يختار كل واحد
منهما من غير تفاوت فيقال زيد قام وعمرو اي عنده او رأيه ونحو ذلك والا
لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا كان عطف
الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها
جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول
التناسب فيهما في الرفع تكون اسمية تعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب
تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية • فان قلت السلامة عن الحذف
مرجحة للرفع • قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه • فان قلت لا تفاوت في القرب

عنوان الجارة وعند حرف ليس التي لا تعمل الا في الفعل اذا الرفع

والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قضية غير مفعولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما
باعتبار المبدا فالصغرى اقرب **وجب النصب** اي نصب الاسم المذكور **بعد حرف الشرط**
والمراد به ههنا ان ولو فان اما ولو كانت من حروف الشرط لحكمها ما سيمر من احتمال
الرفع مع عدم الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد **حرف التحضيض**
وهو هلا والا ولولا ولوما واما وجب به النصب بعدهما لوجوب دخولهما
على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا تضربه مثال لحرف الشرط وهلا زيدا ضربته مثال
لحرف التحضيض **ان شاء زيد ضربت عبده** اي من باب ما يجب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن كما بادي النظر انه مما اضمر عامله على
شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب
به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب • فان قلت لا يتحصر المناسب في اذهب
فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقدير
الزيد ايلابسه الذهاب او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد • قلنا
المراد بالمناسب ما يؤدي المعنى المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه
فالاتحاد فيما ذكرته مفقود فاذا كان الامر كذلك **فالرفع** اي رفع زيد
في المثال المذكور **لازم** بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية وليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير فكيف بما اختار فيه النصب **وكذا** اي مثل ازيدا ذهب قوله
تعالى **وكل شيء فعلوه في الزبر** اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان
كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم

لم يفعلوا

لم يرفعوا فيما فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيما كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء
مع انه خلاف ظاهر الاية فان المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم
كائن في الزبر مكتوب فيهما موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل
شيء كائن وهو كتابة اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا
والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا اي
كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة • واعلم
انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المستدل عنه بضميره او متعلقه اسما او
نصبا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا ورواية
شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يخرجوا الاخرجه عن القاعدة المذكورة لئلا
يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى الاخراجه عنها فقال ويجوز
والزانية والزاني فاجلدوا وفيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية
والزاني مبتدا امر مضمن فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط
خبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببيته
للجزاء وشاهد هذا الفا لا تحل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور
بخبره على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية
مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء هنا ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او
للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى ويمنع التسليط فلا تدخل
الا في الضابطة فتعين الرفع ولا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الاية

التحذير

حليل يضافي تكون داخله تحت الضابط فالتحذير ح فيما النصب واختار النصب باطل
لاتفاق الفرا على الرفع ٭ الرابع من تلك الموانع التي وجب حذف ناصب المفعول
به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة
تخويف شيء عن شيء وتنبيه منه وفي الاصطلاح النحاة مفعول اي اسم عمل فيه النصب
بالمفعولية بتقدير التحذير ايجدر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر
تحذيرا فيكون مفعولا به لما بعده اي بما بعد ذلك المعمول او ذكر محذر منه على صيغة
المجهول فعطف على محذرا او ذكر المقدر ٭ فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في
المعطوف كما في المعطوف عليه ٭ قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر
اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير التحذير مذكور الا انه وضع المحذر منه
موضع الضمير العائد الى المعمول استعارا بانه محذر منه لا محذر منه مثل اياك والاسد
واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد
والاسد من نفسك وبعد نفسك عن جدف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد جدف
الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والجدف فان المراد
من بعد الاسد او الجدف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منهما والطريق
الطريق مثال المكرر الثاني نوعيه اي اتق الطريق ٭ ولا يخفى عليك ان تقدير
اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي
ان تقدر فيه مثل بعد وبخ ٭ وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب
لان المعنى عن الاتقاء عن الطريق لا عن تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد
او اتق او نحوهما ويقدر مثل بعد وبخ ويقدر في جميع افراد النوع الاول وفي
وفي بعض افراد نوع الثاني مثل نفسك لنفسك فان المعنى على بعد نفسك ما يوذيك
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور ٭ قيد لفظ الاسد في اياك

قوله تطبيق الوضع
ذكره لانه لو ذكر لفات
القسم الثاني الدال صحيح
لعدم التمام على تحاذف
المستاج لها الى الاختيار
لا يذكر المحذر عصام

المعمول
تاويل
المعمول
فيه
فالمعمول
من فعل
الحذف
والا
نصال
دليل
من قبيل
اطلاق
الكل
على الجزء
عصام

والاسد خارج عن النوعين فينبغي الا ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه انما يحذر
واجب تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحذور بدليل ذكرها فيما بعد ٭ وتقول
في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد واياك من ان تحذف كما كنت تقول
اياك وان تحذف ٭ وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف منه اي اياك من ان تحذف لان
حذف حرف الجر مع ان وان قياس ٭ ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع
تقدير من وبدونه مع غير ان وان قال قائل فليكن تقدير الخاطب فلنا حذف
العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كيس في غيرهما
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

المفعول فيه

هو ما عمل فيه معنى اي حدث مذكور تضمنا وضمن الفعل الملفوظ او المقدر ان يشهد
كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه يعم ما فعل فيه بفعل ما سواء الزمان
والمكان كلهما فانه لا يخلو ما اومكان عن ان يفعل فيهما فعل ما فتزاد كل الفعل الذي
فجعل ذكر فيهما او لا وقوله مذكور يخرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه كيوم الجمعة يوم صمت
فانه وان صدق عليه انه ما فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن يجيء مثل
شهدت يوم الجمعة زيد الخلافية فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور
فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية
اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل
هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل
من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا
حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تحقيق التعريف وقوله من زمان او مكان بيان لما المفعول
او الموصوف فيه اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمييزا لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرورتها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير فيها

قال ابن الحاجب
وقد يرى المضاف بابا
والنيابة وهو باب
الاخبار وهو باب
فاذكر كرقوم اخا لا خاله
اي من الاخالم
الى الهجي
والزمه مع المعطوف
كرسا كذا والحي ومسكر
وما يعمها والا ما يعمها
الزم ذكره وبعد ما حرف
حذف ما تقدم في التحذير

قوله لا يخفى انه الا يخفى
ان قيد الحيثية معتبر بقوله
حيث قد قال فاعلا وهو ما فيه
التعميم عن الشارح وهذا
لا يجاب الا ان لم حسب ان
يمكن ان الاختفاء ارتفاعها

فائدة سئل الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى عن وجه نصب قوله صلى الله عليه وآله وسلم سبحان الله عدد خلقه ورضى نفسه وزنة عرشه
ومداد كلماته فاجاب بان هذه الكلمات الاربع منصوبات على الظرفية على ان النصب وزنة عرشه وكذا الباقي فانها جاءت الطرق
الدهر وقد تمت تمام المصابيح وتيسر مقاصده والحمد لله الملك الكريم وشرح الفيتة النحو والله اعلم

وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث
جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولهذا قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه
بتقدير في اي اللفظ بما يوجب الجر وظرف الزمان مطلقا سواء كان الزمان او محدودا
بقبل ذلك اي بتقدير في لان المبهم منهما جزء مفهوم العقل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمقدر والمحدود منهما محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا
وافطرت اليوم وظرف المكان كذلك اي ان كان المكان مبهما فيقبل ذلك اي تقدير في
حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك وان لم يكن مبهما
بل كان محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما اذ انا وصفة
نحو جلست في المسجد وضمن المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق
وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية بينه لجاز نصبها
قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند وبدل وسمي نحو دون وسوى لابهامها
اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وحمل تشبيها عليه لان حكمهما وفي بعض النسخ
لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست
مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما يعد داخلا
وان كان معينا مثل منزل لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والا لم
استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون البيت وبعد
تمام معناه يحتاج الى المفعول فيه كما اذا قلت دخلت البيت في البلد الفلاني

فالظرف

فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك أن كل فعل يثبت الى مكان خاص يؤ
قوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار
التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد كذلك يصح ان تقول ضربت
في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت
الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى
امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعول به وقيل معنا
على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح
لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي من شاذ ويجب اي المفعول
فيه بعاملين مقدم بالتنوين التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم
الجمعة وعامل مقدم على جزئيه الاسم نحو يوم الجمعة سمت فيه والتفسير بعينه كما مر في
المفعول به

المفعول له ما فعل لاجله

اي لقصد تحصيله او سبب وجوده خرج به سائر المفاعيل مما فعل لمصاحبة او به او فيه
او معه فعل اي حدث مذكورا اي ملفوظا حقيقة او حكما فلا يخرج عنهما كان فعله مقدرا
كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احتراز عن مثل المجيء التاديب
فان قلت كيف يقع الاحتراز بجميعه وهو اي المفعول الذي فعل لاجله فعل مذكور
في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه قلنا المراد مذكور معه في ضربته
تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب
الذي ضربت لاجله الاهم الذي يراد مذكورا معه ايراده معه الا المفعول فيه مثل ضربته
تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فحدوث الضرب فان التاديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعد عن الحرب جبنا مثال لما يتسبب وجوده فعل وهو القعود
فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير

فان قيل ما ذكره الشيخ من ان اعرابها في حالة الاضافة اعراب
بالمتكلم بالواو والالف والياء هو لا يخلو اما ان يحمل على الوجوب
او على الجواز فان حمل على الوجوب يرد نحو كهنوك وهنوك وجوك فان
اعرابها بالحروف في هذه الحالة جائز لا واجب حسب يقال فيك
وهنك وجمك كما يقال فوك وهنوك وجوك وكلاهما مشهور فان وان
حمل على الوجوب الجواز يرد ابوك واخوك وذو مال فان اعرابها
بالحروف في هذه الحالة واجب اما على الاتفاق كما في ذو مال واما على
الصحيح كما في ابوك واخوك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول على
الامكان العام فيتناول الواجب والجائز لان الممكنة العامة هي التي
حكم فيها بارتفاع الضرورة الملجئة عن جانب المخالف للحكم فان
كان الحكم في القضية بالايجاب كان مفهوم الامكان العام ارتفاع
الضرورة عن جانب السلب لان المخالف للايجاب هو السلب
وان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه ارتفاع الضرورة
عن جانب الايجاب لان المخالف للايجاب هو السلب فاذا قلت
كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار
ليس بضروري فاذا قلت لا شيء من الحار ببارد بالامكان العام كان
معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضروري وقول الشيخ رحمه الله
هذه القضية على الامكان العام كان مفهومها ارتفاع الضرورة
عن جانب السلب معناه ان سلب هذه الاسماء بالحروف ليس بضروري
فيتناول الوجوب والجواز فيمكن ان يحمل كلامه على الصحة دون الوجوب
والجواز اي يضع بالواو والالف والياء فيتناول الوجوب والجواز
ايضا كما في تحقيق ابن نصير

الطاهر لان المخالف للسلب هو الايجاب

ثان قيل صرف عبر المتصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب
ولاجل التناسب جائز حتى في قوله تعالى وسلسلة امنون وعبر منون
فكيف يستقيم قوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب قيل المراد بالجواز
ههنا الامكان العام فيكون معناه ان سلب جواز الصرف للضرورة
فالتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز وقد مر تفسير
الامكان العام في الاسماء الستة او نقول المراد بالجواز هنا عدم
اي لا يمتنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب والجواز
ايضا كما في تحقيق

دخل في المفعول المطلق بخلاف ظاهر الزجاج المفعول له عنده اي عند الزجاج
مصدر من غير لفظ فعله والمعنى عنده في المثالين المذكورين اديت بالضرب تاديبا وجئت
والقعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج
بان تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقة الاول اي فصحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان
معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في حال ركوبه من غير ان يخرج عن حقيقتهما وشرط نصبه اي شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له والتمس والاكرام في قولك جئتك للتمس والا
اكرامك الزائر عبارة عن مفعول له على ما يدل عليه جوابه وهذا كما قال في المفعول فيه
وشرط نصبه بقدر وهذا ايضا خلاف اصطلاح النحوي مقترنا باللام لانها اذا
ظهرت لزم الجر وخص السلام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر
غيرها من حروف او الباء انها مرد واخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا
من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وحرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة
بغت انها رأت هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن قصدهما عن اللفظ
وابقاء ما في النية وكان الاصل ابقاءها والاصل والنية فلا حاجة في ابقائها والنية الى
شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفهما من اللفظ ولهذا قال وانجر بعد لام وحذفا
بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا
احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للتمس وافعل الفعل الحالية اي الخالي عن اللام
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لتجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في
الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب وجد
اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود
الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له
اعني الجبن وجوز بعدت الحرب اتقاء الصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني

ايتاء الصلح بعض زمان الفعل اعني تبعد الحرب واحترز بقوله عن الفعل عما اذا كان لم يكن
مقارنا له في الوجود نحو جئتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما استرط هذه
الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيعمل فيه الفعل بلا واسطة
بالمصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها

المفعول معه

اي الذي فعل صاحبه بان يكون اتفاقا مصاحبا له وقت وقوع الفعل عنه او المفعول
وقوع الفعل عليه وقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند
الجار والمجرور في المفعول له وفيه وبه والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللام النصب وتركه مضرا جزء
على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب وقوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب في
بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يحمل من قبيل وقد يحمل
بين الجمل والنثر وان فان الضمير المرفوع المفعول له مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير
الراجع الى مصدره اي الحمل له لا بين الرفع ظرفيته لاتيانه مقام الفاعل فعلى هذا
معناه الذي فعل بفعل مصاحبه على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى
مصدره والضمير المجرور الى الموصول المذكور بعد الواو واحترز به عن المذكور بعد
غيره كالفاء مصاحبه مفعول الفعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة
معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا كالمثالين المذكورين او معنى
اي معنى بنحو ما لك وزيدا اي ما يصنع والمراد مصاحبة الفعل لمعمول الفعل كتا
في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو ولو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة في فعل واحد دون المصاحبة والله اعلم

لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار أمر معنى خارج عنه بل هو من محتوى الكلام سواء كانا ملفوظين بحسبه او حكما او معنا اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار صح اصل

الحال

الجمهور النحاة ان الفاعل والمفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو من بين مع لكونها احضر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فكانت معنى المعية حين كان اى وجد الفعل اى اسناده الى الحدث فيعم الفعل والمشتق الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها مصاحبا وحال اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجه اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد فالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل امتنع نحو سرت انا وزيد فالعطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لاتتاكد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان اى الفعل معنى اى اثر معنى باشتقاقه من اللفظ وحال اى لم يمتنع العطف نحو انت وشانك حيث لا يجرى على عمل العامل المعنوى سلاحه مع جواز وجد اخر وهو العطف نحو ما انت وزيد وغير زيد ان وان لم يجز العطف بل امتنع نحو ما انت حيث لا وجه سواه نحو ما انت وزيد او ما شانك وغير زيد فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف غير وغير الشان اذ النزاع عن تاثيرهما لا عن شان احدهما ونعم الامر • وانما خص ما مقوية الفعل في هذه الامثلة فان معنى ما تصنع وما شانك وما انت وزيد اما تتبع زيدا او معنى ما شانك وزيدا اما تصنع وزيدا او معنى ما انت وزيدا او معنى ما انت وزيد وغير ما يصنع زيد وعمرو

الحال

الحال ما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول اى من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر • وبدل الهيئة خرج ما يبين الذات كالتمييز واما منا الى الفاعل او المفعول كنصبة المبتدا نحو زيد العالم اخوك • وبقيد الحيثية خرج هيئة الفاعل او المفعول لذاتها فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول • وهذا التردد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه نحو ضرب زيد عمرا اليس الا ان كان الفاعل او المفعول الذي رفع الحال عنه لفظا اى لفظا بان يكون فاعلية الفاعل

او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من محتوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول • وبدل المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا او من بمعنى اى الضرب شديدا وبدل ايضا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بلغة ابن ابهيم خبيثا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بلغ ابن ابهيم مقام بلغ ابن ابهيم وان ياكل اخاه مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان ابن هذا مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال من هذا باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه لان دابر الشيء اثر له والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المسكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا بحمل ما وقع حالا من المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما لمثال اللفظ الملفوظ حقيقة فان فاعلية تا المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد والدار قائما لمثال اللفظ الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ بحكم وهذا زيد قائما لمثال المعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا او لاشك انهما ليستا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر

ويفهم الكلام اشير او انبه وبصير زيدا به مفعولا لمنطيا بل مفعولاته انما هي باعتبار معنى اشير
وانبه الخارج عن منطوق الكلام المغير لقصد وقوع القائم حالا في مقصورة لا لعلية **وعاملها** اي
عامل الحال اما **الفعل** الملفوظ به او المقدر نحو ضربت زيدا قائما او زيد في الدار قائما ان كان
الظرف مقدرا بالفعل **او شبهه** وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيب اي من تركيب
هيئة كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا او زيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من نحو الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه
ونحو هذا زيد قائما كاسم وكاليه او التمني والترجي والتشبيه نحو يا زيد قائما او ليتك عندنا
صفيا او لعلك في الدار قائما او كانك استدعا بلا **وشرطها** اي شرط الحال **ان تكون نكرة** لان النكرة
اصل والغرض وهو تقييد الخبر المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زيد على
الغرض **وان تكون وصاحبها معرفة** لانه المحكوم عليه في المعنى وكان الاصل فيه التعريف **غالبا**
اي ليس شرطهما ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها
وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة
نحو جاءني رجل من بني تميم ولقيت فارسا او مغنية غنا المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى
وما يعرف كل امر حكيم امرا من عنده بان جعلت امرا تاما لا من كل امر او واقعة في حيز
الاستفهام نحو هل رأيت رجلا راكبا او بعد الا المفرغة التي يحكم بها على الاول نحو جاءني رجل راكبا او منفية
عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل • وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
مواد وقوع الحال والكثير هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بان
يكون صاحبها معرفة فقوله غالبا فيه لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون
صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلف في
بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويحمل قوله وصاحبها

معرفة

معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة **وارسلها العراك** ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال • البيت لابي ذؤيب يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسلها
اي حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين الرسل وما
يريد اي ارسلها معتركة اي احمر ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم
يخف عن نغص الدخال اي على الدخم يعني شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان ترد
البعير ثم ترد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عاطنين قطيعا ليس له
منه ماء شاء لم يكن شرب منه ولعل المراد هنا تفرق بين اخلاط بعضها وبعض و
المدى على نغص مثل الدخال **مررت جوخب** وكوه مثل فعلته جهدك **مأولة** بالنكرة فلا يرد
نقضا على ما عده اشتراط كونها نكرة وما ولها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال
محذوفة اي يعترك العراك وسعره وجاره اي اضراره وتجشم جهدك مرارة الجمال
العقلية وقصدها لا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية • وثانيهما انها مقارب
موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومسعرة او مجتهدا او الصورة ان كانت
معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان تحت الرجل في قولك المعرفة وهي في المعنى نكرة
فان كان صاحبها اي صاحب الحال **نكرة** محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما يستوي الناس
ولم يكن الحال مشتركة بين هما وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين **وجب تقديم**
اي تقديم الحال على صاحبها المتضمن من النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبرا لا
تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا مررت برجل راكبا ثم قدمت في سائر المواضع
ولم يلتبس طردا للباب **ولا تتقدم** اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
على العامل المعنوي وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانما هو مقدرا بالفعل
واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل
او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا

بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا سيبويه لا يجوز تقدمه
نظرا الى ضعف الظروف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد
قائما في الدار قائما مع تاخير المبتدا عن الحال فاذا وافق سيبويه والمبرد ولا يجوز قائما زيد في الدار
ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون مفاده ان الحال وان كان شابها الظرف لما فيه
من معنى الظرفية الا ان الظرف سقط عن شابه المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال
لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف بدلا من العامل المعنوي واما اذا جعلناه بدلا من
العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير و كما لا يتقدم الحال
على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او
بحرف الجر وان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا غلام
الثياب فارقد زيد وذلك لان الحال تابع وفرع ذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم
على المضاف ولا يتقدم بابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه
والمبرد يمنعون تقدمه بما عليه الاقسام المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال
والاصح ويتفرع عليه منعهم لجواز استبداد لا لقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس واجاز
الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر مقيد للفعل كالهمزة والتضعيف
فكانه من تمام الفعل وبعض جزوه فاذا قلت ذهبت زائدة بهند فكانك قلت
ذهبت زائدة هندا فالمجرور بحرف الجر في الحقيقة ليس مجرورا • واجاب بعضهم عن
هذا الاستبداد بانه لا يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها
صفة لمصدر اي ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالجادية والعاقبة والعمل
بكافة تعسف وكل بدل على صيغة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح
ايقاع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان
الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال

وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاعلى في الحال الاشتقاق مثل تمرا وارطبا
في قولهم هذا تمر وهو ما يوجد جملة منه اي بسر وارطبا وهو ما فيه حلاوة خرجه فانه
مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر
والرطب بالمرطب من اسر النخل اذا امار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل
ورطبا اطيب ما يتناول النحاة في تمرا انما عند تحققهم وتقدم تمرا على اسم
التفضيل مع تعلقه في العمل لانه اذا تعلق بشيء وجد حالان باعتبارين مختلفين لزم ان يكون
كالمتعلقين والبسرية تعلقت بالمشار اليه لهذا من حيث انه مفضل وهذه الهيئة
وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اعتباره في الطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المطعم
كالجزء اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل
عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه وقال الرضي في اسم الضمير فانه وان كان مفضلا لكنه لما
لم يظهر فكان كالعدم ومع هذا فلا ازى باسا بان يقال وان لم يسمع في زيد خير منك
قاعدا • وذهب بعضهم الى ان العامل في تمرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه
بسرا وهذا البسر به صحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه اسم التمر اليابس فلا يفيد الاشارة
بحالة البسرية ولانه يفتح حيث وقع مرفوع اسم الاشارة اسم لا يفتح اعماله فيه مثل من
على تمرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان يقع
حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية بمعناه للصدق والكذب لان
الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واخبارها عليه وفرقه الحكم بما عليه والجملة الانشائية لا يقع
ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال
مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها
وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان فعلها
مضارع مثبتا او مضارع منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس حالات

والاسمية اي الجملة الاسمية الحالية مثبتة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية والاستقلال
وناسب ان يكون الرابطة بينها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت راكبا وجاريد
وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله
عليه افضل الصلوات والبركات والتسليم • كنت نبيا وادم بين الماء والطين
وهذا اي الربط بالواو وحدها او بجامع الضمير انما يكون في الحالة المنتقلة
واما في الموكدة فلا يجوز الواو بقول هو الحق لاشك فيه وذلك لان الواو
لا تدخل بين الموكد والموكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على متعين لان
الضمير لا بد ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه
الى فيه فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون
الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى
لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما يقوم اي ما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي
بالواو والضمير معا او بالواو وحدها او بدونهما ضعيف عند الاكثر بالضمير لعدم قوة
استقلالها كالاسمية • فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه • او جاءني زيد ما
يتكلم غلامه • او جاءني زيد وما يتكلم عمرو • والماضي المثبت نحو جاءني زيد و
قد خرج غلامه • او جاءني زيد قد خرج غلامه • او جاءني زيد وقد خرج عمرو •
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه • او جاءني زيد ما خرج غلامه •
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في ايهما اي لا المنفي من دخول لفظ قد المقربة
زمان الماضي الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل على قرب زمانه الى
زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو جاء الامير المتاد من الماضي
المثبت اذا وقع حالا ان معنيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد

حتى

حتى يقرب به اليه فيقارنه وهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد هاهنا
ولا مقدرة • سواء كانت ظاهرة واللفظ نحو جاءني زيد وقد ركب غلامه او مقدرة نحو قوله
تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا الخلاف بخلاف مذهب
سيبويه فانه والمبرد فانهما لا يجوزان الخلاف قد وسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت
صدورهم بقوله حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف
هو الحال • والمبرد يجعله جملة دعائية • واما اذا لم يشترط ذلك والمعنى لا يستمر
التي بلا قطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لسد قرينة خالية كقولك
للمسافر اي المتاهب في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة
حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقابلة كقولك
راكبا لمن تقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله اجبت الامتان ان
لم يجئ بي وادرين على ان تسوي بنا اي على ان تجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض
الاحوال الموكدة وهي اي الحال الموكدة مطلقا هي التي لا تستقل من صاحبها ما دام موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمقيدة بالعامل بخلاف الموكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية
ولا تستقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر
بحققته ومنه على يقين او من احققت الامر صدقه المعنى بعينه او المعنى
اثبته اي حققت ابوة الاب وضربت فيها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال
صاحب المفتاح احق الفقه بالدراية عندي ان يقدر يخبر عطوفا وشرطها اي شرط الحال
في وجوب الخاصة حذف عاملها ان تكون مقررة اي موكدة لمضمون جملة اخبر به
عما يكون بعض اجزائها كالعامل وقوله تعالى ارسلناك للناس رسولا • فانه لا
يجب حذف حذفه اسمية اخبر بها اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال موكدة من الله جل

ولابد هنا من قيد آخر وهو أن يكون عند الذكر الاجمالي من غير لاحظ التفصيل بعد الاذكار اجمالا
مذكورا وكيف يكون قيده واجتماعهما شاهد به قابلا للشرط **التمييز** أي الابهام الذي
يرفع الابهام واحترز به عن المبدل لان المبدل منه وكم التخبرية فهو ليس برفع الابهام عن شيء
تركيبهم وان كان معنى المشتق معين **المستقر** أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان
المستقر وان كان يحتمل الاخذ هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوصفي واحترز به عن نحو
رأيت عشرة الا واحدا فان عشرة يرفع ابهام قوله شيئا لكنه غير مستقر بحيث لو صح ان يستثنى الاستعمال
باعتبار تحديد الموضوع له وكذا يخرج الاحتراز عن وصف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا
اما موضوع لمفهوم كلي شرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي من جزئياته ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي
ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما يتأتى من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه ونحو صيغة بالرجل
يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يخرج به الاحتراز عن عطف
البيان وبدل الكل فان كلا واحد من زيد وعمرو موضوع لشخص معين لا
ابهام فيه نعم لما كان عطف البيان يدل بذكره لفظا الواقع في الخصص لعدم الاشتمار لا الابهام الوصفي
عن ذات لا عن صفة واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في
الذات ويخرج ذلك ان الوضع لما رفع الرجل مثلا النصف من فلان ان الموضوع له معنى معين من غير تعيين
اقل من النصف كالربع ونحوه اكثر منه كثير ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي من حيث انه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه من جنس الفضل او الحال او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه
بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال نحو رأيت رجلا
بغدادي وان اريد رفع الابهام الذاتي نحو رأيت رجلا من تابع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام عن الوصف **مذكورة او مقدرة** هذا اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكور نحو رأيت
رجلا والمقدر نحو طاب زيد نفسا فانه في تقدير طاب شيء منسوب الى زيد ويشارك رفع الابهام عن ذات
المقدر فيه **فالاول** اي القسم الاول من التمييز وهو ما رفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه **عن مفرد** ويعني

ما يعاد بالجملة وتجعلها والمضاف معدا ان صفة لمفرد وهو ما تقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين عالما
اي في غالب احواله المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يعني ومن هذا الرفع الخامس ان اكثر
المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ممن عدد نحو عشرون درهما او كيل
وبيانه قوله انما الغالب واما في ممن عدد اي غير العدد كالوزن نحو رطلا زيتا فان الرطل يصلح
المن و نحو منوان سمنا او كالكيل نحو قفيزان برا او كالذراع نحو ذراع ثوبا و كالمقياس نحو على التمر
شبرا زيتا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدر وذلك لان قولك عندي عشرون درهما وذراع
ثوبا وقفيز تمرا شبرا زيتا المراد بها المقدر وذلك الموزون والمذروع والمكيل
لا عين ثم وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المعنى
وهو التمييز كما في رطل زيتا او الوزن كما في منوان سمنا او الاضافة كما في قفيز تمر شبر زيتا ولهذا لم
يتعرض اقسام المقادير وكثر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حاله لا يكون اضافته معها
والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا
تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار كلاما تاما فيشابه الاسم المميز الاول الفعل
المنقول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فيشبه ذلك الاسم التام قبله
لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان
الفاعل في آخر الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان ثم بها الاسم
ثم سمي الاسم فلا يضاف فيما لا يبقى التمييز عنه فلا تقول عبدي الثوب خلا فيفرد
اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان التمييز جنسا وهو ما يشتمل اجزاؤه
ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والثوب
والضرب بخلاف رجل وفرس لانه يساوي النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لان
لا يبدل لفظ الجنس مفردا عليهما فلا بد من ان يثنى ويجمع قيل في تحقيق تضمن الانواع
بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلسين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين

الرفع عنه قال عن نسبة مستقرا عليها تنبيها على ان مصاحبه ما وهذا القسم المفرد المذكور
في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل بمعنى المفعول من ضاهاه اذا شابهه او اسم المفعول
من الارض بمعنى فعيلا او الصفة المشبهة بمعنى وجيها او اسم التفضيل بمعنى ابيه
افضل ابا او المصدر بمعنى طيب ابا وقد اكد ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد نهلا
نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتسب عنه وزيد طيب ابا مثال معنى
لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتسب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق
في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب
زيد وزيد طيب نفسا وابا وقوله وابوه ودار ابوها عطف على نفسا وابا بحث المعنى فهو
ناظر الى ان كلا من المثالين المذكورين غير محيص بالاخير جنس فهو بحث الحقيقة او زيد
لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها جنس او بحد امثلة فالنفس عين
عين اما في خاص المنتسب عنه والدار غير غير اما في هو متعلق بالمنتسب عنه
والاب عين اما في محتمل لها والابوه عرض اما في والعلم عرض من غير اما في وكل
منها متعلق بالمنتسب عنه او في اما في عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها عن يحيى طيبة
نفسا وكم لا اظهر التمييزات ولا اضافة بدو ابا وابوه ودار وعلما او وهذه الا
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله در وفا ابا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون التمييز
فيه بهما كضمير زيد رجلا ويكون فاعلا عنه اراد ان يبين على انه يصلح ان
يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير مبهما مفسرا ومما والامام يكون في نسبة الدرة
اليه والدرة في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي نسبة خيره وازنا
والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفرس بالكسر

الاقيد ويمكن ان يجاب بان المراد بالانواع جنس الجنس شرعا بالحقيقيات الجنسية
هي الكلية والشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد
التمييز الواحد وعينه اي في غير الجنس نحو عندي زاقود خلين وعدل ثوبين
او ثوبا ثم ان كان اي المفرد المقدر ثابتا منون وبين اسما والمعنى ان وجد التمييز مثبتا
منون المفرد او بنون التي هي لا بنيه فانه لما تم لا تتم بما اقتضى التمييز جاز الامران
اي اضافة المفرد الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون البنيه جوازا شايعا في
كثير المحصول الغرض وهو دفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو طاب زيد نفسا ومنوا من
ولا ايكن منون او نون البنيه بان يكون نون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة
الا قليلا في نون التمييز في الجمع نحو عشرون درهما اما الاضافة فلئلا يلزم اضافة
المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشرون يوما وعشرون
رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه ولو اضيف الى التمييز لزم الالتباس في بعض الصور
لانه لا يعلم مثلا هذه اضافة عشرين الى رمضان اذا اراد عشرين رمضان او ان اراد اليوم
العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا لا يعلم قوله لئلا يكون الباب
اقرب الى الاطراد وعن غير تمييز عطف على عن مفرد مقدر اي لا لاولا كما يرفع الابهام عن مفرد
ومقدار كذلك يرفعه عن غير مفرد ومقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذرع
ولا كيل ولا متباين شرعا خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس اما بالنسبة فيتميز
والخص اي خص التمييز باضافة غير المقدار اليه اي استعمالا لحصول الغرض
مع الخفة والعدول عن المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير
وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن
ذات مقدرة رفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة وجملة
لكنها كان الابهام في طرفي النسبة يستلزم الابهام فيهما ورفعه عن ما يستلزم

الرفع عنه قال عن نسبة مستقرا عليها تنبيها على ان مصاحبه ما وهذا القسم المفرد المذكور
في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل بمعنى المفعول من ضاهاه اذا شابهه او اسم المفعول
من الارض بمعنى فعيلا او الصفة المشبهة بمعنى وجيها او اسم التفضيل بمعنى ابيه
افضل ابا او المصدر بمعنى طيب ابا وقد اكد ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد نهلا
نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتسب عنه وزيد طيب ابا مثال معنى
لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتسب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق
في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب
زيد وزيد طيب نفسا وابا وقوله وابوه ودار ابوها عطف على نفسا وابا بحث المعنى فهو
ناظر الى ان كلا من المثالين المذكورين غير محيص بالاخير جنس فهو بحث الحقيقة او زيد
لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها جنس او بحد امثلة فالنفس عين
عين اما في خاص المنتسب عنه والدار غير غير اما في هو متعلق بالمنتسب عنه
والاب عين اما في محتمل لها والابوه عرض اما في والعلم عرض من غير اما في وكل
منها متعلق بالمنتسب عنه او في اما في عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها عن يحيى طيبة
نفسا وكم لا اظهر التمييزات ولا اضافة بدو ابا وابوه ودار وعلما او وهذه الا
على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله در وفا ابا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون التمييز
فيه بهما كضمير زيد رجلا ويكون فاعلا عنه اراد ان يبين على انه يصلح ان
يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير مبهما مفسرا ومما والامام يكون في نسبة الدرة
اليه والدرة في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي نسبة خيره وازنا
والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفرس بالكسر

فصل المميز ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا متبعه نعم
جعله ما انتصب عنه والمراد بجعله له اصلا عليه والتعبير عنه بما كان يكون ذلك التمييز
اي المنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة متعلقه بان يكون التمييز رفع
الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثلا اياي في طاب زيد ابا فانه يصح ان
تجعل عبارة عن زيد وجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذ الزيد اسناد الطيب اليه باعتبار
انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة غير متعلقه تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب نسبة
الى متعلقه وهو ابوه واما اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
انما يصح جعله لما انتصب عنه وهو متعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه وزيد اوعلى
فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها
فهي لمتعلق زيد وهي الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد ينطابق التمييز
فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه من كان يضافيه او محتملا له ولمتعلقه
وفيما عدا المتعلقه ما قصد من وجوه التمييز وتثنيته وجمعه من كان لموافقة ما
انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون ابا او المعنى في
نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا له وطاب زيد ابا اذا اردت ابا وجدا له فعلى كل من التقديرين
اذا قصد وحدة التمييز او زيد مفردا واذا قصد تثنيته او زيد تثنيته و
قصد جمعه او زيد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع
الا ان يكون التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعه
يلزم ان يثنى او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على
القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما
والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الدلالة على الجنس الانواع من اشارة الى النوعية

فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين وطاب الزيدون
علوما اذا اريد به ان متعلق الطيب من كان من الزيدين او الزيدين نوع والجملة اخرى
من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة
مثل لله دره فارسا او مؤولة بما يجري مجرى رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت
الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تتبع موصوفها والمذكور
اولى بموصوفيته واذا قال طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون
والده بخلاف الاسم نحو ابا وكيفية الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي
كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها وجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره وحدة اي الصفة
المذكورة الحال ايضا لاستفادة المعنى على الحالية نحو طاب زيد فارسا اي مرجا
فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيما نحو لله دره من فارس وقولهم غرس من
تربة التمييز لان من ترد في التمييز لا في الحال وايضا المصدر مبدوءة بالفرق وسيبويه يخالفنا
لا حال الفرق وسيبويه اذ قد يصح حال الفرق وسيبويه بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز
على عامله اذا كان اسما تاما لا يفارق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا دينارا دخل
لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة صيغة كما ذكرناه
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب لا يتقدم التمييز على ما هو عامل
فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه مرجحا المعنى فاعلا للفعل نحو
طاب زيد ابا اي طاب ابوة او فاعلا له اذا جعلته فيه المنتصب نحو امتلأ الاناء ماء
اي ملاوة الماء الفاعل لا يتقدم على فعله وكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا
بحث وهو ان الحاجي قولهم امتلأ الاناء ماء مرجح المعنى فاعلا للفعل المذكور من غير

حاجة إلى جعله متعديا لأن المتكلم لما قصد إسناد الفعل لامتلأ أن يعجز منفعلا
الإناء أو على سبيل التجوز وقد زع وقع الإبهام فيه لاحترام مميزه بقوله ما فهو في المعنى امتلأ
ما الإناء فالما فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فإن التجارة مميز رفع
الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد وهو التجارة فاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وإن كان
إسناد الربح إليه حقيقة وإنما يجاز وهذا يندفع ما يورد على قاعدة أن المميز
وهي أن التمييز عن النسبة فاعل في المعنى أو مفعول من أن التمييز وهذا المثال ومثاله
لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فإنهما يجوزان تقديم
التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا إلى قوة العامل بخلاف الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وممن كيما
وهذا التجويز قول الشاعر

أتجعل شكلا بالعراق وحبيبها ... وما كاد نفسا بالعراق تطيب

على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فإنه حينئذ يكون في كاد ضمير الشأن ليذكره
ويعود ضمير تطيب إلى شكل ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب إليها مقدما عليه
وأما على تقدير تذكير الضمير وضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز من نسبة كاد إليه
أي ما كان الحبيب نفسا يطيب فالامتناع وما قيل يحتمل أن يجعل البيت على تقدير تأنيث
أيضا على هذا الوجه بأن يكون تأنيث الضمير الراجع إلى الحبيب باعتبار النفس أو المعنى وما
كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمثيل

أي ما يطلق عليه لفظ المستثنى

التمثيل على تمثيل ولما كانت معلومية هذا الوجه الغير المحتاج إلى التعرض
كافية في تفهمه تنبه إلى تمييز وعرف كل واحد منهما لأن لكل واحد منهما
أحكاما خاصة لا يمكن إجراؤها عليه إلا بعد معرفته وقال متصل ومنقطع فالمتصل

اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد حزماة
نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا وكم استرت الجزء الا نصفه سواء كان دال المتعدد
لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما
جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة ونحوها واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني
القوم لكن زيدا جاء والمستثنى المنقطع المذكور بعدها اي بعد الا واحترز به عن متعدد
واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن بكن داخلا في المتعدد دليل
الاستثنا المنقطع سواء كان مرجحا نحو لا جاءني القوم الا زيدا امتنعا بالقوم الجماعة
خاليه عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا صحيح علم او لا برجه
بضم بعضهم كما عزت وثانيا بما سقط له من تعريف تسميه اعني المذكور بعد الا واحترز به
سواء كان مرجحا او غير مرجح وهذا المعرفة على الجزء وما الاحصار منفصل وهو
داكان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة فيه بدو وان لم يكن الواقع
بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لما بدهما عنه وكلام موجب ليس منفي ولا شبه
ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب
لانه لبيان واجب النصب على ما سيجي ولا حاجة هنا الى قيد اخر وهو ان
يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه فيخرج نحو قرات الا يوم
كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثنى لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا
لا في كونه منصوبا على الاستثنى بدليل قوله او كان بعده فلا وعدم الاحتياج الى هذا القيد اما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع نحوا لا منصوب والعا
ويجب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثنى عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل
بشرط الا يكون شيء متعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذا لم يتسلط ما سبق عليه
احدهما وبه جا بعد تمام الكلام فتاجه المفعول ومنه عطف على قوله بعد الا اي المستثنى

منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب وغيره
نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا نحو ما في الدار احد الا حمارا او اكثر اي في اكثر اللغات
وهي لغات اهل الحجاز فانهم قابلوا كثيرون واوفى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا
الى ان لغة الحجازيين والمنقطع مطلقا منصوب مذهبهم اذ لا يصلح الا البدل والخلط وهو
لا يصلح الا بطريق التمرد والغضب والمستثنى المنقطع انما يصلح بطريق التردد والغلط
واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصلح حذفه نحو ما
جاءني القوم الا حمارا فمنهم من يجوز فيه البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصلح حذفه
فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا
من رحم اي لا من رحمه فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في
العاصم ويكون منقطعا او كان بعد خلا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد
عدا نحو عدا ابعدا وعدا زيدا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا
يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم متعد في المحول بين نحو خلا الدار
من الابيض وزيد بمعنى متجاوز او يحذف من وصل الفعل فيتعدى بنفسه
والتزموا هذا التعميم الحذف والاتصال في باب الاستثنى ليكون ما بعدها في مرتبة
المستثنى بالا التي هي ام الباب وثانيهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او
الى اسم الفاعل منه او الى تعميم مطابق المستثنى منه والمعدود جاءني القوم عدا او خلا
بعضهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر
معهما قبله ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثنا والا كثر اي الف بهما اما هو
واكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اعتبر الجزء ما على انهما
حرفا جر قال النيراني لم اعلم جوازه خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما عدا وما خلا

وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية
متضمنة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا اي تقدير مضيهم خلو زيد وعدو
عمرو بالنصب على الظرف وفيه معنى ما مصدرية اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد ووقت
او مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا خالين بعضهم
او بعضهم من زيد ومجاوزين بعضهم او بعضهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما
فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المعظم او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر
وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو شيء هكذا
لا يكون شيئا وانما يكون النصب بعدهما لانهما بالافعال الناقصة الناصبة للخبر
ويلزم اضمار اسمهما وناب الاستثنى وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور
او الى بعض من الفعل المستثنى منه وهما في التركيب في محل النصب على الخبرية واعلم
انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يصرف فيها الا انها دائما
مقام الا وهي لا تصرف فيها وجوبا اي في المستثنى بعد النصب على الاستثنى وهما اي بعد
منه وفيما بعد الا حالا من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا
احترز انما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثنى مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترز انما اذا كان في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى
منه احترز انما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ
ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه
المستثنى منه ولم يشترط الا ان يكون منقطعا ولا معتمدا على المستثنى منه لان حكمهما
قد علم فيما سبق فاكتفى به ذكر ما قام مقامه لا قليلا بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على
الاستثنا وجر ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثنا وما
رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثنا وهو

جايز غير مختار وانما اختار والبدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثنا المناهو بشبه
التشبيه بالمفعول به لا بالاستثناء وبين استعمال الاعراب البدل بالاستثناء وتغيير واستعمل
ويعرب اي المستثنا على حسب العوامل اي باقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى غير مفرغ وبخلاف ذلك المستثنا باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه والمراد
بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع وغير الكلام
الموجب واشترط ذلك لبيانه فايدة صحيحة ضربي الا زيدا اذ يصح ان لا يضرب المتكلم
احدا الا زيدا بخلاف ضربي الا زيدا اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيدا الا ان
يفيد المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان حي
فكل الا الفرس الا الممتاح فانه المستثنى قطعا او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد
بالمستثنى بعض مفهوم يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الايوم كلا اي اردت القراءة
كل يوم الا يوم كذا الظهر ان انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
او الشهر او مثل ذلك وتقابل ان قولنا كالا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
في الموجب في بعض الصور لو انما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا
بخلاف الا زيدا فيمنع ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح
مثل قرأت الايوم كذا الا الاحد بتخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيحمل مثل هذا
التخصيص في ضربي الا زيدا بان يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين
اذ الكان هناك قرينة فلا فرق بين الصورتين في كون كل واحد منهما خارجا عن الحكم
وغير جايز منه بدونها وقيل ان المعتبر هو الغالب في الايجاب عدم استقامة
المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اسم الجنس في النفي يفيد العموم
الفعل يمار مخالفة واحد اياها في ذلك غالبا ويخالف ولما اشترك الكلام في الفعل اي ما
ومخالفة واحد اياها فيما يقع كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الايوم كلا

وضربني الا زيدا ليس الا الظهر وقرينة دالة على تعيين من المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه في الاول الامر وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة
على تعيين معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي لفهم الداخل فيهم زيد وقلت ضربني الا زيدا
فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان القرينة ولذلك في الموجب
والغالب في عدم القرينة استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب
الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا قائما اذ معناه ما زال ثبت لان نفي الثابت فيكون
المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة القيام فلا يستقيم وقال التابع
الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يحمل يمكن ان يكون زيد عليها بما لا يتناهى وهو
من جملتها القيام او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة القيام كانه قلت امكن ان يحمل
فيه جميع الصفات الا صفة القيام وعلى التقديرين يجوز الاستقامة وقد
يخفى على المتفطن الحكم بكون هذه الاحتمالات تاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند
الاستثنا الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيدا المراد كل من يصدر
منه الضرب من مقارنك او المقصود منه المبالغة في علو المجتمعين على ضربك واذا تعذر
من حيث جملة على اللفظ اي على لفظ المستثنا منه فعل الموضع اي يحمل على موضع المستثنى
منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ما جاءني من احد الا زيد بدل من فاعل
محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه مثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو
مجرور من فاعل الحال محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيا الا شيا لا يعبا به اي لا
شيا من فاعل محمول على كل شيا لا منصوب على لفظه وقد اذا لا يعبا به ليس في كثير من النسخ
وعلى ما وجد في بعضها من صفة شيا مستثنى قيل انما وصفه ليلا يلزم به استثنا
الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيا اعم من ان يزيد عليه صفة غير
الشيء او لا وخص المستثنى بالا يزيد عليه صفة غير الشيء لكان ادق والطف وانما

بعد البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد ايضا فاتا بعد الاثبات اي بعد
ما مضى الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي فلا يفي بعد الانتقاض فلو
ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم
زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعراب ابدا لانها
لما حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة
او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قولنا ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما والا تقدران لا حقيقة ولا محلا
اذا لم يكن البدل الا نكرة والعامل او محلا اذا اتى به خبرا على البدل منه واعتبر
شرائط حكم البدل فانه في قوة النفي بحال كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل حالة اي
بعد الاثبات يعني بعد ما مضى الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها اي ما ولا عملتا النفي
وقد انتقض النفي بالا وجب تقدير نفي بين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل وفي
مرفوع على انه محمول على محل البدل وهو الرفع بالابتداء او شيء على انه محمول على محل شيء وهو الرفع
بالخبرية • فان قلت لا بد في هذه المسائل من محلان محل مرفوع من الاعراب محل مجرور
وهو نصب بكلمة لا ومحل يعرب وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبرت حمله على محله البعيد
وهو الابتداء لا القريب • قلت لان محله انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا
بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه ما ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه
ايضا بالا لا ما اي ليس عمل لا فعليه لا النفي ولا تنتقض معنى النفي في عملها النهي الامر العامل
اي ليس لا عمل اي لا عمل ذلك الامر وهو الفعلية ومن اي ومن اجل ان عمل ليس الفعلية
لا النهي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما بالنصب على انه خبر ليس وقائما وان انتقض بهما
بالا لبقاء فعليتها ونسخ ما زيد الا قائما بالنصب على انه خبر ما وقائما وان انتقض بهما

والمستثنى

والمستثنى مجموع اي مجموع ما يستثنى بكسر الثاء ومنها مع القفي وتقرأ بفتح الثاء وكسرها
مع المبدل الذي هو مضافا اليه وبعد حمل الا الكلي بما لحرف جر في كثير استعمالا لا هم واجاز بعضهم
النصب بما على انها فعل امر بعد فاعله مستتر ومعناها استثن له المستثنى عما استثنى المستثنى منه نحو ما جاءني
القوم عمرا جاءني زيدا اي ان لا يدخل عمرا ضرب عمرو واعراب عمرو اي الاسماء دون الصفة لا
حج باعراب موضوعه كاعراب المستثنى بالا على النصب المذكور فيما سبق فكما يجب النصب في المستثنى بالا
اسقل اعراب اليه وغيره اي كلمة غير في الاصل صفة له لانها على ذات مبهمة باعتبار قيام
معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه
كثير في كلام العرب لكنها جرت على الا واستعملت فيها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك
لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كاجرى الاسماء اي على كلمة غير في التمام لكن لا تحمل الا عليها
والا عليها الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة تجيء اي واقعة بعد متعدد يوجب ان يكون موصوفها
مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا
يكون متعددا ليوافق الصفة حالها اذا اي استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من تحقق منه
متعدد فلا يقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال
او تقديرا كقوم ورهط او يكون شيء يدخل فيه نحو ما جاءني رجال الا زيد
اي منكر لا يعرف بالام حيث يراد بها الجنس او الاستغراق ويفهم التناول قطعا على سبيل
الاستغراق وعلى سبيل العهد ان يتناوله الامر عشرة يكون زيد منهم فلا متعدد الا استثناء
المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يتناوله الجماعة لم يكن زيد منهم فلا
متعدد المنقطع غير مجموع والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجال او رجال واما
بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير
محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب حمل ما بعد الا فيه فلا متعدد الا استثناء
نحو كل رجل الا زيد جاءني ولي علي عشرة دراهم الا درهما • وانما يصار عند وجود هذه

التوابع الى حمل الاعلى غير لقدر الاستثنا عند وجوده فيضطر الى حملها على غير وانما
قلنا وضابط هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا وقد يناه بقولنا غالبا لانه قد
يتعذر الاستثنى والمحصور نحو ما في الدار رجل الا زيد وقد لا يتعذر وغير المحصور نحو ما
جاءني رجال الا واحدا والا رجال والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان
هذه القاعدة نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع الا ولا يدل لا فيهما على
عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها
تابعة لجمع منكور غير محصور هي الهة وتعذر الاستثنى في الاية مانع اخر عن حمل الا
على الاستثنا وهو انه لو دخلت عليه لصار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لوجدتا
لا يفسدا الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله وهذا لا يستقيم وجه ايته تعالى لجواز ان يكون
ح فيهما الهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل
على ان ثم فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا تتعدد الالهة لان
التعدد يستلزم المغايرة وصفة حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور
لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء حيث قال
يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين كما
قوله ... وكل اخ مفارقه اخوه ... لعمر ابيك الا الفرقدان
فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل
المصنف ذلك على الشذوذ وقال في الشذوذ ان اخر احدهما ومتى كان
دون المضاف اليه والمميز وصف المضاف اليه او هو المقصود وكل لافادة الشمول
فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوا اي وجوه
وسوا الفصل على الوجه اي ساعلى طريقتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوا زيد او
سوا زيد فكانك قلت جاءني القوم زيد على المذهب الارجح وهو مذهب سيبويه

لعدم دخول الله في الهة تعالى لم يكن صفة

وسرد وثانيهما وهو الفصل بين الصفة والموصوف بجملة القسم لمشترك

وفي سوا اربع لغات مع التنوين والمد وتركها مع المد والقصر وهما المشهورتان وكسرها مع المد وضمها مع القصر وكرها في كتاب مجمع الفتاوى لابي علي

وقد زاد الزمخشري رحمه الله تعالى في المفصل ساحاسا عوض المد والقصر والرفع وهو ما استثني بلا استثنا
بالحكم الذي قدرته واما لا استثنا فليست من كلمات الاستثنى حقيقة لان المذكور بعده منته على اولويته
وان النفي عن المستثنى منه ثبت لما بعدها مغايرا لما قبلها فان ثبت الحكم للمستثنى منه اشعر عن المستثنى
الحاصل لما قبلها ذكرت في المستثنى وعوض حرف ما بعدها ونصبه ورفعه تقول جاءني القوم الا استثنا زيدا فان
جئت بها فهي لا نه معنى مثل الا زيد وما زاد وان نصبته فيما مازيد نحل تقديره ولا مثل سي اعني
ولا مثل الذي هو زيد وفي لا استثنا لغات ستا عن لا مع التشديد ولا استثنا بحيث التابع وجه لا وحد بها ذكره
رحمه الله من سراج الطالب في حل كافية ابن الحاجب للعلامة الشيخ الحسن الرماني رحمه الله

فيهما عنه لانه الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيرهما من الاسماء كقول الشاعر ... ولم يبق سوى العدوان ... دناهم كما دانوا ...
وزعم الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا يصير استعمالا الرفع
بيقين لو اما في سوى الا دون ما هذا والاستعمال الرفع فيما عدا الصورتين على
الظرفية قوله لقد تقطع بينكم بالنصب ... خبر كان واخواتها ...
وستعرف فيما في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المبتدا بعد دخولها اي بعد دخول كان او احدى اخواتها
والمراد بتعدية المسند له دخولها اي يكون اسنادا اليهما واقعا بعد دخولها على اسمها
وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء
الخبر المتقدم على تقرر زيد لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف
بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائما بان يقال يصدق على يضرب وقائما
وهذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ... ويمكن ان يقال وجواب هذا النقض
ان المراد بدخولها وزودها الاجمل بما وزدت عليه كما سبق الى اشارة عليه الى وغير
ان واخواتها مثل كان زيد وكان اي اسم جنس كان واخواتها كامرحس المبتدا في اقسامه واحكامه
وسيأتي بعض ما سبق في بحث المبتدا والخبر وهذه كلمة لا يتم على اسمها حال كونه
حقيقة او حكما كالنكرة المقصودة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب
فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المبتدا
زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للتمييز لاتفاقهما
فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
جميعا ولا تنسه هنا كلا يجوز تقديم الخبر نحو كان القائم هذا وقد يحذف عاملها اي عامل
خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما

ايضا الجزء او الكلمات
جاء زيد اي ديناء اي
كما تدين تدان اي
كما تصنع تصنع لكن
الاعراب ترى الظلم
فاعل ليس وزيد دان
دنا عمل ومفعول ثم
جواب عاقل ليست
انت ابو فلان وفي
الشرح فاستثنى صورتان
المعنى لما ظهر الشرك
ولم يبق بينا وبينهم سوى العدوان
على العلم الضرع وكاورد
الاحمد بالاضافة جاريا
على ما ابتدا ايم مسئلة ترى اذا

ان اخواتها لهذا
ايضا مفعول خبر مستعمل
كان واخواتها كان كان
الخبر شبه بها الخبر
خبر مشبها الخبر الخبر

الا يعني ان الارجاح الصيد الى ورد
جرى كان والمبتدا بصدر كان
واخواتها بحيث تقدمها الخبر كما
واخواتها محل الضمير اجعلها الى سيبويه كان
فيه احتمالا لكان شيئا م

احتصت هذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل هذا التركيب باعمالها جر المجرور وان سرا
فش وجوب كلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يكون بعد ان اسم ثم فابعده اسم اي بجه او جنب الارض
ورفع المال وهو اقرها اي ان عمله خيرا فجزاؤه خير • ونصبهما نحو ان خيرا فخير على معنى
ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا • ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه
خير • وعكس الاول نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير • فكان جزاؤه خيرا دقة
هذه الوجوه ومعنى بحث قلة الحذف وكثرته وعلى الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل ما
انت منطلقا انطلقت منطلقا انطلقت فاقبل اما انت لان كنت حذفت اللام فيما ثم حذفت
كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان
عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الكسر على حاله وقال اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا
انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه وانتصب
المصدر على الاول لانه اشتهر خبرا ان واخواتها وستعرفها في فصلها
الحرف اشار الله تعالى هو المسند اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل
انه قائم وبما عرفت من معنى البعد يعلم الدخول فيما سيتوارد ثم انتفاء من هذا التعريف
هو ايضا مثل ابوه في انه ابوه قائم المنصوبات الا التي
لنفي الجنس اي لنفي هذه الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كل
من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لاحقيقة ولا مجازا بل المنصوب
اقل مما عدا الاسم المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلها من المنصوبات لكن كثرته منه
فاعطي للاكثر حكم الكل فقد الحاقها بالجزء ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب
بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس
اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خبر مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم

لما عرفت

لما عرفت وهذا القيد لكان في خبرها مطلقا لكنه لما اراد به المنصوب منه زاد
عليه قوله اليها اي الى المسند اليه لفظا لا اي يقع بعدها بلا فاصلة كمن مضافا او شبهه
اي بالمضاف وتعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال ما تراد منه من الضمير المجرور في البيت
او الاول نسبة او الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في اليها مثال لا غلام رجل
مثال لما اليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل طريف بينما وقد عرفت في الترتيب
تحسين قوله بينما ولا عشرين درهما لك مثال لما اليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على
النسخ المشهورة من تتمة المثالين فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير
واقع على الاحوال المذكورة بل كان معرفة باتفاق الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا
او شبها به اي اليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليس بنت عليه قوله فهو مبني
على ما ينصب به فانه لو كان معربا او مفردا لحكمه غير ذلك وقوله
على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخوله لا غالبه وهو الفتح
في الواحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا سوء نحو لا مسلمات في
الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا
مسلمين لك ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه
المثنى والمجموع وانما لم يتضمنه معنى من ادمعنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه
جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فيحذف من تحقيقا وانما
على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل فيدل
البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاسماء ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها
مائلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان المسند اليه بعد دخولها معرفة
بانتفاء شرط النكارة او معرفة كبيته وبيتها بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع
الخلو تسوا كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبها به او لا وهي ست متون نحو لا زيد

والبار ولا عمرو • ولا علام زيد في الدار ولا عمرو • ولا في الدار رجل ولا امرأة • ولا
في الدار غلام رجل ولا امرأة • ولا في الدار زيد ولا عمرو • ولا في الدار غلام زيد ولا
عمرو • وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع ان لا النافية
للجنس فيها واما في المعدولة فلضعف لا في التنصيص مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه
لكن مطلقا لا بخبره اما في المعرفة فليكون عوضا عنها فانها لا يكون كالعوض عن الشيء من معنى
نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قولك الشاعر في الدار رجل
ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا وشل فصيرة اي هذه قصيدة ولا اباحسن
اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرار
فان اسم لا فيه معرفة لان اباحسن كنية امير المؤمنين علي كرم الله وجهه ولا رفع
فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر واجاب عنه بانه مبني بالنكرة
اما مقدر بالجنس اي ولا مثل اباحسن فان مثلا يتوغل في الابهام لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة او بتاويله بشيء قابل لتنكيره اي لا شيء كابي الحسن بجعله الصفة
فكانه قيل لا مثل لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بجعله في اللام لان الظاهر
ان تنوين التنكير وفيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان
غيبت كل منهما نكرة بلا فصل يجوز نحو لا رجل وجب النصب لا يجب التوحيد فانها حينئذ
التوجيه ترد عليهما الاولى وتعمها اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل
منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي
لا حول ولا قوة موجودة الا بالله وعطف جملة على جملة اي لا حول ولا قوة الا
بالله محذوف خبر الجملة الاولى استغنى عنه بخبر الجملة الثانية والثاني وهي الاولى وجب الحال
اي لا حول ولا قوة الا بالله اما مع الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان
لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا محلا لا على لفظ

فان قيل ما له ترك الوجه السادس وقد ذكره الزمخشري مصدرا في المفصل وهو رفع الاول على انه لا النفي الجنس
ونصب الثاني على ان لا فيه بمعنى ليس قيل لان هذا الوجه وهم لانه باعتبار الصورة عين الوجه الثالث
ولو اعتبر اختلاف الوجه لازداد الوجوه على الستة لان النصب في الثاني يحتمل ان يكون على الوجه الثالث
لكون لا زائدة لتاكيد النفي المحتمل على محله ويحتمل ان يكون للحمل على لفظه ويحتمل ان
يكون لا زائدة لتاكيد النفي لا بمعنى ليس ثم قيل في تفسير قولنا لا حول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم لا حول من معصية
الله الا بعصمته ولا قوة على طاعة الله الا بتوفيقه اي لا رجوع لنا عن معصية الله الا بعصمته ولا طاقة لنا في طاعة الله الا
بتوفيقه من غاية تحقيق

لمشابهة حركته حركة الاعراب • ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما
خبر على حدة • والثالث اي الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله لما فتح الاول فلان لا الاولى
لنفي الجنس ولما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع
بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر
لكل منهما خبر • والرابع اي الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أيغير
الله حول وقوة مجابا بالرفع مطابقا للسؤال ويجوز الامران هاهنا ايضا • والخامس اي
الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل • وفي الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله على ان لا لنفي الجنس • ومن وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان
يكون رفعه لانه فاعل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط فعلها ان
يتكرر فقط وقد وجد هاهنا ولا دخل فيه الفرق الاسمين بعدها
في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا
بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا على
التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة
كما لا يخفى • والسادس اي الاول والثاني التي لنفي الجنس لم تعد العمل اي عمل لا اي ان تركيبها
وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة
الداخلة على لا التي لنفي الجنس انما الاستفهام حقيقة ومقول الارجل في الدار ان مستفهما
وانما العرض مثل الا تنزل عندي ولم يذكر متعلق ان حال الا في العرض كحاله قبل
الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي في المقدمة وزاد ذلك الا بدليل وقال هذا انما
لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض
نصب الاسم بعدها نحو الا تنزل عندي وانما التمني نحو الا ماء اشرب حيث لا يرى
ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على فضل تبيت بجد عبد الجليل

بيت لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض فكانه
قال الا ترون رجلا بمعنى هلا ترون رجلا ولذلك نصبت ترون وهي عاملة يوثر
لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى النفي فكان القياس الا رجل ولكنه
يؤذن لضرورة الشعر نعت اسم لا المبني لانعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام
رجل ظريفا الا ترى بالرفع منعته للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا عن نحو لا رجل
ظريف كريم في الدار حال من في الدار والعامل فيه معنى احترازا عن مثل هلا رجل
جبن الوجه جاد بعد جاد او صفة مفرد احترازا عن المفتوح مثل لا غلام فيما
ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النحو اليه اي النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني
اشارة الى ما بني على الفتح ثم جيء بعد لا يجوز بناء مثل لا ماء باردا مع انه يصدق
كون المبني مبنيا على الفتح ثم جيء بعد لا يجوز بناء مثل لا ماء باردا وهذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع
كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس ما يدل لتوسط التابع بينهما ومن لان
الاول في التوابع تبعيتهما المتبوع عامتا في الاعراب دون البناء معا حملا على محله البعيد
ونصبا حملا على اللفظ او محله القريب مثل لا رجل ظريف بالفتح وظريفا بالرفع وظريفا بالنصب
والا اي وان لم يكن اتحاد كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير لفظا حملا على محله
البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان
فوائد القيود والنصب على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرار لا في المعطوف
فانه اذا كان معرفة وجب لدفع نحو لا غلام لك والعرش واذا كان لا مكررا في
المعطوف فحكمه ما عرف في نحو ولا قوة فيما سيأتي بان يحمل على اللفظ اي على لفظ اسم
لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على محله ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء

الفضل

الفضل بالعاطف ولا يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف
على المبني تزاد فيه لا كثيرا مثل لا حول ولا قوة مثل لا ابا لي وفي قول الشاعر

لا اب وابنا مثل مروان وابنه ... اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وسائر التوابع لا تقع عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كما
ذكره الا بد لنبي مثل لا ابا له ولا علامة اي فلا ترتب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس
لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من ثبات الالف في اب وحذف النون من
علامة جاز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين نحو لا اب ولا علامة بن له ويكون
اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار والمجرور خبرا لها وقد يجاء في مثل لا اب له ولا علا
له بزيادة الالف في مثل لا اب واسقاط النون في مثل لا علامة بن كان قال الاضافة سيما له
اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس مضافا لفظا واجرى لاحكام المضاف عليه باثبات لا
وحذف النون ليكون مخبرا وذلك التنبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا هذين مضاف بالمعنى
اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي المضاف في امثلة معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف وهي
الاضافة وهو الاختصاص ثم او المعنى ان مثل لا ابا له ولا علامة بن سيما له لمشاركة
اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يستعمل على الاضافة لمشاركة اي
لمشاركة هذين التركيبين اي لما استعمل على الاضافة في امثلة معناه اي معنى ما يستعمل على الاضافة
في امثلة معناه اي معنى ما يستعمل على الاضافة وهو الاختصاص لا ان بين الاختصاصين تفاوتا
فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اعم مما يفهم من غيره ومن اي لاجل ان حوالة هذين
التركيبين انما هو شبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يركب لا ابا فيهما اي في
الاب لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو باضافة
بالوضع له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الابن فلا يصح اضافته الى الابن
ولا يصح اضافة الى الابن لا تكيب بنية تركيب لا ابا فيهما بل تركيب يضاف فيه الاب الى الابن

لدى الاضافة معناه **وليس** اي مثل هذين التركيبين **مضاف** بحقيقته **لثبت المعنى** المراد المفاد بها على تقدير
الاضافة وهو ثبوت جنس لاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير
احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يثبت على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب
على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا الاسم الا تقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه
موجودان ولما هما يا فلان المراد نفي ثبوت جنس لاب او الغلامين له لا نفي ثبوت الوجود
عن الموجود او غلاميه المذكورين **خلافا لسيبويه** والخليل وجمهور النحاة وانما حمل سيبويه
هذا الخلاف لانه اعرابه بما يخالفهم بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين
فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة الى ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة واعتبار
المعنى اقام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد الاتحاد المقدرة وحكم المضاف بعضا وكلا
غرف **وجرد** اسم لا جرد فا **مثل لا عليك اي لا باس عليك** ولا يجوز كلام وجود الخبر ليلا يكون
اجحافا وقد تهم لا تريد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون تريد اسما والخبر محذوف
اي لا بد لك من موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف
اي لا بد لك زيد **حذف ولا المنفي** في النفي الداخل على الجملة الاسمية
بليس هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول ما ولا **وهي** اي حذف ما ولا هما وكذا اسميه اسمهما لهما
فذا هل الحجاز وخص الحجازيين بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما
وخبرا لها انما يظهر باعتبار الجزء بجعل الخبر خبرا لها انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو
تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما
مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم **فاذا زيد سمع مسا** بخبر ان زيد قائم قيل انما اختص
بالذكر لانها لا تزاد مع ما في استعمالهم وهو زيادة عند البصريين وقائمة من كبره قعدد
الكوفيين **او انتفى النوعان** نحو ما زيد الا قائم **او تقدم الخبر** على الاسم نحو ما قائم زيد **جاز العمل**

اي عمل ما

اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عاملة
ضعيفة عمل ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها
بمعنى النفي فلما انتقض النفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع
منافاته العمل **واذا عطف عليه** اي على خبرها **موجب** بكسر الجيم اي تعاطف دفيا لا يجاز
بعد النفي وهو عمل ولكن نحو ما زيد مقيما بل متنافرا وما عمرو قائما لكن قاعدا
فالرفع اي حكم المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة الا ونقض النفي اه

المجرور ان هو ما اشتمل

اي انه اشتمل الحرف الجر في
الاول اخر الذي هي كمال الاعراب فانه لا يطلق على المبنيات والمنصوبات والمجرورات
اضطلاحا لا غيرها اقسام الاسم **على المضاف اليه** اي على علامة المضاف اليه من حيث هو
مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من
حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف بل بحيثية كونه مضافا اليه
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن المشتمل على علامته اعم منه وبما هو
مشبه به فيدخل في تعريف المجرور نحو حسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه هو هنا غير ما
هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى هذا تسمية حيث اطلق
المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا **كالاسم** حقيقة او حكما
لشمل الجملة التي تضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم واغنى حكم
المضاف **نسب اليه شيء** اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد **وانجر**
حرفا ومقدرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مررت بزيد او مقدرا
فالكون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد قائم فقعدد
وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في

حذف صاحب الوافي في الحاجب مرادا قال صاحب المنهل وزاد في الكافية قيدا اخر وهو مرادا
للاحتراز عن المفعول له والمفعول فيه فان حرف الجر فيه مقدر فيهما لكن غير مراد وكان المؤلف لم يذكره
لما زاه من اعتراض الشيخ رضي الله عنه حيث قال بانه ان اريد انه غير مراد بمعنى لم يعمل لمراد معنى الظرفية والعلل فيهما
ظاهر وايضا فلا معنى للتقييد بالحرف الا انه مراد بمعنى وان اريد انه غير مراد لفظا كان المعنى
المضاف اليه كل اسم منونه كذا مجرور بمن وحرف مقدر فيفضي الى الدور لان مجرد حقيقته
متوقفة على كونه مجرورا بحذف الحرف وهو كونه مجرورا اي في حرف مقدر وكونه مجرورا
متوقف على كونه مضافا اليه انتهى

لكنه غير مراد اذ لو اراد زيد في مكان لجر والمقدر اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما
اذ لو كان فعلا اذ لو كان لابد ان يلفظ بالحرف نحو من ترب بزيد مجرورا اي متصلا عنه مؤنه
او ساقام مقامه من نوبي النسبة والجر بها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل
تمام ماهية فلما اراد ان يجعل الكلمتين من جهة كلمة واحدة الاولى من الثانية المعرف او التخصيص
او التخفيف جاز ان الاولى علامة تمام الكلمة وتنوها بالثانية ثم المبتدا
من هذا التعريف نظر الى كلام القوم حيث لم يشترطوا تقدير حرف الجر في
الاضافة اللفظية ايضا غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام
المص والمتن والصريح في شرحه لان المتبادر الى الاضافة المعنوية واللفظية انما
هو الاضافة بتقدير حرف الجر فيما لا في المتن ولا في شرحه ولم يتقدم عنده شيء فيه من تاثير
مضافة وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها نحو ضارب زيد بتقدير
اللام لتعرفة العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها نحو الحسن الوجه بتقدير من
البيانية فان ذكر الوجه في تناجا زيد بحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن
الى زيد ابهاما فانه لا يعلم اي شيء منه حسن واذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة الى لا تفيد الا التخصيص قلنا
قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة قلت
قلت هذه الاضافة الا للتخفيف فلا تفيد الا اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف
الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم شرائطها اليه فالمعنوية غالبا
ان يكون المضاف فيها اسما كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى فاعلها
او مفعولها قبل الاضافة شرط لم يكن منه كغلام زيد او كان منه ولكن غير
مضافة الى معمولها بل الى غيره كمضارع مصر وكريم البلد واحمر زنبه غير نحو

قوله مجرورا تنوينه منجول
ما لم يسم فاعله لتقوله مجرورا
او هو صفة لقوله اسما والعبارة
محمولة على القلب والمقلوب
مقدم بعد المحكوم عليه
مطلقا سواء اتصل عن تقويمه
اولا اي مجرورا الصوت عن تقويمه
بعلامة معين

اي الاكثر فلا
ينتقض بالحسن
الوجه لان الحقد
في الاضافة فيه يكون
متعلق المضاف اليه
ولا ينتقض بكل رجل
وجواج لان الحقد
المراد كعدد التنوين
لاجل الاضافة فيه يكون
كتبت عن حذف
نونه لاجلها
لو كان فيه نون
ولا يلزم صحة
اضافة الغلام
الى زيد لان
الغلام ليس
كتبت لو كان
فيه نون بعلة
شبه الاضافة
لانه لو كان
فيه تنوين
لاستقلا لاجل
اللام بعلامة

اي منسوبة الى المعنى
قوله ان لا يصح حمل
الاضافة المعنوية لان يصحها
تقدير معنى الى يستعد
حرف الجر تقديرا مع ابقاء
معنى ومن الذي احتاج
الكمال دائما لمحلوله يصح
ان يكون الى اخر لان اللام
متوق الاضافة المعنوية
لا الاضافة ها ٤١٢

صارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف
اليه غير حسن مضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا
ليس حسنا للمضاف للغلام صادقا عليه وعلى غيره ولا ظرفا فاضافة الغلام اليه بمعنى
اللام اي غلام لزيد او بمعنى البيانية من فيه من مضاف اي الصادق عليه وعلى غيره نحو ان
يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه ما يكون بينهما عموم وخصوص من وجه
او بمعنى في وظرفيه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام واما مساو كمثلي وانثاي او اعم مطلقا
كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه
امثلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام واضافة خاتم الى فضة بيانية واما
فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل تكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقد
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اطلاق اللام فيه وبهذا
الاصل يرفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولهذا قال المص بمعنى اللام ولم
يقل بتقدير اللام ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل رجل وهو
اي كون الاضافة بمعنى في فيه في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان
معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسته الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا
يكون الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لاختصاص الواقع من المبين والمبين
قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في فيما اردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فمرجع كثير في كلامهم فالاولى ان يجعل قسما على حدة مثل
غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم

الاشارة اي الذي ينبغي ان اقول جعل
المص جعلهما احسن المعاني بان
يكون الاضافة في قوله وهي
توضيح الكلام بالاضافة
اللامية وتنبيه على ان الاضافة
بمعنى في ومن ليست اضافة
حقيقية بل هي اضافة
استعمال بان يجعل
بالاخرى لا بالاضافة
الاخرى والاحسن والمناسب
كيف ما كان الاضافة
بمعنى اللام

من ذمة ومضرب اليوم مثال الاضافة لمعنى وفي صراع في اليوم وتعريف اي الاضافة المعنوية
تعريفا اي تعريف المضاف بالمضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية
موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب
ومتعلق نسبته ومعهوديته فان ذلك عين لازم كما لا يخفى • فان قلت قد يقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف • قلنا ذلك كان المعرف باللام واصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كقوله • ولقد امر على اللئيم يسبني • فمضيت ثمة قلت لا يعنيني
وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غلام ومثل فان اضافتهما لا
تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون المضاف صفة واجبة
يعرف بقوة كقولك عليك بالحركة فان الذكورة وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل الشهر
بما له في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاءني مثلك كان معرفة اذا قصد الذي
يماثله في شيء من الاشياء وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص يفيد الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته
الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة
وقد الشركاء فيه ومن طلبها اي شرط الاضافة المفيدة تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة
من يحمل ذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجريده
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة وضعا من غير تجريد او كان معرفة جردت
عن التعريف واما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا لازديد
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
وتضييع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا • فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة

وبين حمل

وبين حملها علما في نحو التحم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرفة بها
بالهمزة وازالة هذا بدون ذلك • قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريفا للمعرف بل فيها
ازالة التعريف وهو التعريف الحاصل بالاضافة وحصول تعريف اخر وهو
التعريف بالعلمية فاتحادهما صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى المعلومية بالاضافة او الا
ضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما جاء من نحو قوله تعالى
الا ثواب وشهد من الله المعرف باللام المضاف الى معرفة وهو نحو الحمد لله والحياة
الدنيا متعت قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا
فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة • ثلاث الاثافي والديار البلاقع •
واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
علامتها اي علامة الاضافة احتراز عما اذا كان مضافا الى غير معرفة لم يكن فيه نحو
غلام زيد معنى الى معنوي احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معنوي لفظا نحو مضارع مضرب ولزوم
الخفض مثل ضارب زيد من اضافة اسم الفاعل الى معموله وفي الوجه من قبيل اضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها وتفيد اي الاضافة اللفظية فائدة لا تخصيصا لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في السقط لا في المعنى بان سقط بعض المعاني عن
ملاحظة العقل بان ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة • والتحقيق
اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف النون حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل جرح
بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضارب زيد وضارب زيد • واما في لفظ المضاف
اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه
بحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف السقط
واما في المضاف والمضاف اليه جميعا نحو قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة

الاضافة اللفظية التخفيف وانتفا كلية واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت
بزيد حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها متنزلة منزلة النكرة من جهة انها
لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادة تعريفا
لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجاز الثاني لكون المعرفة اذ ذاك صفة
للمعرفة والمراد ان المشار اليه ثم وهو مجموع امور ثلاثة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفا التعريف وانتفا التخصيص ليتبين لزوم جواز التركيب الاول
وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الامتناع
لانتفا التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضارب
بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان نون الضارب زيد انما سقط للالف
واللام لا للاضافة ولا شك انه لا يدخل في هذا التعريف لانتفا التعريف ولا لانتفا
التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الاولى تقديم هذا قبل
التعريف لكنه اخره للتبرك لمراعاة الفواصل فانه يجوز تركيب الضارب زيد لما انه
توهم ان دخول لام التعريف انما هو بقيد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرفنا باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول
بتاخير اللام المقتضية حتما على الاضافة مجرد ادعا مخالف للظاهر واما ما وقع
في شعر الاعشى من قوله الراهب الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الراهب
عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اريد بعض البعض لا يمتنع
هذا واجاب المصنف عنه بقوله ومنع الراهب المائة وعبدها يعني هذا القول فيه تكلف
لا يقوى في الفصاحة بحيث يتبادر له كما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفصاحة
في الاضافة ولا يخفى ان فيه بعد مضادة على المطلوب اللهم الا ان يقال ان المراد به انه

فيه في الاستدلال لانه اذ لا نعرف على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او
على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب
شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب شاة وسخلتها بادخال رب على سخلتها
بدون العطف والبيت تمامه

الراهب المائة الهجان وعبدها ... عود اذا ما ضربه بالهراوة

اي عبد وحدة المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الواحد والجمع والهجان صفة
للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها
اي وعبد اعتبارا تشبيها له بالعبد لتقاربه بحيث جد متمادا او عبد هاجسه بامانته الاداء
ملازمته عود ابا الذال المعجمة مع عايد اي عهد بنات النتاج حال من المائة يرجى بالزاي
المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يترقب فاعله ضمير العبد واطفالها منصوب
على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
وجملة الامر لا تمكث الا بعد معرفة حركة حرف الروي من التقيد به واما لاخذ قائمة
على الضارب الرجل والضارب كه فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفا التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المجاز والحسن
الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل استدراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه حسنا مقترنين باللام
وهذا الاستدراك متفرد بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق
والضارب كه يعني انما جاز الضارب كه مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا سعيد
وهو الضارب في الصارب وغيرها فيه قال اي في قوله من قال المعنى يتبين وجه ابتاعه اي الها
في الضارب كه مضاف دون من قال انه غير مضاف فالكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين
محذوف لالتقاء الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جواز ان يحمل حملا اي المجهولية

على ضاربكم واتحد فاعل المعقول له والفعل العقلي جاز فيما نحن فيه اذا وصلوا انما
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولهما وكانت مضمرات متصلات الى الاضافة
ولم يضطروا الى التحقيق بتخفيف فقالوا ضارب زيد والتخفيف بالاضافة بل ينفصل بانفصال
الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضارب زيد وجوز ومبدوه جعلوا الضارب زيد
مرتين ولم يجد حيث كان كل واحد اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل بمفعوله
تنوينه قبل الاضافة لا الاضافة ولم يجعلوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا مرتين واحدة
والدليل على ان سقوط التنوين في ضارب زيد لاتصال الكاف لا الاضافة انما لو سقطت
للاضافة لكان ينبغي ان يسقط ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم يضاف ويقال ضارب زيد كما يقال ضارب زيد ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولا
يقال ضارب زيد فعلم انما سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة وقيل ان
لم يجوز ان يكون اصل ضارب زيد ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
وصار المنفصل متصلا فصار ضارب زيد ومحل التخفيف بعد ثم جعل الضارب زيد عليه
لانهما مرتين ولم يجد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير
اعتبار حذف تنوينه قبل الاضافة لا الاضافة ولم يجعلوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا مرتين ولم يجد واعلم ان الجمهور قوله ومنعه الراهب المبيح الهجان وعبيدها
وقوله والضارب الرجل والضارب زيد جملا على نظيرهما على الاجنبية على تنبيه لا لان
المنع على جواز الضارب زيد عطف على جانب المص على موافقة بعض النحاة حين ولكان
جعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة مما تشبه المتكلم باستناع الضارب زيد
فمعنى قوله الراهب المبيح الهجان انه منع عطف على المجرد على اللام على المجاب به المضاف
اليه متعينة مقدرة باللام لانه يتوسط العطف مثل الضارب اليوم زيد كما عرفت وانما
لم يجعل يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه دفع

يندفع ما فيه من توهم مشابهة المضادة على المطلوب على المصدر الاول وارجاع كل
من الضمائر الاخيرين الى مسئلة واحدة ظاهر وسمعني ان ترد على الغزالي لاستبداد بهما ولا يتم
موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب
الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر وهذا المعنى بعينه لا يضاف
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى
قطيفة جرد من غير فرق ورد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف
الى صفته مسجد جامع وحالق رأس وصلاة الاولى وصلاة العشاء فان في كل واحد من هذا التركيب اضيف
موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغرض صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والخاصة صفة البقلة الاولى وقد اضيف اليها موصوفها فلم يجب بان مثل هذه التراكيب
مسجد الجامع متناول مسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل المعنيين احدهما ان يكون
الوقت مقحما في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة
للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما
ان يكون الوقت محذوفا والجامع واما مقامه منطوقا عليه فيكون من باب الصفات
الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه وجاء وهو ان الجامع ليس صفة
للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متناول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في
جانب الغزالي فانه لا يمكن ان الجامع المقصود توصيف الجانب بالغزالي لا توصيف مكان
هو جانبه عيا اللهم الا ان يقال له هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه
الجانب هو جزء الاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو
الكل فيستقيم المعنى ورد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها

مثل جرد قطيفة وكتان فان اصلهما وطيفة جرد وثياب اخلاق وقدمت الصفة على الموصوف
واضيفت اليه واجيب بانه مثال بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد
حتى صار كانه اسم مستقل عن صفته فلما قصد واخصيصه لكونه مالحا لان يكون قطيفة
وغيرها مثل حائط وكونه مالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي
يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة وليس اضافته اليها من حيث انه فضة بل
من حيث انه جنس يميز اصنافه اليها بتخصيص وغير هذا القياس اخلاق ثياب **ولا يضاف**
اسم مساو له اي مشابه له في العموم والخصوص **اي** لا يضاف اليه مثل كانا مترادفين
كليث واسد والاعيان والجنس مثل درهم في المعاني الاجوبة او غير مترادفين
بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق **اخذه الفارسية** في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت
رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة البيت
اليه فيكون ذكر الاسد واضافة البيت اليه لغوا لا فائدة فيه **بخلاف** اضافة العام الى الخاص
حيث يكون اي فالمضاف فيهما **مخصصا** اي يصير خاصا بسبب اضافته الى
المضاف اليه ولا يبقى على عمومه من افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية
الجنس الى ان اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيهما خفاء
يرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص **وقولهم**
سعيد كرز وكرز فان سعيدا وكرزا انما يسميان باسم واحد كليث واسد مع انه اضيف
احدهما الى الاخر فاجيب بانه **مثال** يحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ
فانه اذا قلت جاءني سعيد كرز فانت جاء بمدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد
لان تقديمه بالاضافة التوضيح والالف اوضح من الاسم غالبا **واذا اضيف الياء**
وهو في عرف النحاة ما لينه اخره حرف علة **والمحل جر** وهو ما في اخره واو او ياء
قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يعتد عليه

لمعارضة حذف السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعدها السكون صلبها بعد السكون
في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكون

الحركة بعد السكون يعني في الابتداء كما بعد السكون **الى المتكلم كمرامي** للثابت مثل يوفي
ومداري في الصحيح ودلوي وظبي في المعتل **والياء حرف ساكن** وقد اختلف في الياء هل الاصل
والصحيح انه الحركة اي الاصل في الكلمة التي هي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم
الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف **فان كان اخره الفا** اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **ثبتت** اي الالف
على اللغة الفصيحة لعدم موجب لانقلاب نحو عصاي ورحاي **وهذيل** وهي قبيلة
من العرب **تبدلها** اي الالف حال كونها **ياء** لمناسبة ياء المتكلم ويدغم في الياء
مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الياء المتشبثة بالالف الرفع بغيره بسبب القلب **فان كان اخره** اي اخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم **ياء ادغمت** في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي **وان**
كان اخره واو قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء الاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واوه ياء **وادغمت** الياء في الياء وكسر ما قبلهما لانهما انقلبت ياء لتوجب الصحة قبلها لتعذرها لا
تحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان ما قبل الياء او الواو فتحة بقي بحالها مفتوحا
كقولك في مسلمين مسلمي ورأيت مصطفوني بفتح الفتحة **وفتحت الياء** اي ياء المتكلم في الهوية
الدلالة **بنحو كليني** اي للزوم التالين لم تحرك ولتغيير الفتح لخفته **واما**
الاسماء الستة التي من البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم **فاخي وابي** اي فالحال في اخي
منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا زيادة الحمد وفي بعضها
شيئا مشيئا **واجاز المبرد** فيهما **اخي وابي** برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلهما ياء وادغام الياء
في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر **ه** قد رابني جلدة الجار وقد ابى ماله ذو المجاز بدار **ه**
وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى **ه** واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس واستعمال
الفصحاء انه يجيء ان يكون المضمر في ابي اي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت

يا الله قد عنت الاولى التابعة وصار اي وقد جاء منه هكذا في قول الشاعر

فلما تبين اصواتنا ... بكين وفدين يبينا بالابينا

اي السامعين وفدين امن الباكين وفدين لنا ابا وناوبه اوكم **وتقول** اي امرأة قائلة للاستماع اصغا
الجم الى الله كرجل وجهي بلا ذا المخاطب وعند الامامة الى المتكلم والمفضلة اعني اخي والاخم
بيقال على المذكر وهما والمتثنيين ما يخالف مذهب الجمهور وان تعلق عنه بعضهم ذلك الخلاف
الانما الاربعة **بعلي** في حال اضافته الى المتكلم **في** بالرد والقلب والادغام **لا اكثر**
اي في اكثر من ازاء استعمالاته **وهي** اي في بعضها ابقا الهم المعوض عن الواو وعنه وقطعه عن الاضافة
واذا تعلقت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة **فيها** اي واب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث الكسر **فتح الفا**
اضح سنها اي من الضم والكسر **حاجم** مذاهب فيقال هذا اخوه وحمك • ورايت اخاه وحمك • ومررت
بحم وهنك **وشل** بعضها بالالف فيقال هذا اخاه وحموه • ورايت حماه وحموه • ومررت بحمي وحموه
وشل بعضها بالالف فيقال هذا اخاه وحماه • ورايت حماه وحماه • ومررت بحماه وحماه **مطلقا** اي جوا
جمع مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة **وهاهن شل مطلقا**
اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن • ورايت هنا • ومررت بهن • وهذا هنك • ورايت
هنك • ومررت بهنك **وذو ولا يضاف الى مضمر** لانه وضع وضعه الى الوصف بانما الاجناس والمضمر
ليس بجنس • وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر

انما يعرف ذا الفضل ... من الناس ذووه

ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان يتعين
بالاسماء حكم خاص عند اضافته الى المتكلم ففي اضافته الى المضمر مطلقا مقالا احتيطا
بحكم باعتبار اضافته اليه **ولا يتقدم** اي ذو عن الاضافة لان جعله وضعه الى اسماء الاجناس
ليس لانا ما فيه اليها **التوابع** وهو جمع تابع منقول من الوصف اي الاجنبية والفاعل
الاسمي عن على من تقدم كالكاهل على الكاهل • والمراد بها توابع الى فرعات والمنعوتات

والمجرورات التي هي اسام الاسم فلا يتقض حدها بالجزء وجه وان وضرب ضرب اخيه
كونها من فراد المجرد **وكرباب** اي متاخرتي لو خطع مع سابقه كان في الرتبة التابعة عنه وبذ
وفي التابع الثاني والباب ومنافيه المتبين **باعراب سابقه** اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه
من جنس عراب لسابقه بان يكون كلاهما **من جهة واحدة** شخصية مثل جاء زيد العالم فان العالم اذا
لوحظ مع زيد كان في الرتبة التابعة منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع وكل
منهما ثابت من جهة واحدة شخصية هي عاملية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا وقوله كاربا سبعة التوابع وجمع المبتدا
وخبري كان وان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعلمت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه
الاشياء لان العامل في المبتدا او الخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية
للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه ما ناقصا لا في المبتدا او من حيث انه
يقتضي مسندا اثنان عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا المنعوت من حيث
انه يقتضي مطنوبا تابعه ومطنوبا عاملا في المعنوية فليس ارتفاعهما من جهة واحدة **واعلم**
ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والثابت لمن يكون اعطيا او بقدريا
او محليا حقيقة او حكما فالرد نحو جاء هو الرجال وبارند العاقل ولا دخل لعدم نظائر لفظ
كما هنا ليست في موضعها لان التعريف اما يكون الجنس والجنس لا الافراد والافراد فالمجرد
بالحقيقة التابع والحد ما يحوله كله وهذا باعراب تابعة من جهة واحدة لكنه لما ادخل كلمة
افاده مدخل الحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر ان حصار الحد ودفعا لعدم
ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل له جامع ومانع فيكون جنسه ومنعه كالمضمر فن غلبه

التعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله **يدل على معنى في متبوعه** اي بدل بهيئة تركيبه
مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطابقة غير مقيد بخصوصية مادة
من المواد احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والعطف

فقل وتقول اي امراة
قائلة حقل صغير عامية
مع ان المنادى زمن
اشالوا وعبارة المصنف
صعبة الخطاب دنيا
بما تبعه من الصفوة
وقولهن واحرارا
عن بعيد ما قيل
ان حي فيه
حد وعطاء
اي حمر وحي
ولو قال
المصم
ومثال
كان
اوجع
عظام

خبه
في فم صح

التوابع

في مثل قولك اعجبني زيد وعمرو لا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى
الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هو هي
لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وعلاقته
او جاءني زيد نفسه لاجتمع لها دلالة على معنى في متبوعها اختلاف الصفة قال الهيئة التي
بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها اي في مادة كانت وقائمة
اي قائمة البعث غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الطريف وقد
يكون توكيدا نحو نفخة واحدة تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذا لواحدة تعمم
لجزء ولاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التأكيد نحو يطير بجناحيه اذ الواحدة تعمم
من التاء في النفخة فافادت بالوحدة ولما كان غالب مراد الصفة المشتقات توهم كثير
من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى قالوا لا يعت بالمشتق الى المشتق ولم يكن هذا من صنيعا
للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا
اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق يعرض المعنى اي يعرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع
عموما اي في جميع الاستعمالات كتوقيت وزمان له فان التوقيت يدل دلالة على ان الذات مناسبة الى قبيلة
تميم ودوام يدل على ان ذاتا صاحب مال او خصوصا وبعض الاستعمالات بان يدل في
بعض المواضع على حصول معنى الذات مثلا فلا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل دنيل اي كامل
في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان
يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل
مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية
الذات المعينة منزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل نعتا لهذا
وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع نعتا وذهب بعضهم الى ان
الرجل يدل على الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بهذا اي يريد المشار

قوله وفوض النكرة اي النكرة وما في حكمها من ذي اللام بتقديره الى فرد مبهم كما في قوله امر على اللئيم يسبني واشارة
الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بعد الاجمال في حكم النكرة وقد يقال لان الجملة في حكم النكرة لافادة مضمونها كالنكرة التي
هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعينه من
التشبيه ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها وضعا في الاول بالنسبة الى كونها نكرة والثاني بالنسبة الى كونها موصوفة لافادة نسبة مجهولة
لكن يشترط ان يعلم المتكلم عينها ولا يخصص بالجملة الخبرية بل لانه لا يوضع الجملة اتفاقا فيما المصنف عبر واصحابه عصام

اليه فهذا الوضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر
التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي
في حكم النكرة لان الجملة تدل على معنى في متبوعها كما يوجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية
لان الاستفادة لا تقع صفة الا بتأويل بالمفرد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول فيه
اضربه اي مستحق لان يضرب بضربه ويليه فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة المرتبط نحو جاءني رجل ابوه
قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبيا بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة
له مثل جاءني رجل زيد عالم وموصوف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن الحسن حال الرجل
وصفته وحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني صفة اعتبارية محصلة له بنسبة متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا بالاول اي النعت بحال الموصوف
متبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة رفعا ونصبا وجرا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لا اذا كان متعلقه يستوي فيه المذكر والمؤنث كعود
بمعنى الفاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وتغير بمعنى المفعول كرجل جريح وامرأة جريح
او كان متعلقه مؤنثة يجري على المذكر كعلامة والثانية اي النعت بحال متعلق الموصوف متبعه
في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان
وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التأنيث كما تعمل لتشبيه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد
الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث نحو
قولك مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد
غلاماهما وبرجال قاعد غلامهم مثل يقعد غلامهم ومررت بامرأة قائم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل مقول ومقولة ابوه

وقائم او قائمة جارية في ايجاب جارية مثل يقوم ويقومان في الدار جارية • فان قلت اذا
نطقت بمثل انطلق وجدت الاول وهو الوصف حال الموصوف ايضا في الجملة البيانية كالفعل
لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير تكفه الالف
في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وتوتث في الواحد المؤنث ولذلك قلت
رجل ضارب ورجلين ضاربين • ورجال ضاربين • وامرأة ضاربة • وامرأتين ضاربتين
ونسوة ضاربات • كما تقول في الفعل يضرب • ويضربان • ويضربون • وتضرب
وتضربان • وتضربن • فلم خصصت الثاني بهذا الحكم • قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها • ولما كان الوصف الاول بتبعية في الاسم
الحرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الجملة البيانية عن هذه التبعية لما عرفت انه في
الحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في جملة الاول
ولم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين مناسبة عدم التبعية له
كون كالفعل المسند الى ظاهر يجري لبيان حاله عند عدم تبعيته ومن ثم اي ومن اجل كون
الوصف الثاني في الجملة البيانية كالفعل قام رجل قاعد غلمانه كاحسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة
غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كاحسن يقعد غلمانه ومنه قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة
يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع والفعل المسند الى ظاهر هما ضعيف ويجوز
من غير حسن ولا منفعة تقول غلمانه وان كان تقول جاءا ايضا كقاعدون لانه اذا كثرت
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلا يكون
تقول غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من
الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر • او يجعل الفعل خبرا مقدما على
المبتدأ والمضمر لا مبتدأ لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما مرادا

اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ولكن ان سلم عدم انه نادر فالنسبة التي
حالية فيه معنى الوصفية محمل عليه وما قيل الاولى في التعليل لان الموصوف عند ان يكون اعرف او مساويا الضمير
اعرف فلا يصح وصفيته • يرد عليه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل عرضه من قبل ما في الرضي الاشارة
الى هذا الوجه وعين تقول وضع ضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع الموصوف ووضع الصفة للدلالة
على ما يتحد مع الموصوف للاحتمال

قلت ولا يوصف لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو البتة لانه على تمام معنى بالذات لانه يدل
على نفس الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في نسخ الشرح قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر
الشارح الرضي وقال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص وساو
اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمساوي من الصفة اعرف منها لان
المقصود الاصلي يجب ان يكون كاملا في التعريف او مساويا لها لا ناقصا لكن اكملا منها
فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرف المعارف
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات لان بينهما مساواة
ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف واللام الاجنبي اي ذي اللام الاخرى والموصول
فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل
او الرجل الذي كان عندك امس والمضاف الوسيلة اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني
الرجل صاحب الدرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب غلام الدرس
الرجل صاحب الدرس لان تعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه او انقص منه على
الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام ولو
وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عنده وما جرى هذا المذهب وانما اتم
ومنه هذا اي باب اسم الاشارة بدي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي
جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب
بحيث احتاج الوضع المقتضي لبيان اسم الجنس فاذا اريد زيادة لا يصور بمثله لا يحتاج ولا
يبقى للمضاف المكاسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المتغير والتوالد من
المحتاج الفقير فتعين ذي اللام لتعينه في نفسه وجعل الموصول عليه لانه مع مثله
مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي ومن اجل ان التمام وصف
باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس منعت مررت بهذا الا بعض لانه لا يتبين
جنس المبهم لان الا بعض عام لا يختص بجنس دون جنس وجوز هذا العالم لانه يتبين

قوله اي قصد نسبته اشار بهذا الى ان قوله مقصود ليس مستند الى التابع بل الى متعلقه ووجهه
ان التابع من حيث هو تابع ليس مقصودا بل المقصود حاله ثم عم مستند ذكر التابع بقوله سواء كان
شيء او نسبة شيء اليه ليشمل توابع الخبر نحو زيد قائم وكريم وعمرو جاهل وليشمل توابع الفاعل
اي ان قوله بالنسبة ليس المراد بها النسبة مطلقا بل النسبة الواقعة في الكلام انما لهذا
المذكور قوله فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لا بالمقصود كما يفهم من ظاهر عبارته
انه متعلق بالمقصود لانه ان كان متعلقا بالمقصود كما يفهم من عبارته بدون ان يقدر المعنى فوت

التوابع

التوابع ان المشار اليه انسان بل رجل **التوابع** جمع المتبوع بالجر **تابع مقصود** اي قصد
نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه **بالنسبة** الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود **مع متبوعه** اي كما يكون هو المقصود بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو
جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة
في الكلام وكان نسبة المجيء مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة
فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه • وقيل يرد بقوله مع متبوعه
المعطوف بلا ولا وبل واما واو لان المقصود بالنسبة منهما احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما • واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع تحت المتبوع من غير استقلال ولا شك ان المعطوف
ويكون التابع مقصودا بالنسبة والمعطوف عليه بتلك الحروف النسبة مقصودان بالنسبة معا
هذا المعنى وما ذكر الجواب بما ذكر جميعا ارتكاب لزيادة التوضيح بقوله **يوضحه** اي يوضح ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة تفصيلها في قسم الحروف انشاء الله تعالى **مثل قام زيد وعمرو**
ولم يكتف بقوله تابع يرتبط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد
ترتبط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والابيض فالصفة الداخل عليها حرف
العطف كالشاعر والابيض لها جهتان جهة كونها صفة لزيد تابعة له وجهة
المعطوف عليه وحرفها كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها ويعرف في هذه
الصفة من جهتيها الاولى التابع لها لانها صفة لزيد ترتبط بينها وبين زيد حرف العطف
لا ترتبط الحرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله
مقصودا بالنسبة مع متبوعه لم يخرج هذه الصفة من جهتيها الاولى في حد المعطوف وهي
من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يتحد وقيل قد يجوز الترتيب ووقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتاكيد الاتصاف وسيجيء غايته في الكتاب وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث

الاستثنا

الاستثنا ان قوله تعالى الا لها منذرون وقوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة
لقرية ولو اكتفى بقوله تابع يرتبط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي
الكافية ان في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يرتبط بالعامل فيه مثل بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق والناصر باق على ما كان عليه في الرضية وانما
جرى هذا الخاطر لوقوع التباس بالمعطوف لما بينهما من التغاير ولو حد العطف بكذا
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم وفيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينهما عاطفة ايضا لانها فيما على ما يدل عليه وغيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي دخولها
غير عاطفين في الصفات وعاطفين في غيرها ان تكلف امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه
واذا عطف على المضمر المرفوع لا المنصوب والمجرور **المنفصل** بان كان او مستثنى لا المنفصل **اكد**
منفصل او لا ثم عطف عليه وذلك لان المنفصل المرفوع كالجزء من الكلمة مما اتصل به لفظا من حيث
انه منفصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا
تاكيد كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المنفصل
وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل
له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف يحكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا
نحو ما ضربت الا انت زيد لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل **مثل ضربت انا وزيد**
وزيد ضربه هو وغلامه **لان يفصل** بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه **فيجوز**
تركه اي ترك التاكيد لانه قد قال الكلام لوجود الفصل بحسن الاختصار ان ترك التاكيد
سواء كان الفصل قبل العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا ابانا وانا
فان المعطوف هو ابانا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي ولما يجوز ترك فائدة
تاكيد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون ولو تاكيد لا يجوز

مستويان ۞ هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاول ويجوز ان
العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح **واذ عطف على المضمر المجرور**
اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بحاره اشد من اتصال الفاعل
بالفعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن فعلا لا يجاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره وذكره
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس المجرور ههنا منفصلا
كالمجيء المضمرات حتى يؤكد به او لانه يعطف عليه كما يعطف على المرفوع المتصل وفي استعارة
المرفوع له مدخلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل
للافتقار تحت لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر وكيف يكتفى به فلم
بين الاعادة الحامل الاول كمررت بك وبه والحامل بيني وبين زيد والمعطوف هو
المجرور والعامل مكرر وجوه بالاول والثاني كالقسم معنى بدليل قولهم مررت بي وبك
ادين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كان الحرف الزائد في وكونه بمنزلة الاول
الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عند هشام
تركها اختيارا او اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستندين الى الاستعمال
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاء في كلهم والابدال منه نحو اعجبني
جمالك من غير شرط تقديم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد المضمر المجرور بالمنفصل
نحو مررت بك بنفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار
ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار
قلنا التاكيد عينا المؤكد والبدل في الاعم اما كالمشتق او بعضه او متعلقه والغالب
قليلا بادر فهما اثنتان خبيثتين لمشتق منهما ولا منفصلين عند عدم تحمل فاصل بينهما وبين
مشتق منهما ولا جاجة في ربطهما الى مشتق منهما الى محصل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف
يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بالتاكيد المتصل

بالمنفصل

بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن قرابة الاتصال فيتا
المعطوف عليه بالتاكيد بالمنفصل وفي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه ثم في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له انظر الى ما قبله بشرط ان لا
يكون مقتضيا مستقيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبنا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيما ليس في حكم المعطوف عليه وانما
قلنا شرط ان لا يكون مقتضيا مستقيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث
فان الحارث معطوف على الرجل وليس حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
هو اجتماع اللام وحرف الندا وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير
التنكير لفقد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على تكرار الضمير كرب رجلا
على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكان المعطوف في حكم المعطوف عليه واجب العارضة
له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فانه انما وجب بنا المعطوف
في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف الندا والى كونه مفردا معرفة
في نفسه وعمرو مثل يا زيد في كونه مفردا معرفة واستحق بناء في يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس في مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف **ومن ثم** يجب
اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع **لم يجز في** نحو **ما زيد قائما و**
قائما ولا ذاهب غيره ولا الا في نصب ادلو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن
زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فيمتنع ان يرفع على
ان يكون خبرا مقدما لمبتدا هو عمرو ويكون من قبيله عطف الجملة على الجملة ولا مانع
منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه
بقوله **واما جاز الذي يطير ويغضب زيد الذباب** اي الفاء هذا التركيب **فالنية** اي فالمناسبة الى النية

بان يكون نعاها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على الشارح او يكون نعاها السببية مع
العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة ويكفي بالربط في الاول والمعنى الذي يطير فيغضب
زيد الذباب او يقال معناه سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه
الذباب ويمكن ان يقدر زيد فيه فيصير اي الذي يطير ويغضب زيد بطيرانه الذباب **واذا عطف**
اي اوقع العطف **على وجود عاملين** بان عطف شيئان على معمولي عاملين واحد وقد
بعض الشارح الباب الاخير عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي مالة
الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين او اكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين
لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او لا على اكثر
من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه **مختلفين** اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك
يدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه
ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف
كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة او قول الشاعر

اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

هذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان
الحرف الواحد لم يقوم مقام عاملين مختلفين **خلافا للفراء** فانه يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يرد الامثلة الواردة عليهما ولا يعتبر على
منزلة السماع لم يعتبرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز في
جميع المواد عند الجمهور **الا في جواز الابدال والجزم** وان في الابدال زيدا او الجزم عمرا يعني الا في صورة
تقديم المجرور وتاخير المرفوع والمنصوب لجيء في كلامهم وانتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع **خلافا لسيبويه** فانه لا يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحتاج الى حذف المضاف وابقاء المضاف اليه في اعرابه

يزيدون

يزيدون غرض الدنيا واريد الاخرة بحر الاخرة كما جاء في بعض القراءات اي غرض الاخرة
التاكيد تابع **يقرر امر المتبوع** اي حالة وشانه عند السامع
بمعنى انه يجعل حاله بالنسبة الى السامع مقررا عنده **في النسبة** اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت
عنده ويحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع
ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع بتكرار اللفظ نحو
زيد زيدا او ضرب ضرب زيدا او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك قتل
قتل زيدا لئلا يتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجيء حينئذ ايضا تكرير اللفظ
حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما يسند الفعل الى الشيء
والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجيء تكرير
المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريرا معنى
نحو ضرب زيد نفسه او عينه **او في المتبوع** اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع بالنسبة بالنسبة
الذي ذكرنا او في شموله المتبوع افراده كما يتعلق السامع تجوزا الا في نفس المنسوب اليه
بل في شموله لافراده كلها فانه كثيرا ما يسند الفعل الى الجميع افراد المنسوب اليه مع ان يريد
النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلا وكلتا وثلثتهم
واربعتهم ونحوها هذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج
المضاف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع
اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها لبيان
معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع ولما عطف
البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع ويحققه لكن لا في النسبة والشمول
هذا جامعا لما ذكره المصنف في شرحه **وهو اي التاكيد لفظي** اي منسوب الى اللفظ لحصوله
من تكرير اللفظ **ومعنوي** اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى **بالفظي منه**

يكرر لفظ الاول اي يكرر اللفظ الاول ومعناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو قمت
انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ المعنى وزنه داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا **ويرى** اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي **في الالفاظ كلها** اسما او افعالا او حروفا او جملا او مركبات يفيد به او
غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد الاصطلاحي ويخص الالفاظ بالاسماء بكر
المقصود هذا من التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة **ز** اي معد وده محدود وده صم
والمعنوي بالفاظ محصورة اي سبع وعينه وكلا وكلتا وكل واجمع واجمعون واجمعين وبصع واتبع
بالصاد المعجمة فقيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلاث في حال الافراد مثل حسن سن ٥ وقيل اتبع منشق من جولة كبيع اي ناه وابصع بالمهملة
من بصع العرق اي تاله وبالمعجمة من بضع اي رقي ٥ واتبع من اتبع وهو طول العنق
مع شدة معرز ٥ ويمكن استنباط معان مختلفة عليه من هذه المعاني ومعناها التاكيدي
بالتماثل الضادق **فالاولان** اي النفس والعين **يعمان** اي يطلقان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمونث **ويتبعهما** افراد او تثنية او جمعا واختلاف **ضميرهما** العائد الى المتبوع المذكور
الموكد **مفردا** في المذكر الواحد **مثنى** والمونث الواحد **مثنى** ما يراد صيغة الجمع وبسة
المونث والمذكر وعن بعض العرب نفساها وعيناها **مثنى** في جمع المذكر العاقل **اعني**
في جمع المونث وغير العاقل من المذكر **والثاني** لما سمي النفس والعين اولين بحسب كالتمرين
سمي الثالث ثانيا **للتثنية** اي لاجل المذكر **وكلتاها** للمونث **والثاني** بعد الثلاثة المذكورة **اعني**
المثنى مفردا كان او جمعا **باختلاف الضمير** العائد الى المتبوع المؤكد في **كله** نحو قرات الكتاب
كله **وكلها** نحو قرات الصحيفة كلها **وكلهم** نحو استزيت العبيد كلهم **وكلهن** نحو طلقت
النساء كلهن **وباختلاف المتبوع** في الكلمات **الاخرى** نحو جاء واتبع واتبع وابصع بالمهملة او المعجمة
وقد يجمع في المذكر الواحد **وجمعا** والمونث الواحد والجمع بتاويل الجماعة **واجمعون** في الجمع
المذكر **وجمع** في جمع المونث وكذا اكتع كتعا اكتعون كتع واتبع تبعا اتبعون تبع وابصع بصعا

البصعون

ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو ضمير مفرد كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يحققان
الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يحط افرادها مجتمعة ولم يضر اجزاء
لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء مجتمعة **اجزاء** افتراقها **كاجزاء القوم او جكا**
كاجزاء العبد ليكون التاكيد بكل واجمع فايدة **مثل اكرمت القوم كلهم واعتقت العبد كله** فان العبد قد
يتجزى في الاستراق فيصح تاكيده بكل لتفيد الشمول **كلا وجاريه كله** لعدم صحة افتراق
اجزائه لاحتمال ان يكون كلا في حكم الحي **واذا اكد مضمر مرفوع المنفصل بارز كان او مستكنا**
او المتصل اي اذا اريد تاكيده بهما **اكد** ذلك الضمير **ولا يستغنى** ثم بالنفس والعين **مثل**
قمت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده منفصلا هو انت اذ لولا ذلك
لا يتمشى تاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم
يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لا يتمشى لان الذي
هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس وهذه الصورة اجري بقية الباب عليها
وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيد ولما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس لجواز
تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك فانه
لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بكل
بلا تاكيد نحو القوم جاؤا كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين
يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا **واتبع واتبع** يعني استعمل
وابصع **اتباع** بفتح الهمزة على ما هو المتبادر **لاجمع** يعني استعمل هذه الكلمات الثلاث
بتبعية لا بالاضافة للزمه اولا منها على المفرد وهو الجمعية **ولا مقدم** يعني اكتع
واخواته **عليه** اي على اجمع لواجمعت معه **وذو كلها** اي ذكر اكتع مع اخوته **دونه** اي دون
ذكر اجمع **منفك** لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية والتزوم ذكرها

من شأنه التبعية بدون الاول **البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع** اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع **دون** اي دون المتبوع
اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه
توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع فان كان ما نسب اليه مسندا اليه او عمدة مثل جاءني زيد
اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والبيان
وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دون
احترز عن العطف بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد
على المعطوف بل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدالة فاعرض عنه وقصد المعطوف كلاهما
مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي يعد الاشارة ما
قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة
بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه
نفيا ونسبة النفي بحيث الى التابع ولكن تبعا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبته
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاسناد او
ويمكن ان يقصد بنسبته الى شيء نفيا نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني **وهو**
اي البدل انواع اربعة **بدل الكل** اي بدل هو كل المبدل منه **وبدل البعض** اي بدل هو بعض
المبدل منه فالاضافة فيهما مثل في خاتم فضة **وبدل الاشتمال** اي بدل مشتمل عليه اشتمالا
اجد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس
نحو نبأ لوبك عن السفر فما له فيه **وبدل الغلط** اي بدل مسبب عن الغلط والاضافة
في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب بدون ملابسة **فالاول** اي بدل الكل **مدلول مدلول**
الاول يعني متحد ذاتا لا ان يتحد مفهوما ما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك
فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما لزما متحدان فانا هو قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يجد

الى اجب لسبب القيام الى زيد فلما نسب الى المتبوع

فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان لان الاول عطف البيان والابدال الكل
وما قالوا في الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود
في بدل الكل هو الثاني فقط ولئن تنزلنا لا بد الا انه غلط وقال بعض المحققين
جوابه الظاهر انهم لم يريدوا الذين مقصودا بالنسبة امتثالا لارادوا انه ليس مقصودا
اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد قصدت فيه الاسناد الى الاول
بالثاني ثم توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني بحيث الاول
توطئة مبالغة في الاسناد فالثاني بدل روح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا اتباعا
والمقصود امتثالا هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر **والثاني** اي البدل
البعض **جزؤه** اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه **والثالث** اي بدل الاشتمال **يسمى**
الاول اي المبدل منه **ملابسا** بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس لها لا تخر
اعجبني زيد علمه بحيث يعلم ابدا ان نسبة علمه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته
وتسمى نسبة الاعجاب الى زيد بنسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في ضربت زيدا ثوبه
بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في
صحتهما اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط **بغيرهما** اي يكون تلك الملابسة
بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل
ويكون البدل منه بناء على هذا ملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس
جزءا من فلكه بل هو مركب كون فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد المثال مثل رايت درجة
الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع البروجات وانما
لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم
وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة كلها مصنوعة **والرابع** اي بدل الغلط **ان تقصد**

اي كان يقصد ذاته ايضا اي البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلط فيه
اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكون اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو ما انا منيبا منيبا كاذبا وجاز جعل غلام زيد وان
كان البدل نكرة مبدلا من معرفة والقوا اي نعت المبدل النكرة واجب لئلا يكون
المقصود انقض من غير المقصود من كل وجه فان فيه نصفة فكون كالجائز لما فيه
من نقض الركن ومثل انا انا كاذبا ويكون كاخر نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم
اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربت زيدا واخوك مررت زيد اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الا من الغائب مثل مررت به زيد لان المضمر للمتكلم والمخاطب اقوى واخص فلا
من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقض من غير
المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع
فيهما ما مقصود اذ ليس مدلول الثاني فيهما مدلول الاول فيقال استرتك نصفك وسكنت
نصفي واعجبني علمك وعجبك غلبني وضربني الحمار وضربني الحمار عطف البيان تابع
شامل لجميع التوابع غير منعوت احترز به عن الصفة وموضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف
بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان
يحصل من اجتماعهما الايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيوضح ان يكون الاول
اوضح من الثاني مثل اقسم بابيه ابو حفص عمر فان ابا حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله
عنه فقال ان اهلي يقبسون مني ناقة من اعنتنا فقتلوها فاحتملها فظنه كاذبا فلم يحمله
فابطل الاعرابي محتملا يقسره ثم استبدل بالبطحا وجعل يقول وهو مستخف بقسره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اعفر اللهم ان كان نحر
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اعفر له اللهم ان كان نحر قال اللهم صدق قائلها

حتى الدنيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع واذا هو نفسه مجتمعا على تعبير وزور
وقصده اي قرفه من ابدل مطلقا اي من حيث الاحكام الانطباقية واقع مثل انا ابن اسارك البكري
فان قولك بشر ان جعل عطف بيان البكري جاز وان جعل بدلا لا منه لم يجز لان ابدال يحكم
تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن اسارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما شتق في الضارب زيد
واخوه عاد الطير ترقد وقوعا وعلى الطير الثاني معقول انا ابن اسارك ان جعلناه بمعنى
المضمر والا فهو حال قوله ترقد حال من الطير ان كان فاعلا لتعليه وان كان مبتدا فهو
حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقد اي واقع حوله مترقبة
لانه حاذق وجده لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق والمعنوي بينهما
وقد بين فيما شتق والمراد بمثل انا ابن اسارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف
بلا بالام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة بالام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد
به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا
فما قوله مررت الذي ايضا فانك تقول يا غلام زيد ورب انا بالتنوين من غير حمل الاعلى اللفظ
ومنعوتا بالحمل الاعلى المحل اذا جعلته عطف بيان وبالغلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا منه
والمعنى الاول اظهر والثاني ابعد المبني اي الاسم المبني وهذا الحد
لا يفيد الا من يعرف ما هية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان
تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر وهذا المبني لفظ المبني ما ثبت اي الاسم ثابت مبني لا يعمل
وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنسوبة وهي
المغرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما
تضمن الاسم معنى المبني الاصلي مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او يحمل
او يشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما
وتوقعه موقعه كمتى فانه واقع موقع ايوم او مشاكلته الواقع موقعه كهذا ووقوعه

موقع ما اشبهه كالمنادى المفهوم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو اياك وايانه
اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح **او في عبر** مع غيره على وجه يحقق معه شامله فعلى
هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف
اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة
لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما انتفاء هما معا او انتفاء احدهما فقط
وكلاهما ههنا منتف لحلول الحالة بترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني
تقديما وتأخيرا لبيان التقدم ما هو بين موجود في الشرح **والثاني** اي الثاني المبني من حيث حركة
او اخره وتسكين عامة البصرية **ثم ذكر ووقف** الحركات الثلاث **وتسكين** واما
الكوفيون فيذكرون الثاني المبني في المعرب وبالتسكين والمراد ان الحركات او التسكينات
البنائية لا تعتبر عما البعض الاعراب الالقاب لان هذه الالقاب لا يعتبر بها الاعما لا
كثيرا ما يطلق على الحركات الاعراب ايضا كما سيأتي وفي ذكر الكتاب حيث قال بالضمة
رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الزاي في الرجل مثلا مفتوحة
والجيم مضمومة **وحكمه** اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه **ان لا يختلف اخره** اي اخر المبني
لكن لا مطلقا بل **لاجل العوامل** وقد يختلف اخره لاختلاف العوامل نحو من ايجاد ومن رأيت
ومن زيد **وهي** اي المبني الثانية باعتبار الجنس **المضمرات وانما الاشارة والموصولة وانما لا**
والاصوات والمركبات والكنايات بالرفع عطف على انما الافعال لا على الافعال لتصديره
بحث الاصوات فيما يجب بالاصوات لانها الاصوات **وبعض الظروف** وانما قال وبعض الظروف
لان بعضها ايت سيبين بل بعضها ظرف ثانية ابواب في بيان الانما المبنية ولا بد لكل احد
منها من علة البناء لان الاصل في الانما الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك
من علتين احداهما علة البناء في الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة
انما لم اجتزت دون السابقين **المضمر ما وضع لمتكلم** من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه **او مخاطب**

قوله المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الصيغ لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والحق وضعها
لمعنى بيان معينه هذه المفهومات والمعنى اظهر فيما هو المحقق وبهذا استغنيت عن ما تكلف الشارح لاخراجها
فخذ ما اشكل وكن من الشاكرين وعلى تقدير تسليمه انه ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه
او مخاطب او غائب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظ المتكلم والمخاطب هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين
لا بد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد بحيث
تكلم ما استتم فلا ينتقض بحرف الخطاب وبهذا استغنيت عن تكلف الشارح لاخراجها فافهم هذا الخفي فتجاوز
عن الاعتراض هنا

مرجعه
مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به او مخاطب يخاطب به فان انا
موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
موضوعة للغائب مطلقا **او غائب تقدم ذكره** ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة كلها وان كانت
موضوعة للغائب اذ لا بد من تقدم الغائب شرطا فيها **لفظا او معنى او حكما** اراد بالمتقدم اللفظي ما يذكره
المتكلم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه
زيد وبالمتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك
المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو
العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله
تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى
واما المتقدم الحكمي فالمنادى وضمير الشأن والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره
قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها
ذلك ابلغ من ذكرها اولا مفسرا وضاد كانه في حكم الغائب الى الحديث المتقدم المجهول
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير الشأن نحو ربه رجلا وربه رجلا **وهو** اي المضمر باعتبار
الى ما قبله فثمان **متصل ومنفصل فالمتصل المستتر** غير محتاج الى كلمة اخرى
قبله ويكون كالجزء منها **وهو** كالاسم الظاهر حتى انه يجاور الجملة نحو ما انت منطلقا
عندي لجارية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك **والمتصل غير المستتر** غير المحتاج الى كلمة
الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه **وهو** اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام **مرفوع**
ومنصوب ومجرور لتفاوته مقام الظاهر والمقام الظاهر انما **فالاول** اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان **متصل** لانه الاصل **ومنفصل** لمانع من الاتصال **والثالث** اي المضمر المجرور
متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الانفصال
انشاء الله تعالى **وذلك** اي المضمر **ستة انواع** المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل

والمنفصل والمجزور المتصل والنوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت و
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضي المنتهيين اولهما الى فرس صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي و ثانيهما الى غرس
صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا فقس المجهول والنوع الثاني المرفوع المنفصل انا انحن انت
انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير وانت
الى انتن هو لجماعة والحروف الاواخر حروف دالة على احوال
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث المنصوب
المتصل وهو قسمان الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الرجل ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
الضم الذي المتصل بغير الفعل نحو اني انا اياك اياكما اياكم اياكما اياكن
واياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن والثاني المنصوب المنفصل اياي اياي اياك اياك
اياكم اياكم اياكما اياكما اياكن اياه اياها وفي اياي احتمالات كثيرة والمختار ان الضمير
هو اياي والياء الواجبة للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث المتصل بالاسم وهو
المضاف بالحروف غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم غلامكما غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهن
وكان القياس ان يكون ضمير كل من المتكلم والمخاطب والغايبة ستة لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا وضمير ضربت مشترك بين
الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والجمع

المذكر

تنبيه علم مما مر ان الضمائر البارزة كلها تكون ضمير اوذكر لان الضمير البارز اما متصل او منفصل وكل منهما اما مرفوع او منصوب او مجرور
فهذه ستة لكن المجرور لا يكون الا متصلا كما علم مما مر ولكل منها اثنا عشر كلمة واذا ضربت جملة في الذي عشر كان الحاصل ستمائة وقد تقدمت
على مصنف العقل عن الاعداد الجنية للعاملي رحمه الله

المذكر والجمع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في ضربا
وضربتا هو الالف المشتركة بينهما فالتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة الجارية على هذا
المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايبة خمسة فصار المجموع اثني
عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنا عشر كلمة لثمانية
عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لستين معنى وبينا لك الامور على الاستيفاء
لا يطول الكلام بذكرها والمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر
لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار
استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما عدلوا في الكلمة المشتهرة بني وبنون فيما بقي
دليلا على ما مضى في التنجيم ولكن هذا الاستتار لا يكون في جميع الصور
بل في الفعل الماضي الغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت
زيد ضرب والواحدة المونثة الغايبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التا
علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر وضربت هند وفي الفعل
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا نحو اضرب نضرب والواحد
والمخاطب المذكر نحو تضرب والواحدة الغايبة والغايب اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل
وسواء كانت معرفة او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو زيد ضارب
كقولك زيد ضارب هند ضارباه والزيدان ضارباه والهندان ضارباه والزيدون
ضاربون والهندات ضارباه وليست الالف في ضارباه والواو في ضاربون بضمير لانها منقلبة
ياء في النصب والجر والضمير لا يتغير عن حالها الا ان يتغير فاعلها والفاعل هنا ليس عاملا
في الضمير وانما هو عامل في الاسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير بارز على ما كان عليه في الرفع

فلو كانت الضمائر لا تتغير الا من الياء الى الياء وبعضهن والنون في نضربن والواو في يضربون
والالف في يضربان لا تغير فيها اي الالف والواو في الصفة حذف النسخة والجم وانما يضربن
ولا يرفع اي لا يكون الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا بدل المتصل اي لا يجعل
بعده لان وضع الضمائر الاختصار والمنفصل اخصر فمتى امكن لا يعدل الى المتصل وذلك ان يعدل
بعد المنفصل المنفصل اي يقدم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل
به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع بضمير لا يفصل لانه اذا انفصل ينافي
الاتصال ويترك بقوة الغرض وبالحذف اي حذف العامل عامله لانه اذا حذف عامله لا
يوجد ما يتصل به او بكون العامل مغنيا لامتناع اتصال الاسم بالمعنى او يكون عامله
حرفا والضمير المحمول له مرفوع اي الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف
المنصوب نحو اياي واياك او يكون اي يكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت
على غير من هي له اي ذلك الصفة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه الشبه على
السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المتصل بخلاف
ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف
الظاهر وهو زيد والا لاتى به ليزداد او وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور نحو رجل
عليه مال الا انه في لا طراد الباب واما قال من هي له لانه هي كما هو الظاهر ليكون
اشمل اذ قد يكون على ما هو لا من هي له اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما
ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك ضربت مثال لحذف العامل
معنى اي اضربك واياك زيد مثال لكون العامل مغنيا وانا قائم مثال لكون العامل
حرفا وهند زيد ضاربها هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
فانه اسند اليه الضاربية الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الغرب

بها وانما يقبح ذلك اذا كان هو فاعلا تاكيدا او الاتيان به احترازا من صورة الفصل لغرض من
التاكيد ولكنه تاكيد لانه لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم هم بخلاف وذوي عزم
الزيدون الزيدون ضاربوهم هم وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمييز صورة
لا يلتبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل وكانه يحقق الفصل
بين الفعل والضمير الثاني امتثالا فيجب انفصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون
احدهما مرفوعا اي احد الضميرين منصوبا اي احد الضميرين من الاخر احترازا عما اذا اشار باحد اعطاها
بحيث يجب الانفصال والثاني لا يتجزء عن تقديم احد المتساويين فيما هو كالكلمة الواحدة
من غير مرجح ووزنه اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان
الاعرف مرجحا نحو اعطيت اياه فيلزم انفصاله ليعرف المتكلم واختير الاعرف الاصل
ولا يخفى ما في الوجه بايراده على خلاف الاصل ويكون هو مرجحا لانفصال كما سيجيء
ايضا نحو اعطيتنيه وذلك الجائز اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته منفصلا
نحو الدراهم اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو منفصل وان شئت اوردته متصلا
نحو اعطيتكه اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما انفصل وان كان متصلا او نحو ضربته فانه
اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا نحو الاول بالاضافة ونحو الثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم ذلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمنفصل
ولكن الفصل نحو ضربتك اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكن
ولكن ما قدمته وهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير
الاول فلا يلزم الترجيح في تقديم احد المتساويين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة نحو
اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكون الضميرين غائبين وهو اعطيته
اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار

في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضمير الانفصال كما تقول كان زيد قائما
وكنت اياه لانه كان والاصل خبر المبتدا وجاز ان يكون خبر المبتدا ضمير انفصال لان عامله
معنوي ويجوز ان يكون ضمير انفصال ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربت واجب الانفصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الانفصال
فلا اقل من ان يكون جائز الانفصال لكن الانفصال هنا لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول ولا كرش في الاستغناء انفصال الضمير بعد لولا لكونها جارة لولا مبتدا
محذوف الخبر نحو لولا انت الى آخرها اي لولا انت • لولا انتما • لولا انتم • لولا انت •
لولا انتما • لولا انتن • لولاهو • لولاها • لولاهم • لولاهي • لولاهما • لولاهن •
لولاي • لولاي • وكان الاولى ان يقول لولاي لولاي • لولاي • الى آخرها لكن
اعتبر الاسبون تنبيها على انه ليس بضرورة وكذلك الاكثر في الاستغناء انفصال المرفوع
الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت وهذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور
وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور وقع في موقعه
فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه ه واما عساك فذهب الاخفش الى انه
ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في
المعنى فهذا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقت تلك الياء الفعل الماضي الاسم
المختصة بالاسم التي هي اخص الخبر فاولهذا اختصت نون الوقاية نحو ضربني كما انه
نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا من نون الاعراب اي عن
نون هي الاعراب نحو يضربني لتعجل آخر المضارع ايضا في تلك الكسرة بخلاف كسرة نون

لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب وقد لحق الفعل وفيها وانت تبين
الاعراب اي الكاينة فيه اي في المضارع ومع ان وخواتها يعني ان وكان ولكن وليت
ولعل يجيز بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على حركات البناء في غير اواخر الكلمات
وعلى السكون في بدن وبين تركها حذرا عن اجتماع النونات ولوجهان كان في لعل لقرب اللام
من النون في المخرج وحملا على اخواتها كان وليت ويجيز نحو نون الوقاية وليت من اخوات
ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي ربما وقد وقط وهما
بمعنى حسب المحافظة على السكون اللام الذي هو الاصل في التنابع قلة الحروف وعكسها
اي عكس ليت لعل في الاختيار والاختيار فيما تركه النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف
وتوسط بين الشيء والخبر مثل زيدا هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت
الرقيب ضمير مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضمير سمي مطابق المبتدا
افراد وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا الضمير
المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر
نعتا او خبرا فيما يقبل لهما ثم اتبع فادخل فيه ما يترتب وذلك عند اهل الاعراب
وكون المبتدا اسميين وغير ذلك بالحمل على فتوة السن وشرط اي شرط الفصل بذلك
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا لم يكن من الكلمة
لا لمحافظة العرفة لا لامتناع
اللام مثل كان زيد هو افضل الرجال وافتقر على مثاله افعل من بعد دخول العوامل دون
المعرفة وبدون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكنه قال ولا موقع له للفصل من
الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا محل له
فيه للاعراب ولا قائل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى الحرفية وبعض العرب
يجعله مبتدا مستدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا او الا فالترب لا يعرف المبتدا
والخبر وما بعده جر فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا

قوله ولا بعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير مرجع متقدم ضبعه التقدم ان يكون
هناك متاخر فهو اخر جمع عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يشتبه بالمرجع وهذا خروج عن مقتضى
التقدم وحمل الجملة غير مضاف اليه للتقديم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب الصاعد عن مقتضاه فلا يخفى
انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها وقوله وذكر عبد المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشعر
بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمه لا للاحتراز عن متقدم لم يشتبه عليه مرجع ليس قبل الجملة
لعدم ما يحترز به عنه مع ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير وهو لم يرجلا وضمير زيد رجلا وشتان ما هما

فلي ثاني مفعولي يحسبه ۝ وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت
اتى الرفيق عليهم وعلى زيد اهو المنطلق في بعض نسخ الملخص بما بعده حاجز بدون
الواو وتحديد الرفع متعين وبعدم قبل الجملة واراد لفظ قبل لما يفيد التقديم لان
تقدم الضمير على مرجعه غير مجوز ولا بعد ان يعار معنى الكلام ويقع متقدما
من غير شيء مرجع وذلك يجب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فالمراد تقييده
بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام بضمير شان ضمير الشان اذا كان مذكرا
رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وغير مؤنثة اذا كان من شان الجنس تانيثه او اذا كان
التعرية بينا من شان الجنس المناسب بفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة
المذكورة بعده اي بهذه الجملة من الجنس المذكورة والظاهر ان قوله بضمير
الشان والقصة معترضة بان الواقع لتسرد الخلاف بيان القاعدة فانه لا خلاف
للسمية الخ لا وايضا يلزم اسناد ذلك كونه يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل
التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو
مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم خبره عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب يفسر
الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلا ومنفصلا واذا
كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب التسهيل فان كان عامله معنويا بان يكون مبتدا
كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح استتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا
نحو هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل
البارز بعدم عن اللفظ بانه مثال لانتفاء مثال لكونه منصوبا مفتوحا منفصل
اي حال كونه منفصل بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة واما
جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما صحته فلانه يحذف ضمير مراد بالدليل

حمل الجملة للجنس لتحمل الجملة

الشان والقصة

الضمير الغائب

الجملة

الجملة

الجملة

عليه لان الخبر كلام مستقل بنفسه

إنّ من يدخل الكنيسة يوماً ... يلق فيها جآذراً وظباءً

الاسم أنّ المفتوحة اذا خففت بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم
كقوله تعالى واخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت أنّ وإنّ لتقابلهما
بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ
كما قال الله تعالى وان كلاً لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة عاملة في الملفوظ مع ان ان
المفتوحة اقوى شبهاً بالفعل من المكسورة فحملوا حملاً بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في
الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان ليلائم به المكسورة عليها عملا بيّنا اعنا
احد ربه ولم يجوزوا اظهار ذلك المضمر لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا
كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسما الاشارة اي اسما الاشارة المعدودة في البنيات بحسب الاصطلاح ما وضع
اي اسما وضع كل واحد منهما لمشار اليه بالمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء ولان
الاشارة عند الجلاء ما حصلت في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى
معانيها اشارة ذهنية لا حسية ه وشرعه لكم ما بين لاشارة اليه حسية بمنزلة على
التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسما الاشارة ذا حال كونهما للمذكر الواحد
والقابل في الحال معنى الفعل المفهوم من ستة الحيز الى المتبدء او لمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا
اي ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر وهم يكونون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدء او قوله ذا مع ما عطف عليه مقتبه اكله واحد مبتدأ
خبره ويجيء تضمن الاخبار ذان رفع جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان
لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا فتلك هي الاصل وفي لغات المؤنثة الواحدة لانه لم يبين عنها
الا هي وذي قيل هي الاصل لكونها بازاء المذكر فيتبع ان تاءها وقيل هما اصلان والقول بانقلابها

قد بناء على ما بينها الفرعية ها وتي بمثل الالف يا وتيه وهه بمثل الالف والبا بها بغير وصل البا
بها او اي ردهي بوصل البا بها وشاه اي لمثل المونث تان في الرفع ويس في النصب والجر ولا
يثنى من اسماء الاشارة الا ذا لكثرة دورها في الالسنة وتزهم بخصهم من اختلاف او اخرذان وذين
وتان وتين باختلاف العوامل انما مخرجه والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف
العوامل اذ ان وتان موضوعان لمثنية المرفوع وذين وتين لمثنية المنصوب والمجرور ولو كان
على صورة المعرب القائل لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها وبجمعها اي بجمع المذكر
او مذكر او قصر اي مذكر او مقصور واذا كان مقصورا يكتب بالياء وبجمعها اي بجمع المذكر
يخص بذا على او بها على سبيل التخصيص والعموم بعد اعتبار اما اتمها حرف التنبيه وهي
كلمة ها وهي ليس في التنبيه معنا وانما هو حرف جيء للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء
للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وهاك زيدا قائم وبعدها اي بعد ها
اتما الاشارة حرف خطاب وهو الكاف نبه بها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لاستماع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يسغ
ذلك نحو ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس تفتح انت وانثى كخطاب
الاثنين بخلاف الجنس معروبه وخمسة من انواع اتما الاشارة يعني المفرد المذكر والمونث ومثنا
وجمعا وهي ستة لاشتراك جمعهما والخامس من انواع اتما الاشارة لان افراد
المفرد المونث ترقى الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة
والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا • وذاكما
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين • وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وعلى هذا القياس وذاك وذيناك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذاكن
وذيناك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثين وكذاك ابو اي يعني ذاك الى تاكن • وتيك
الى تيكن • وتاك وتيناك • الى تاكن وتيناكن • وذو لتيك ذو لتاك بالقصر الى اولتيكن وذو

واما ذيك فقد اوزده الزمخشري في المفصل كذيكن وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطا وبتاء
الخطاب وذلك البعيد وذاك للتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يمنع الابعد في نفي الخطر فمن
وما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الاخرين مما لم يتخذ هذا
الفرق مذهبا ولا حاله الى غيره وقال ويقال ذلك وذاك وتاك خالا كون ها بدل لاحدى
شيء دين واولئك بالالف اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد والابعد
ان يجعل ذلك اشارة الى الكلمة ذلك المذكور سابقا واما ذاك وتاك وذانك وتانك بتخفيفين واولاك
بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للتقريب وتاتم وهاتم بضم الها
وتخفيف التي وهنا بفتح الها وتشديد التي وهو الاكثر وجاء بكسر الها ايضا فالمكان للتحتيه
لتحتيه خاصة لاستعمال في غيره لا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عدا لها من الاسماء الاشارة فقد
تستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعهود من المبنيات واصطلاح
النحاة ما لا يتم جزء اي لا يتم من حيث جزئه بحيث لا يكون جزءا تاما ان كان جزء جملة او لا
يصير جزءا تاما ان كان من الافعال الناقصة • والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا تاما
بجعل اليه المركب او لا اي التمام اي جزء جزء معنى كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها ولنا
نوع كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما او لما الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناه اللغوي لا الا
فان الاصطلاحي غالبة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فتعرفها
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد
بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي
لكان هذا القول تشبيه لكالانه لا احتراز حينئذ ولبس لقيد مشتملة اصطلاحية ولقائل
ان يقول يمكن ان تعرف الصلة بالاتيان معرفة على معرفة الموصول بان يقال الصلة
جملة مشتملة بانهم لا يتم جزءا لا يتم فهذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون

المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر الفاضل مع انه ماخوذ من مفهوم الصلة
الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل الدار الجيت ٣ ولما كانت الصلة يعتبر فيها
اعم من ان يكون مفهوما من جملة خبرية او غير خبرية ولا يكون كذلك الواقع الاخبر به والعائد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب
ان يكون ضميرا للموصول عبر عنهما بقوله وصلة اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية
او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره
وصلة الالف واللام اسم واعلم ان اللام الموصولة تشبه اللام الجرفية فجعلت مثلها اما كلمة
معنى مفرد امتزج عقلا بالحقيقة واستجمعها وهي اي الموصولات الذي للمذكر والتي
للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر والتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حالة الرفع واليا في حالة
النصب والجر والاولى على وزن الفعلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين
كاللائين لجمع المذكر واللائي بالهمزة واليا واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاتي باليا فقط
مكسورة او ساكنة اجزاء الموصول عن الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المؤنث اشهر
واللاي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف اليا وابقاء الكسرة على التاء وفي
اللواتي اللوا بحذف التاء واليا معا وما بمعنى الذي وربما يعقل غالبا كما عرفت ما عرفت
وجاء بمعنى الحق والسما وما بناها ومن ايضا بمعناه فمن يعقل ويستوي فيهما المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي
في الدار هو زيد وايما بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو والتي اي المؤنث
الذي طي لا مقتضا مرجعيا موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر

فان المتاع او رحلتي ... وشرخ ذو حفرت وذو رطوبة

اي التي حفرتها والتي طوبتها وذا بعد الكاينة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعته
واعلم ان اللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد المقدر اي العائد الذي لا يتم

الموصول الا به اذا كان منفصلا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه لا اذا كان فاعلا لا يحذف
نحو قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاء

اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي

اي وما يقوم مقامه ومنقود من وضعه بين
المتعلم فيما نعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاجود اخبر عن
الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لابد لمن يذكر
من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم
يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب وقال

واذا اخبرت بالذي

اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان
الباقي من جملة الاخبار لان الذي او التي مخبر عنهما لا مخبر بهما صدرهما اي اوقعت
كلمة الذي او ما يقوم مقامها وصدر الجملة الثانية وبقيت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو
مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يبقى في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى
لها اي الجملة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا يقع على الحال او ضمير
اخبرية معنى جملة خبرية منها اذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي
او فتعمنا وصدر الجملة الثانية وجعلته في موضع ما هو مخبر عنه وهو الجملة اي في
زيدا او المراد بموضعه محل الذي كان له في الجملة وهو محل المفعول من ضربت ممن الذي
واخرت المخبر عنه بقي زيدا وجعلته خبرا عن الذي قلت الذي ضرب زيدا وكذلك اي مثل الذي
الالف واللام في الجملة الفعلية جملة يصح منها اسم الفاعل او المفعول منها فان مثلهما
لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من الفعل المبني
للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنه الجملة الفعلية
متصرفا اذ اعني المتصرف نحو نعم وبئس وعسى او فتى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل والمفعول
فلا تخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول الفعل حرف الاستفهام

من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا تخبر
باللام من زيد من جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قايما
فيفوت معنى السين فاذا تقدر بينهما اي من الامور الثلاثة الذي هي تصدير
الموصول ووضع عايد للموصول مقام ذلك الفعل الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا
تقدر الاحكام ومن اجل ان تقدير امر تمنا بتقدير الاحكام استنبع
في تعيين الشان بان يكون مبين الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير
المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك استنبع في الموصوف بدون في الصفة
بدون الموصوف فلا يجوز من زيد الذي العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون
العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك استنبع في المصدر
العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق
القصار بدون الثوب لانه يودي الى ان يجعل الضمير الذي جعلته في موضع دق القصار
عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك استنبع في الحال لكن الحال
يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع ضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك استنبع
في الضمير المبين لمعناها اي لمعنى الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها
بعد تبيين ذلك المعنى بالضمير وكذلك ولا تم اشتمل عليه اي على الضمير المتحد لمعناها نحو قولك
زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن الاسم بان يقال الذي ضربت زيد ضربته غلامه
لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عايد وان جعلته عايدا الى
المبتدا بقي الموصول بلا عايد وكلاهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية
فانها اما كافة نحو انما زيد قايم واما ناسخة نحو ما ضربت زيدا او مازيد قايما موصولة
نحو ما عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما يصنع ممتنع وموصولة المبتدا

مرت بما يعجبك اي بشيء يعجبك واما جملة نحو

وربما تكره النفوس من الامر ... له فرجة يحل العقال

اي رب شيء تكره النفوس وتامة بمعنى شيء ما كرهه اي على الشيء المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا هي او نعم الشيء هي وصفة كما مررت بما ثم اي بمرر كان
من مثلك ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من اكرمك واستفهامية نحو من غلامك ومن
ضرب وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما مبهمة نحو قوله

وكفى بنا فضلا على من غيرنا ... حب النبي محمد ايانا

اي على من يخصنا ايانا ومحلية نحو من جاءك فقد اكرمته الا في التمام والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا
واي للمذكر والمؤنث تكون في ثبوت الامور الاربعة واشتقاق التامة والصفة فاي الموصولة
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والاستفهامية نحو لنعلم ايهم
والشرطية نحو ايما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة
اتفاقا فلم جعلها المصنف كالتي تجيء لا تقع صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة
هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم اي رجل عظيم سئل عن
حاله لا تعرفه كالجواب تعلقت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كلمة اي واية معربة بالاتفاق
وهذا لا يتاتى كما في الاعراب عن تمام الموصولات الا على الخلاف في الذين اللذان واللتان
وفي ذي الطايية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم
المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى الذي
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن فيمن قرا بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة
عند حذف صدر صلتها لتاكد شبهة الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة
وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يرجعها كما حذف من
الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم تستثن الموصوفة لبنايه مثل يا ايها الرجل

كما استثنى ابن حاجب ضرب منها لانه ذكر في قسم المبتدا ان كل ما يقع مبتدا في معرفة
معرفة فهو مبني وبنا الموصولة هذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت
وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي
صنعت اي صنعته فما بعده او ما قبله خبر لها وبالعكس وح جوابه نصب اي مفعول على انه
جواب مستند لمحذوف كما اذا قلت لاكرام اي الذي صنعته الاكرام وليكون الجواب مطابقا
للسؤال فيكون كل واحد منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وهما عند محمد
عبارتان لجزء كلما ان ماذا كلها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة
والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم ايهما كلها بمعنى اي شيء انه ليس لكل
منهما معنى الاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب
اي منصوب على انه مفعول به لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
ويكون الكل واحد منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور
وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم تعتبر المصنف لفوات المطابقة
بين السؤال والجواب **اسما الافعال ما كان** اي اسم كان بمعنى الامر او اسما
اللذين هما من قسام المبني **الدال** فعلة شابها لكونها مشابهة لمبني الامر فما فيه الف
بمعنى التعجب او معنى ترجع فالمراد به صفرت وترجمت عبر عنه بالمضارع لان المعنى
على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي **مثل** رويد بدا اي امهل مثال لما هو بمعنى الامر
وهيهات بفتح التاء في الحجاز وكسرها في تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو
بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا هذه
الكلمات وجعلوها اسماء ليست بافعال مع تاثيرها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال ولمعانيها
لا تتصرف على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة عمل فقال الشارح الرضي وليس قاله

قال الشيخ شرين في حاشية الكشاف ما لفظه اعلم ان وجه تسمية هذه الاسما
اسما الافعال هو ان هذه الالفاظ موضوعة بازاء الفاظ الافعال كاسمع وامهل
مثلا من حيث ترادفها انتهى فاذا قلت رويد مثلا فهم منه لفظ امهل مقصود به
طلب الامهال كما في قولك امهلني يا فلان لا مقصود به نفس اللفظ كما في قولك امهل
فجعل امر وبدر كونها اسما وان استفدنا منها معاني الافعال لان مدلولها
التي وضعت لها الالفاظ لم يعتبر معها اقتران بزمان واما المعاني المقترنة بالزمان
فهي مدلول الالفاظ مثل اليعامن اسما افعال لو اشتبه انتهى

بعضهم

بعضهم ان منه مثلا اسم للفظ انكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ العقل
لا لمعناه بشيء اذ العقل في الفتح ربما يقول منه فمع انه لم يحصل بالفعل لفظ انكت وربما لم يتحد
امثلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي
والمتبادر ان يكون هذا لجنب الوضع فلا يرد مثل الضارب اسم مقصا على التعريف
وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن **بمعنى الامر** المتعدي **من الثلاثي** المجرد **كنزال** اي قاتل
كذا من معنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وفعاد في
قم واقعد فلهذا يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس كثير
واما الزيادي فما يقف على ان لم يات الا نادرا **وفعال** حال كونه **مصدرا** معرفة كجار بمعنى النجوة
او العجوز قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرف مونث ولم يتم له حمل
الى الان بدليل قاطع على تعريفه وتانيثه **وحال** كونه **صفة** لمونث **شذ يا فتان** بمعنى يا فاسقة
شيء اي كل واحد من القسمين الاخيرين شيء **شاذ هذه لم** اي لفعال بمعنى الامر
غدا لا وزنه اما زنه فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة من ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال او فعول
للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي اراى ان كون اسما الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والامر في كل معدول له عن الشيء انه
يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسما الافعال ويتبين بعضها في كلام طويل فمن اراد
الاطلاع عليه فليرجع اليه **وفعال** حال كونه **علما للاعيان** اي لعين من
الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار فانه وان
كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مونثا منه علما وذكره للتنبيه
على ان لم يقع الا كذلك **كقطام** علما للمونث **وغلاب** كذلك **مبني** في استعمال **هذا** الجار

لمشابهته فعالا معنى الامر عند الاخفش وزنه مؤ وآ واستعماله بني تميم الا اي الا في فعاله علا الاعتبار
يكون بحرف فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بناءه واقلهم لا يعربون
بحرف الا وغيرها بل يحكمون باعراب الكل عوضا عن علا الكوفيون وجه الاكثرين ان
الاحرف مشغولة لكونه في تحريكه كالمكرر فلا يغير فيه البتة لانه اخف فيترك على طريقة واحدة
انتهى من شرح كلام ابن مالك

الاصوات

اعلم ان الاصوات الجارية على
لفظ الانسان اما مسموعة الى باب المضاربة ولزمت المضاربة ولم تصر اسم فعل او لم تلزم
المضاربة ومضارت اسم فعل فالاول مثل واها لله الحجر للتعجب وحكمه حكم المضارب
والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم اسما الافعال ولما غير منقولة بل باقية على مسكاتها
عليه حين كونها اصواتا ثابتة وجه ولم تصر مضارب ولا اسما افعال وهي على انواع فمنها
ما يعرض للانسان عند غرض معين له كقوله المتبرم او المتضجر اي وخ لا تقدر ان يحكم
عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من غيره
ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق فاصله الماشابه صوت الغراب عن تكرر وخ لا تقدر
ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان او نحوه اما لزجره او دعاء او غير ذلك
كما اذا قلت خ لا تاخذ الابل وخ ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التركب فيها واذا لفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قاله زيد
عند التخوي او عند اخذ الابل خ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية
لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عما هو والمراد بالاصوات هنا ما كانت باقية على
ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهذه الاعتبار ليس ما يمنع العدم كونها اصواتا
وذكرها في باب الاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ اما ان لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيما كما عرفت حكي به صوت اي اريد على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت
وقسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به الحيوان يعني مثلا اي لانا حتما او زجرا

اريد غايها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من ابهامه ذات العوائم الاربع فلا يتناول
ما هو الطيور بل البعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل
المثال يتناول التعريف كلها فالاول كالحاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير فيراد ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما
بالغير ملحقان بالاسماء المبنية كان ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير
تخيل بغيره

المركبات

اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم جاء على
مركب كلمتين حقيقة او حكما اسمين وقعا اسمين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة
ليس منهما نسبة اصلا لا في الحال ولا في الماضي قبل التركيب واما قلنا حقيقة او حكما لئلا
يخرج مثل تبيض فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم
الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس منهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي
كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من
افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه
النسبة اصعب من حرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة
تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه ليس من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله
النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون
بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل
على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب حضرموت وبعلبك وغيرهما من غير تركيب
تابطشرا لكن الحد على الحد وطرد او عكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا جرت عطف او غيره بنيا
اي الجزء الاول لوقوع الجزء في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه
الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة و مثل حادي عشر

قوله المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات تشبيه هنا تنبيه هذه بانه جعل اللام للعهد محل كل اسم الخ عليها مما لا يصح ولا يصح العربي
لتوقفها على جعل الجعل وجعلها تقيد بعد اباب المركبات وجعل كلام المصنف بعد ما المعدود اي المركب كل اسم جعل العرب في احواله المذكورة تشبيها
كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطل للتجنيس الابلام جعل بطائر ما عهد وبعد العباد من الصنوج اعنه اي حمل
المركبات على الاجناس لا للعهد وحينئذ فالمراد قوله كل اسم صنوج عبيس المركب ولم يعبر عنه ما هو اسم اعتماد على تعيينه بالعرفية
كما في الخواتم لان القرينة تخصصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبني الاسري ان يعلبك
معرب وبهذا انتفى ما ذكره الرضي مع انه شاهد من نفسه من ان قوله اسم عند صنوج جعلها اسما من الاسم يدعوا المذكور بقوله كل
اسم فتامل يعني انه لا يصح ح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان مراد بها المعدود من المبني اعم من المعدود
نفسه او عن ما هو مبني عام

المركبات

قوله تعيين النسبة اي تعيين النسبة بان يراد الجنس بينهما نسبة اضافة
ولا نسبة اضافة ولا نسبة على اصعب من حرط القتاد

واخواتها يعني اخوات حادي عشر من الى عشرة الى تاسع او اخوات كل من جزئه عشر وحادي عشر
واما اوزانه مثالين لتعلم ان الثنائيات وهذا المركب سواء كان احد جزئيه الغير بدا ابدا على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل منه يعني لان الثاني لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي
وعشر واخواته من المشتق لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الخبر بدا الثابت على المشتق
فان الثالث مثلا لو لم يجد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا
هذه الصيغة من المفردات لا لدلالة على ما ذكرنا اراد ان ياخذوا اشتقاقا من المركبات ولا يكثر
ذلك من يجمع الجزئين لان صيغة فاعل لا تمنع جزئيهما جميعا فانتفى واعلى اخذها من احد الجزئين
ادنى اخذ بعض الجزء من كل جزء مضافة الثاني واخذوا الاول ليدل على المقصود من اول الامر
فاخذوا مثالا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر يعني الواحد من احد عشر بشرط وقوعه
بعد العشرة حادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف
لا باعتبار الحرف حادي عشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق
بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا ثاني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى منهما الجزء الثاني بل يبنى الثاني
المتضمن ويجر الاول لشبهه بالمضاف لسقوط التنوين والا اي والا يبقى الثاني جزءا الجزء الاعراب
مع منع صرفه كان لم يكن فيه التركيب مبنيا اكثر بناء وبنى الاول التوسط المانع من الاعراب
وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في فصيح العرب
وفيه لغتان اخريان احداهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرفه الثانية
اليه واخراهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات

مع كنايه وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لوجه
من الاعراض كالابهام على السامع بغير ذلك بجاي فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ما يكنى
لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اضطروا في
باب المبنيات ان يبدوا احاد ذلك البعض ولذلك لم يعد بعض الكنايات كما قال بعض الظروف و

تعريفه الا بالتصريح تنقيلا ولذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعريفها بذلك البعض لتعريف
فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة معنى
الحرف واجمل الجمهور على الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل اسماء الاشارة ودخل فيها
كاف التشبيه وما في الجموع منزلة كلمة واحدة بمعنى لم ويكون اعلى اقل اياه وكل واحد منهما
يكون العدد اي الكناية عنه وجاء كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا
كناية عن يوم البيت او غيره وكيت وذيت الحديث اي الكناية عن الحديث والحالة وانما بنيا لان
كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فيكون وقع المفرد
موقعها ولم يخرجوه عن اصله البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين
وانا في لا يكاد السنة دخلت على اي واي كان في الاصل مغرا لكنه الحق عن الجزئين معناها الا
وصار المجموع كاسم المفرد بمعنى كم الخبرية وصار كاد اسما مبنيا على السكون اجزاء نون شاكله كما
في من كيف لكن وهذا البيت بعد البيان مع ان السين لا موزونة لها في الخط فتمثل ايضا
مخطط عن اخواتها فانه لم يذكر المصنف منها وكم الاستفهامية اي المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي
يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل تمييزها كذلك لانه لو جعل كاحد
الظرفين لكان مجهولا وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى نحو
كم تجلا عندي وكم رجال كما تقول ما في ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير
مميزه كذلك ولما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يبني عن كثرة جعل تمييزها كانها
عن معنى التصريح بها ويدخل من بينهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل
ضربت وكم من قريبة اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك
وكم من قرية وانما مميز كم الاستفهامية ولم اعثر عليه نحو وراي في نفسهم ولا في نثر ولا دل على
جوازه كتاب سرت هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت

هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبر به تقصد رب الى لانشا التقليل لانه تطويل بلا فائدة بلا فايدة وينبغي
ان تعلم ان كون كم لانشا التكثير وكون رب لانشا التقليل لا يمكن جان كلا ما فيه احدهما عن الخبر به لان الانشا راجع
استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبري مثلا معمولا مثالكم رجل ضربت اخبار تعلق الى الحكم
بثبوت الضرب للرجل وهذا محتاج التصديق والتكذيب وانشا نظرا الى استكثار متعلق الحكم المذكور وهو رجل في
المثال يعني ان المتكلم يعد الرجال كثيرا وهذا المعنى قائم بنفسه لا وجود له في الخارج فلا يحتاج فيه تصديق
ولا تكذيب وكذا يقال كم ضربت عامرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت كما لو قال ما اكثرهم مع ان العالم
يشهد بالكثير ولا يصح ان يقال ما يعجبني كم لهم فاجبت حصنا الانشا والاخبار ولا ينافي مع اختلاف الجهة انتهى ١٢

مراة تبية استفهامية وخبرية **ولهما** اي لكم استفهامية كانت او خبرية **صدر الكلام** لان الاستفهام
متضمن معنى الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع
الكلام والخبرية ايضا تدل على انشا التكثير وهو ايضا نوع من الكلام ويجب التنبيه عليه
من اول الامر **وكلاهما** لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو
على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما **تقع**
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم انه يبين وقوع كل واحد بقوله **فكم حاصلا** اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون **بقرينة فعل** وشبهه لفظا او تقديرا **غير مستغرق عنه بمعمول** او متعلق ممايز
فهو من حيث هو كذلك **كان منصوبا محلا** اي على حسب ما يقتضيه هذا الفعل وعمله يكون لا يجب
التمييز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول
به والمضروب والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فيتعينه لاحد المنصوبات اما هو بحث
التمييز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم
يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت فيه
وانما قلنا الفعل او شبهه احتراز من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة المفصل
قولك كم رجلا ضربت اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا
غير مستغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربة فهو من حيث انه بخبره فعلا مقدرا غير مشتغل
عنه فهو داخل في قاعدة الفصل وان لم يجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل
فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع **وكليا قبله** اي قبل كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع **حرف جر** نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت **او مضاف** نحو غلام كم
رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت **فمجرورة** بحرف الجر او الاضافة واما جاز تقديم حرف الجر
او المضاف عليهما مع ان الصدارة الكلام لان تاخير الجار عن المجرور يمنع لضعف عمله يجوز تقديمه
الجار عليهما على ان يخلف الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كالكلمة واحدة مستحقة الصدارة **والا** اي

وان لم يكن بقرينة لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف
كان مجردا عن العوامل اللفظية **مرفوع** اي محكوم برفعه **سدا لم يكن ظرفا** نحو كم رجلا عندك وبعد ابي
على مذهب سيبويه فانه يجعل بعد بعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او اما غير سيبويه فهذا
خبر تقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة **وحيث ان كان ظرفا** نحو كم يوما تمكث
فكم ههنا منصوب المحل وداخل تحت قاعدة النصب باعتبار الاعمال الكائن فيه وداخل
في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام فاعله الذي هو جزء المبتدا **وكذلك** اي مثل كم في الرفع
الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة **انما الاستفهام والشرط** يتحقق ان يكون لكل الوجوه في جميع
هذه الوجوه الاسما لا في كل واحد منها وهي من وما وايّ وان وانى ومتى مشتركة بين
الاستفهام والشرط واذا محضة بالشرط وكيف وايان محضتين الاستفهام ومن وما اذا
كانتا استفهاميتين ما في هذه الوجوه الاربعة الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت • ومن
مررت • وغلام من ضربت • وبما مررت • وغلام ما ضربت • ومن ضربته • وما تصنعه • ولا
يجوز فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما • واذا كانتا شرطيتين وكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه
الثلاثة نحو من يضرب اضرب • وما تصنع اصنع • ومن مررت امرر • وغلام من تضربه اضربه
ومن ما يتقي فمن يكرم • وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا عظيم • ولا يتاتى
فيهما بل في جميع انما الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل
للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى وايّن وايان وكيف واني واذا لم يجزم
نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفية
وتقع اسما مضافا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو • اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو في
مرتفعا بالابتداء • وقال الشارح الرضي وانا لا اعتقد هذا على شاهد من كلام العرب وما
لازم الظرفية لا يرتفع في الاستفهام بخلاف انتصابه على الظرفية اذا كان خبرا مبتدا موخرا
نحو متى عهدك بفلان اي متى كان عهدك بفلان واما اي فتشارك هذه الوجوه الاربعة كلها فانها

قد يقع ويجعل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية كما في وقت يجيئك اي اي كائن
يجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية من فرع المحل بالخبرية و الوجوه الباقية مثل
ايّم ضربت وبايهم مررت وايّهم قايم **وفي شبه كم غمة لكم يا خبرية وحالية**

يعني فيها احتمال الاستفهام والخبر وذكر الخبر وحذفه **ثلثة اوجه** هذا في كم خبرية من النحاة
وفي بعضها مثل سير كم غمة اي ما هو خبر باعتبار بعض الوجوه وعلى النسخة الاولى يحتمل ان
يعتبر الاوجه الثلاثة في كم احدها رفعه بالابتدا او الاخران نصبه على الظرفية او على
المصدرية فاحد التاريخ فيما سبق بعد له مفعولا على خبيته الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى
ان هذا التفرق بالسبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في غيرها اعني غمة فاحدها
الرفع بالابتدا استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها خبرية
ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على غسان جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق
وكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف لمشاكلكم مالك وكم مرت ٭ واما النسخة
الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير ٭ واثبت الفرد وفي نحو هجوا جزيل ٭ وتمامه
فدغا قد ذبت على غشاري ٭ الفدغا المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون
مقلوب الكف او القدم يعني انها الكثرة الخدمة صارت كالدنك او هذا خلقة لها فشبهها
الى الجلفة والغاشي ذبت بفتح الذال معجمة تعني نقلت اي كنت كارها الخدمتها مستكنفا
منها فخدمتني على كره مني واحدا من انواع خدمتها الجلب لانه خدمة المواشي وهذا
ابلغ في الذم من خدمة الاباسي ٭ والغشار جمع غشر وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر
واختارها لانها اذى من الجلب ولا تطيع سيرها زيادة شفقة وفي ذكر غمت وحالية
اشارة الى ذلك طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على تشبيه التهكم كانه قال
غمة غمة وحالة حالة فما اعتد وكم خبرية على تقدير الجر على تشبيه التخصيص اي كثيرا
من غمة وحالة كنت على غشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم جلبة على اسمكم

او كم مرة او كم جلبة على سبيل التكثير وارتفاع غمة على الابتدا او مفعول تقديره بتقدير له لك
وجبره قد ثبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع غمة وموضع النصب
لان الفعل الواقع بعد هما لطبقة بهما سيبط الظرفية او المصدرية واذا رفعت غمة رفعت
حالة ونصبتها واذا نصبتهما نصبتهما واذا حفظتهما حفظتهما وذلك واضح **وقد يحذف**
مميز كم استفهامية كانت او خبرية **في شبه كم ما لكم كم ضربت** اي كم مثال ذات فيه دلالة
على المحذوف فانه اذا استيل عن كيه بدرهم او دينار او اخبار عن كيه لما معناه لم يدر
او دينار اي كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتدا وما لكم خبره
واذا استيل عن كيه ضربك بعد الجلم بوقوعه او لغيره فظاهر ان الولد او الاخبار انما هو
بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او ان ضربك اي كم مرة ضربة او ضربة
ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا
كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالمحفوظ في الظرفية اولا الزمان الدال
غالبا الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال غالبا لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثاني سقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون
كم منصوبا على المفعولية **الظروف** اي الظروف المحدودة من المبنيات المعتبر عنها
عند تعدادها بغير الظروف ولا حاجة الى ذكر البعض ههنا **منها** اي من تلك
الظروف **ما** اي ظرف **قطع عن اضافة** بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيان اضافته
يحرب بعد كان خبرا من قبيل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام
كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام والمناسبة تضمن معنى حرف الاضافة
اشبهها الحروف والاحتياج الى المضاف اليه واحبر الضم لجبر النقصان **كقبل وبعد** وما
اشبههما من الظروف المنوع قطعها عن الاضافة نحو ريح ٭ وفوق ٭ وقدام ٭ وخلف ٭ ودون
ولا يقاس عليها ما بقاها ويجوز في هذه الظروف على قياس ان يعوض التنوين من المضاف اليه

فيعرب قال الشاعر

فتاءِ لي الشراب وكنت قبلاً ۞ اكاد أغصّ بالماء الفرات ۞

فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها ۞ وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلاً اي قديماً ۞ وقال الشارح الرضي والاول هو الحق ومن ثم ۞ اي يجري الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعماله غير بعدها ۞ وكذلك اي يجري الظرف حيث لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش وقد تستعمل للزمان ولا تضاف الى جملة فعلية الا كثيراً اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا ۞ [illegible]

فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا ۞ اجزه بجر بني كالشبه شابهها ۞ وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غايات الاضافة الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاما فيما اليها كالاضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم شبهها ومنع الاضافة الى المفرد يعتبر بعضهم لزوال علة البناء الى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا وجب وهي اذا كانت للمستقبل اي الزمان المستقبل وان كان داخلاً على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من زمنه المستقبل محتف من بينها بوقوع حدث منه مقطوع لوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر وهذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا الاكثر

في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وتضمنها اي اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها وجب اي جعل مجازاً بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجواز الاسم ايضاً على الوجه العزيز المجاز لعدم تمامها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجأة مجردة من معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجأه يفجأه بالضم والمد اذا هجم وانت لا تشعر فيرفع الابتداء بعدها فرقا بين ذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ عليه وقوعه بعدها فلا تاتي الا مسبوقة بغير لعدم وجوب الرفع بعدها في باب الاشتغال على شرط التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر ووافق على حدوث الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر عليه قد استغنى عن اظهاره بقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء في التسبيبية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج قبله والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جملة المعنى اي خرجت ففاجأت حالة وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عندهما مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسماً مجرداً عن معنى الظرفية نحو اذا نحن نقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد ثبت ايضاً اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة لماضي وبناؤها لما مر اي حيث او لكون وضعها وضع الحرف وقد تجيء للمستقبل كقوله فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويتعينها لحالتان الاضافة والمقابلة لجملة اسمها على معنى الشرط المنفي لمناقضتها بالعقل مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها

فاجأ الرجل فجأة وهو مهموز من باب نصر وفجأة بضمها حسنة عند والاسم الفجاءة بالضم والمد وفي لغة ان لمزة وحمزة الامر من باب نصر مصدر فجأ يفجأ مثل فجاه كشعر ومنعه فجاءة وفجاءة

هم عليه

لم يذكرها المص وسمها ابن الحاجب ان كان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط
وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وان تزد ازدك
اي زيد بمعنى كيف وان تصادف بمعنى متى وسمهما في الزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال
ومتى تخرج اخرج وسمهما ايان الزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم البدر والفرق بينهما ان ايان يختص
بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى
فانه غير مختص بهما والمتبادر فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا وسمهما كيف في الحال
اي حال شيء ومنه فالمراد بالحال متنة التي لازمان الحال كما توهمه بعض الشارحين
قال صاحب المفصل وكيف اجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي
على اي حال هو وتستعمل للشرط مع ما على مذهب عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي
هيئة تجلس ومطلقا عند الكوفيين وان كان بعده اسم فمرفوع محله الرفع بالخبرية
عند وان كان بعده فعل نحو مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت
راكبا او ماشيا وسمهما اي من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين وكونهما
تامة معنى اولية المدة اي اولية مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم
الجمعة اي اولية زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ او منذ
الدارين فصاحبناه فيهما اي اولية مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان
اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اولية المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين واشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اولية المدة يكونان في حكم المفرد المعربة حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المفقود من كونه
معربا وانما كان التعيين مفقودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اولية مدة
لان اولية وقت تالي زمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع

مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المفرد اي الزمان الذي تقيده بانه خال كونه متلبسا
بالعدد اي بعدده المشتق وجميع اجزاء حيث لا شك منذ نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع مدة
زمان عدم رؤيته يومان لا اكثر ولا انقص وقد يجر بعدها المضاف نحو ما خرجت مذ
ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي سابت على هذه الصورة مثله كانت
او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ أن ذهبت او الجملة الاسمية نحو
ما خرجت مذ زيد قائم ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى ما بعدهما لا يصح
جعل ما بعدهما عليهما فكان التقدير وما خرجت مذ ذهابك اي مذ زمان ذهابك وعلى
هذا القياس فيما يأتي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين سببا وهما معربان لكونهما في اول
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبرا ما بعده اي خبرين كل منهما ما يقع بعده
خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ورد عليه انه يلزم ان يكون
المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز والله اعلم
اذا كانا مبتدا وخبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يفتح عندهما من الظروف المبنية الا
ان يراد نظر فيهما كونهما اسمي الزمان لا انهما يفتحان ظرفا في تركيبهم وسمهما اي من الظروف
المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء بفتح اللام
وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام
وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها موضع الحروف وحمل المبنية عليها عليها وكلها بمعنى عند
والفرق انه يقال المال عند زيد مما عنده وبما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال
لدى زيد الا فيما حضره عنده لا فيما في خزائنه وحكمها ان حرفها عن الاضافة نحو المال لدى
زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلا لام خاصة تشاغلا بنونها بنون النسوة مثل رأيت
نسوة ولدا لك يحذف عنها ويبنيت ويكون على لغة اكثر استعمالا من غيرها وغيرها ولدى
مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة

وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المتبدية او المخففة • وجاء قط تأكيد الطاء مثل قط الذي
صوابه فعل هذه خمس لغات كلها **للماضي المنفي** اي لاجل الفعل الماضي المنفي والزمان
الماضي المنفي وقوع شيء فيه يستغرق الى جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبنا المخففة
لوضعه وضع الحروف ووضع المتبدية لمشابهتها لاختها المخففة • **ت** وقيل حملا على اختيه
عوض • ومنها **عوض** بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها مع فتح العين وضمها
كلها وقد يجيء فتح العين كلها **للمستقبل** اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل
المنفي فيه وقوع شيء يستغرق الى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبنا عوض على الضم
لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل الجر به اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض من
العايضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعايض الذي يجيء على وجه الارض الدهر
والظروف المضافة الى الجملة اي كلمة **اذ** المضافة الى الجملة **نحو يومئذ** لانكسار ما البناء من المضاف
اليه ولزوم استطالة **على الفتح** الجنة نحو قوله تعالى يوم يفتح الصاد فيه صدورهم وقوله تعالى من
خزي يومئذ فيهن قرا بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما متمكنا للاعراب ولا يجب اكتساب
المضاف الى الجملة البناء منه **وكذلك** اي كالمذكور من الظروف وجواز البناء على الفتح
والاعراب **شرط وغير** مذكورين **مع ساوان** مخففة ومشددة مثل بناء مثل لما قام زيد
وبناء مثل ان يقوم زيد ومثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة
اذا وجب وهذه المشابهة ذكرها وجب الظروف ويجوز اعرابها لكونها اسمين متمكنين للاعراب
المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة
والنكرة من اقسام الاسم **المعرفة** اي اسم **ومنع** يوضع جزئي او كلي **لشيء**
ملتبس **بعينه** اي ذاته المتعينة المقاومة للتكلم والمخاطب المقصودة بينهما فالشيء
المقيد بالاضافة المعلومية والمقصودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل

قوله لوضع جزئي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بجزئيه وشخصا وصعا خاصا ايضا والوضع
الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم مما يقال لوحظ كل مثال بعنوان
المشار اليه ووضع لجزئيه اسم الاشارة بجزئيه وتسمى وصعا عاما ايضا فالاول عام لموضوع
الوضع ناظرا الى الجزئي عموم الفنا وحصوله عليه وقيل ما قيل من ان اذا وضع لفظ واحد
بازاء معنى واحد سواء كان ذلك المعنى كليا او جزئيا فهذا الوضع خاص اقرب لان
العموم هنا ليس الا في الموضوع له وعموم الوضع يستلزم الخصوص والسهو في نفس
الامر ولا يتصور احدهما الى الاخر عند

قوله في الصحيح الاظهر شيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة فتنزيه بذاته المعينة وهذا العام لوجاء المعين بمعنى الذات المعينة
على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء بنفسه لا لامر متعلق به وهو حق يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وفيه
ما يصرحوا به لعدم

المعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة **وهي** اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار
بتزييفها الى ان الزيادة بعينه لتحقيق الحق فالاول **المضمرات** فانها موضوعة بازاء معان معينة
شخصية باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه
مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد مخصوصة
بحيث لا يفهم الا واحد مخصوصة دون القدر المشترك فنعقل ذلك المشترك آلة لمن وضع
لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص **والثاني الاعلام** الشخصية كما اذا تصور ذات
زيد ووضع لفظ زيد بازاء من حيث مفاهيميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد
وهو الحيوان المفترس ووضع بازاءه من حيث مفاهيميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ كهذا
الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسي مع قطع النظر عن مفاهيميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة **والثالث المبهمات**
يعني انما الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة بهم وكذا
الموصولات من غير صلة وهذا الفهم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فاعلم ان
بازاء معان متعينة مفاهيمية معهودة من حيث مفاهيميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان
الواضع اذا تخيل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد
هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان المتصور المختبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد
والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها **والرابع**
والخامس **ما عرف باللام** العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا
يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ • **ت** واحترز بقوله ما عرف باللام عن المستغرق
بكل من اللام ولا يعتد بما دخلته قسما اخر من المعارف • **و** عرف **بالنداء** نحو يا رجل اذا
قصد به معين كالاخبار لا اخر معين فانه نكرة ولم يذكره المقدمون لرجوعه الى ذي
اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل **والسادس المضاف الى احدها** اي احد الاسور الخمسة المذكورة

قوله ان اللام انه لو قال ادخل حرف التعريف لكان شاملا للعلم الا انه لم يذكر العلم لعدم ظهوره لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل لا
بد لاعتبار ملاحظة حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحرف زائدة له من اللام في قوله الرحمن الرحيم اي عند ذكر علم

فان سائر المعرفات المغارف لا تفاوت بين اقسامها الا المضاف الى احدها فان فيه دفاعا بالافتقار
تفاوت المضاف اليه وهذا اما اثبت التفاوت بين اقسامه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافة
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان له اجابات كثيرة **والنكرة ما وضع**
لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المقصودة من حيث هو كذلك
فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج المعرفة **وانما العدد**

انما أردفها بالذكر لأن لها أحكاما

خاصة ليست لغيرها **وهي ما وضع** اي الفاظ وضعت **لكمية آحاد الآحاد** منفردة كانت تلك الآحاد
او مجتمعة فالآحاد هي المفردات واحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به
اذا سئل عن واحد واحد او عن كثير من واحد من تلك المفردات وادات بكم والالفاظ الموضوعة
بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها انما العدد والواحد
موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود ومعدود منها بكم هو
يجاب بالواحد ٥ والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا
سئل عن معدود ومعدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له يظهر من هذا التعريف
ان لفظ الواحد والاثنين واخواتهما في هذا التعريف لا يفهمان منها العدد ٥ ولما كان المتبادر
من هذه العبارة ان معنى الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا يستقيم التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن وشيئين حيث لا يفهم منهما الوحدة والاثنينية فقط
وامثلتها اي امثلة العدد التي يتفرع منها بانفسها اما بالحاق تاء التأنيث بالواحد او اثنتان او
باسقاطها كثلاث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمائات او الوف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كان كثلاثة مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين **اثنا عشر كلمة واحدة**
الى عشرة ومائة والف مذكر في الاعداد المذكورة ومن مفرده ومركبه ومعطوفه **واحد اثنان**
ومفرد المذكر وتثنيته **واحدة اثنتان وثنتان** في المفرد المؤنث وتثنيته على ما هو القياس

قوله اثنتان وثنتان التاء في اثنتين للتانيث كما في اثنتان
واللام فيهما عوض عن ياء تثنيتان بدل من ذلك اللام كانه في بيان
بدل من اللام التي هي الواو والياء الى التاء قبيل ومن الواو كتيه
مستقام

قوله لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة اشارة الى جواب الهندي على اشكال الرضي حيث قال عرف عند الواحد والاثنان
لا بآحاد وان وصفا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان واحدا وهو للكمية آحاد الاشياء منفردة ولا
مجتمعة وعن نقول فرضي وهي من حيث التعريف بالام الجنسي بالام الجمع المعنى بالام يسأل عن واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلا يصح استعمال
الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها ولا اشكال وما احمد الرضي ان الكمية كلمة مشتبهة اي القصد المتعدد الى كم وهو
العدد المعين الذي عاد بعين كم للنكرة آل من معين من حيث المجموع عن تعريف العدد وحمل الاولى والمآة وكل رجل ورجلان على تقدير دخول
بعد العلم ما سيأتي عنه وبيان ما قيل عنه بعد الاسطاء ولا يشكل بالنون لامعات الاسم ولا توهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن
العدد وذلك لامكان كم الخبرية
لان ذلك من التباس كم الخبرية بكم الاستفهامية

قوله ١

قوله اجاد الاشياء اجاد الاشياء اجاد الاشياء

وتقول للمذكر ثلاثة الى عشر بالتاء لمجاورة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى
عشرة رجال ثلاث الى عشر بدونها لمجاورة المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلاث نسوة وست
وعشر نسوة ولم يعتد الامر بالعكس لكون المذكر اشرف وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر
والمذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على
الاصل مذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف
وتقول ثلاثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا ثلاث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلاث عشرة
امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما حالة قبل التركيب والتذكير وتذكير الثاني في المذكر كراهية
اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة
فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في
ثلاثة عشر والثاني في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه
جنس اخر للتانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني
في المؤنث فلانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيث المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق
بين المذكر والمؤنث وفتح بكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من غير تعجز عن بواقي الاربع
فتجات مع تعدد التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة او خمس وثلاث عشرة الى تسع
عشرة والحجازيون يسكنونها وهي لغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عمرو
ولغوا شا بكسر الشين لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب بما لا بمفعوليه القول
وهي لا تزول ولا تعزل وخمسون الى تسعة وخمسون فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق
وهي عقود ثنايا وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر احد وعشرون
في المذكر احدى وعشرون في المؤنث لما عرفت الواحد والواحدة هاهنا بدون التركيب لا المعطوف
والمعطوف عليه في وقوع التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بتعيينه فلذلك
لم يبد بحرفي فائدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بابداء اهما فقال ثم بالعطف اي عطف الكلمة

الفقود على الزائد عليها كابناء الك الزائد حفظ ما تقدم من اتحاد العدد الاعداد بحيث من غير
تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وعشرون او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلاثة
وعشرون في المذكر ثلاث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين تقول
فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث
من غير فرق بينهما تقول فيما زاد على مائة والف وما تفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد
عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد والمعطوف على ما تقدم من الاعداد من غير تغيير
وتبديل فتقول مائة واحد او واحد ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلاثة رجال او
ثلاث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او
احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة
وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين
امرأة ولا يخفى وكذا الحال في تثنية المائة والالف ويجوز ان تعكس الخطب في الكلام فتقول
واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في باب العشر فتح البا لانها تبدو الاعداد المركبة على الفتح
كثلاثة عشر وبناء اسكانها اي اسكان البا لثقل المركب كان معدي كرب وشذ حذفها اي حذف
البا بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني اثنا من اذا احذف البا
الا ان الذي يشيع ذلك فيه كونه مركبا فزيد في زيادة استثقاله محل موضع الكسرة فتحة قال
الشارح الرضي ويجوز كسرها لتدل على البا المحذوفة لكن الفتح اولى لموافقة اخواته لانها
مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ثم ولما وقع من حال اسماء العدد
الاعداد اشرع في بيان حاله حين انفكاكها عن التركيب لانه لا يمكن للواحد والاثنين كما سيصرح به
فقال وغير الثلاثة الى العشر نحو ظرف اي يجوز نحو تفاوت نحو ثلاثة رجال او
مضافا نحو ثلاثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اشرب فيه جر المجرور المتبر بالاضافة
للتخفيف لانها اسقط التنوين واما كونه مجموعا فليطابق الجنس الجمع الغير بالاضافة

استثناء من قولهم جموع لانهم لم يجمعوا مائة جمعين مميز وابهما الماء والمائة وكان قياسها الجمع فيقال
مائة ذي سنين لان المائة جمعين بعدها ومميزه جمع المذكر السالم وهو سنون وانما جمع المؤنث
السالم وهو سنوات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم ولا بعده ثلاثة شسنين فيه
الامات لانهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تقوده الى الجمع بعد ما هو في
منزلة الجمع المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين وانتفى واحد المفرد مع كونه
اخصر وهي تزيد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب بمميزه اما نصبه في العقود فلعدم
الاضافة اذ لا يستقيم انها اثنين مثلا الا هي ومميزه نون الجمع ولا بعدها اذ ليست هي
في الحقيقة نون الجمع وما بعدها فالانهم كرهوا التمييز والاضافة انما كالاسم الواحد
ولا يزيد عليه خمسة عشر كه لان المضاف اليه فيهما كان عشر العدد ثم ميز بما تراخ ذلك
العدد المميز فلم يلزم منه زيادة بلا تاء اشباها واحدا واما جوز في الاضافة اشباها امرأة
مع ان فيها مميزه زيادة بلا تاء اشباها واحدا بطريق ما جاء امرأة ٥ واما افراده فلا يزيد
صار منصوبا بامتاز وفضلة فاعتبر في افراده لكون الفضلة قليلا ومميزه ثلاث وثلاثة
وجمعه اي لا الف وانما يقال جمعهما كما قال تثنيتهما لان استعمال جمع ما جمع مميزها في الاعداد من دون
فلا يقال بلغمات رجال كما يقال ثلاثة الاف رجل بخلاف التثنية والجمع فانه يقال مائتا رجل مثل
الفارجل مخفوض مميزه لانه لما كانت مائة والف من اسماء الاعداد كالاحاد ثابت ان يكون مميزهما
على طريق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد عدا والمائة والالف في جانب الكثرة
منهما اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية التعادل
واذا كان المفرد مؤنثا واللفظ المميز به مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او
بالعكس بان يكون المفرد مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اي في العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلاث اشخص واثنت تزيد التا
اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلاث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يعرف احد

وواحده ولا اثنان واثنتان غير فلا يوجد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا
الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر
التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغنا بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون
مميزا على تقدير ذكره معهما البدل بجوهره على الجنس ويضيفه على الواحد والاثنين عليهما
عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وقيل لا تميز اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان مصيبه
رجل يعم الجنس والواحد ومصيبه رجلان الجنس والاثنين وقد ذكرها اسبقا عن
الميزان ٥ فان قلت هذا ان مميز الواحد يغني عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان
مميزه مثنى يغني عنه لم يجوز ان يكون مفرد الا مثال اثنا رجلا قلت لما التزم الجمعية في
مميز الاحاد ينبغي ان تعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنية ولا
يبعد ان يقال معنى الكلام الخالي عن الواحد ولا اثنان استغنا بلفظ التمييز اي بجوهر
حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد اعني التنوين او علامة
الاثنينية اعني حروف التثنية فاذا اعتبر مع الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حاله
واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به من ذكر الاثنين على حاله فاختار الحوق العلامة
التي هي اخف على ذكرهما ولا كان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغنا انما يكون لافادة
اي لفظ التمييز الغرض المقصود اي التخصيص على العدد والتصريح به الذي قصده ذلك التخصيص
والتصريح بهما بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التخصيص استغني في افادته
عن ذكر العدد على حاله ويقول لمن ورد سبعة اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره
اي بسبب اعتبار تصييره المفرد عدد الفقرات اربعة لبيد بن ربيعة الثاني في المذكر فقوله الثاني يقول
القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اسبق بالنسبة اليه فيكون معنى ثاني
الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى
يكون الواحد مصيره واحدا والثانية والمؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر

والعاشر في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك ولا يجري ذلك فيما يجب الاثنين ولا فيما فوق العشرة
اذ فوقهما تركيبات لا تشتق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي حال تركيبه
من المفرد من غير اعتبار معنى التضمين الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر
والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التضمين واما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فلا بد لهما من الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى
التاسع عشر والتاسعة عشرة والعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد حتى كان يحوي المضمر او لا
حكم اسما الفاعلين في التذكير والتانيث وتقول في المؤنث الثاني والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المركبات من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة دون الاثنين في المركب كما ذكرها
تذكرها للمذكر نحو الثالث عشر واما ذكر والاثنين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه
بخلاف ثلاثة عشر لخلافه الجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تضمين واعتبار حاله اختلفت اضافتها
فلاختلاف اضافتيهما فيقال في الاول اي في المفرد من المعدود المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين
بالاضافة الى الاثنين درجة اي رتبة اي الاثنين ثالثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت
الاثنين ثالثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المعدود باعتبار حاله ثالث ثلاثة او اربعة او خمسة الا
اي العدد وكذا خرج منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجوز ان يقول بالاضافة الى احد وجوه
الغير دينا وي غير ده او يكون من قوله اي احدها لكن لا مطابقة باعتبار دقوهي والمرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز اراده الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد
جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني
اي واحد عشر مما جرى بعشر دراجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحالة الخاصة
لا الاعتبار الاول لانه لا يجاوز العشرة كما عرفت وان شئت في ادا هذا المعنى حادي اثنتي عشر بحذف
الجزء الاخير من المركب الاول استخفافا به ذكر في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع عشر احد عشر

فقد اراد بعضهم الباقي فوهمه دي ني ورعم انها للتانيث وليس ذلك بجيد لجواز ان يكون صيغة
موضوعة للمؤنث مثل حي وانثى وهو اي المؤنث حيوان وثقل والجنين ما اي الجنين ما اي مقابله
ذكر في جنس الحيوان وامراة ومقابله رجل وانثى ومقابله جمل والنطفة كذلك اي مقابلة
المؤنث الجنين اي ليس بان ايه ذكر من الحيوان بل بانه منسوب الى النطفة لوجود علامة التانيث
في لفظها حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي ومعناه كطلحة مثال للتانيث اللفظي حقيقة
وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان التاء مقدرة بمقابلة ليل تصغيرها على عيينة ولم
يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي لعزته لقلته وفرعه واذا اسند الفعل الافعل كاهر الاقل اليه
اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فالتا اي ذلك الفعل ملتبس
بالتا وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل مراعاة الامر الاداء كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي
فاتح لك الاختيار في الحاق التا وتركه والى هذا اشار بقوله وانث ظاهر غير حقيقي من قوله
الاستثناء من هذه القاعدة فلا ان تقول وطلعت الشمس طلع الشمس بخلاف طلعت هالة
فانه لا يجوز الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التا لما في لفظه من

الاستعارة بخلاف مذكره اذ ليس فيه ما يتقدر بتاء تنبيه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا
الى المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وان في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان
كذلك لاستغنى عن هذه العبارة مزية الفصل ايضا ليلا يحتاج الى التقييد بقولنا بالافضل لكان احسن
اسيفا لاحكام جميع الاقسام في قوله الفصل ايضا كما في الخيار في الحاق التاء بالفعل دون تركه وقوله
حضرت القاضي امرأة او حضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان
المؤنث الحقيقي مفصولا عما يجب في اسمه المذكور كزيد اذا سميته امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر جمع لا مفرد فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب
نحو الرجالات اوجاؤا وغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز بتاء فالا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت سطلعتا اي شرا كان ولعله من شاكلة اذا جاءك المؤمنات او مذكر نحو
جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانه بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها
نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين اي جموع التكسير غير جمع المذكر السالم
فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا ولا يقال الزيدون جاءت
فعلت اي ضمير فعلت وهو المتكلم فيه المقرون بالتاء التاكيد للتانيث بتاويل الجماعة
نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا الجمع والتاء والياء
اي ضمير التاء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالجنون وضمير
الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث
بتاويل الجماعة وضمير فعلن بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له
واما في جمع المذكر غير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه
فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لترجيح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء
كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها للبناء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث
انقضان عقولهن بحسب غرزي غير العقلاء **المتن ما لحق آخره**

قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات حينئذ اذا لم يكن قرينة
تدل على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريم واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار قوله
المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي والاخبار عنه بالمذكر الفعل اذ لا تاء به لتانيث على المذكر الا في منع القرني والجمع
بالالف والتاء يجب ان يستثنى ايضا اسم جنس الزيد به مذكر من افراده وبهذا ايهم استثنى الان الجنس عند كون افراده فانه يجب تركه التاء عند ابن الشكيت لعلة ان المستعمل
واعلم ان الضمير المنفصل له حكم الظاهر لا استقلال فيجوز هند زيد ضاربه هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل
الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المبتدا فانه يشمل انا قايم انت قايم

لا يخفى انه يتصدق على مثلهن وسلمان فقد تبدل هذه التقرير اشكال ايضا عظام
قال الكمي ان قيد الحيثية معتبر اي من حيث ان ذلك المتن وصف له فلا كلام معه ويمكن ان يقال بانه مسلم اذا اريد بحيثية الحيثية
يعني انه يكون وكانه شيء هذا
الكلمات

اي حرف مفرد منقدر المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا
يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمات ومسلمين لا يحق ولو اتى بضمير المراد لا
عن هذه التكلفات والفتح حالة الرفع يا مسلمون ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء التي
النصب والجر بما لا رض مسلمين بحيث لم يكن لنزع الدسية وحذف الفتحة ونون عوض عن
حركة او التنوين مكسورة ليلا تتوالى الفتحات وصورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف اي يحكم
الفتحة من وفتح النون لبدله ذلك المحرك والا لاحق وجوبه او مع المحرك ولا يأتي بالحال
على الحوق النون وعدم دلالة المحرك على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل له امران من امور
ثلاثة على شيء صح ان يعلل هذه الامور الثلاثة دالة عليه عامة ما والياء ان يكون بدلا لنما نون
صدين لامرين على زنة اي مع مفرده مثله والعبد يعني الواحد حال كون ذلك الواحد مثله
اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو ارتد
بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله لبدله
اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض يراد بهما طهران او
حيضتان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للشمس والقمر فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا
جاز ان يجعل الام متمحضة بالام الاب لقوة التانيث فيهما ثم يأول الام بمعنى المنتهى
يحصل مفهوم تناولهما فيتحد اثنان فيثنى باعتبار فيكون معنى الابوين المستعملين
بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فلم يعتبر مثل هذا التاويل في
القمر ايضا بلا احتياج الى ادعاء التثنية للطهر او الحيض فانه موضوع لكل واحد منهما
حقيقة ويتناول بالمثنى به ليحصل مفهوم تناولهما فيثنى باعتبار قلنا لا سيما في
تثنية هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظي بينهما وهو

وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وهذا الاعتبار فيه تشبه الاعلام
المشتركة بجنسه او ادغاما وجمعا فيه مثلا اذا كان على الكثير باوله بالمتحرك بعده ثم يثنى ويجمع
وكذا اعمر اذا صار علما ادغاما لا اي يكن باوله بالمتحرك بعده ثم يثنى ويجمع ٥ وزيه بعضهم وقال
الاولى ان يقال الاعلام المكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها كما في تسميتها وجمعها بحرف
الاشتراك في الاسم لان اسما الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف السنة
قوله من حيث هي ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض
المواد مما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه لا يعلم من تعريف المثنى فقال والمقصور
اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسميا مقصورا لانه ضد الممدود
اولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كانت الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يدل كما لو كان في المسمى بالى وهو تالي اي والحال ان ذلك المقصور
ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فما فيه اسم للثلاثي والرباعي الذي بعده قلبت الفه واوا
اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخص الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل
ولا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او غير مجهوله وقد اصله كميان في من حيث جاسي مما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا
اصليه كانت كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فيا اي الفه مقلوبة ياء اعتبارا للاصل
فيما اصله ياء حقيقة او حكما وتحقيقا فيما زاد على ذلك ثلاثة احرف والاسم المبدوء
ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او لبه
ثبتت الهمزة في الاسم لانها تمام الكلمة ايضا لا تحذف ولا تبدل الى الجيد الترام او للتشكيك
من قرا اذا اشتبه وخص ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قرا وان كانت الهمزة
للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمراء بالفين احداهما للتانيث
والصورة والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت

الله واوا ويقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من حيث الاتيان ومنفي ان لا يتبع بين الفين
مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لقلتها ولهذا قلبت الواو همزة في نحو
اقتت وربما يجيء فيه حمراوان وتحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها
واوا ولا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزة
للالحاق بقرطاس وتنقلب عن واو او ياء اصلية كعلباء وزيدا ان اصلهما كساء وزيد اي فالواو
المذكورة ان جاز ان احدهما بثبوت الهمزة وبقاوها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن
واو او ياء ملحقة بالاصلية وفي الاخرى عن اصلية فشابهت الهمزة فرا فقلبت
في الصورتين كما في فرا وثانيهما قلبت الهمزة واوا لان هذه الهمزة في الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واو الترجمة الشريفة التي بينها ان اللام
من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في ردا الازدا ان بالهمزة او ردا وان بالواو
ولكن المشهور ردايا زايا فكان ينبغي ان يقول المصنف والاظهر الوجهان بغير لام
ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تسامحنا كثيرا في الثقات كالمفصل والمفتاح والكتاب
فما وجدنا فيهما اثر اعتمادكم باشتهارة غير ما وقع وشرح الرضي من ان يكون هذا
من اصل ياء وتحدد ونونه اي نون المثنى للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون ليتا مما مقام التنوين
توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج بينهما بيان وحذف
تا التانيث التي فيها ان لا تحذف عن آخر المثنى كجمزتان ومترتان وفي وايان على خلاف
القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كلا واحد من
الكلمتين وايان ليس لها تاء اتصالها بالاخرى بحيث لا يسمع يمكن الانفكاك كما بدونها
مثل مفرد وتا التانيث لا تتبع في مختوم وقيل خفي والى تتبعتلتان وهما التان في
خصيه واليه وان كانتا اقل استعمالا من غيرهما ولما كان حذف النون قاعدة

وقد قال لا يقاس عليه خلافا للكسائي فلا يسمع في بيان قاعدة
هذا الطلب بل تكون من
الشرط والى اخره من الى يجوز

مستمرة اي في نسابه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تا التانيث اذ ليس
لها فائدة يلزم وقفت على خلاف القياس في مادة بمحتومة فلهذا الى في نسابه بالفعل
الماضي **المجموع مادة** اي اسم دل **على جملة آحاد متفرقة** اي يتعلق بها القصد
في ضمن ذلك الاسم **بحروف مادته** اي بحروف في مادة المفرد هو الاسم الدال على واحد واحد من
تلك الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة **تغييرا ما** بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او تبديل
في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالحكمي في قوله بحروف مفرده اما مستعملة نحو قوله مقصود
او بقوله دل او لا مما على سبيل السائغ • في قوله سعير ما ظرف مستقر حال من الحروف وبحال
في قوله سعير ملحقا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف التا
فتعينت الكلمة بهذه الزيادة الصنعة لحرى وقوله مادة دل على اجماع جنس يشمل الجموع وانما الاجناس
كثير وبحال فاهاو لم يدل عليهما وصفا فيه يدل عليهما استعمالا وانما الجموع لم يقصد فيه
وبعض انما الفرد كالاثنين وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت انما الاجناس
فاذا قصدها ومقابلتها الجنس لا افراده • فقوله مقصودة واذا قصدها الافراد استعمالا
فبقوله بحروف مفرده وكذا بقوله بحروف مفرده خرج انما الجموع والفرد
ما هو الفارق بينه وبين مفرده • انما **وبجمع** ما هو انما جمع **يفترق على الاصح** بل الاول
اسم جنس وانما اسم جمع كالجماعة وقد علمت انما خالفان عن حد الجموع والفرق بينهما ان
اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين ومنها بخلاف اسم الجمع • فان قيل الكلام لا يقع على الكلمة
والكلمتين وهو اسم جنس قلنا قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا محذور في التزام
كون الكلام اسم جمع ايضا • وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال الجمع انما
الجموع انها اجاد من تركيبها بجامل وباقر وراكب جمع • وقال الفراء وكذا انما الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
نحو نكر ما الجمع والواحد فيه متفق بالصورة **جمع** لصدق الحد عليه فان النكير الماخوذ

قوله على جملة احاد قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسما
العدد في انها اسم من الاحاد جملة او متفرقة طابقه طابقه ما اثنين اثنين او واحد واحد اقصد حمل
قوله مادل على احاد بحروف مفردة • لكن يبقى التشبيه بهما
بالجمع قوله

لا يخفى ان مسلمين ليس
لانه ليس بكلمة بل هو كلمتين
مركب فاكتفوا بالاسم اعم
من الاسم حقيقة او حكما
وعد اسما لشبه الاشتراك

اطلاق الظرف المستقر على مثل هذا
حينئذ على ما حققه الشريف السيد الجرجاني
كما نقله الكشاف من بيان المتشابه
يكون متعلقا بمقدر تاما كان او ناقصا
والاحسن ويكون متعلقا بمحذوف
عليها هو المشهور من بيان المتشابه
هذا المعلق بحمل او حاصل وما يحمل
بالامر العام المقدر او الوجدان
طبقا نحو الاستقرار العام للمقدر
اضافات المعلق بالامر العام وهو اول نحو
الاكتفا بالقدر المشترك وهو اول نحو
حتى يجمع باسم جنس له واحد من لفظه
ليشمل نحو قوله على الاصح واما
جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع
بالاتفاق كما مستند كره ايضا ولكن ان كان
مطلق اسم الجنس ويجوز كبر مطلق اسم
الجمع وسيبويه على الاصح لان
تعبيره على الكلي الشامل
اختلافي والمعنى
لكن ما ذكره من التوجيه اصح واعذب
ولكن ان يحمل لفظه كنحو عمر واطلاقه نحو
ركب اشارة الى الوجهين والاصح
على الاصح لمشابهة
الجمل زوج الناقة والجامل القطيع
فالجامل جمع الجمل والباقر جمع البقر والراكب
جمع الراكب مثل تاجر وتجر

فيه اعم من ان يكون تحت الحقيقة او يكتسب التذكير فيه فهمه ذلك اذا كان مفرده اسمه فقط وانما
كانت جمعا فيه اشبه **وهو اي الجموع من غان فجمع وتكسير فانتبه** اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر
وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح **المذكر** **ما لمن اخره** اي آخر مفرده
واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع **او يا مكسور ما قبلها** في حالتي النصب والجر **ونون** عوض عن الحركة
او التنوين على سبيل منع الخلق **مفتوحة** لتغاير لحقه الفتحة تقلب الواو والضمة لبدل ذلك
الكسر او اللاحق فقط او مع الملحق **على ان مفرده** اي مع مفرده الواحد من حيث معناه
اكثر منه ولم يقل من حيث الكفاية ما ذكر في التنبيه • فان قيل اسم المفضل يوجب ثبوت اصل
الفعل والمفضل عليه ولا كثرة في الواحد • قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على
سبيل الفرض كما يقال فلان اعلم من الجماد واعلم من الحمار فان كان اخره اي آخر مفرده **يا**
ساكن غير ها كالقاضي او مبدلة كقاض **فيها اشتراك** اي الياء **وانون** جمع قاض فان اصله
قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياء سقطت لالتقاء الساكنين **وان كان اخره** اي آخر
المفرد لا بد جوز **منقوصا** اي الياء **محذوف** لالتقاء الساكنين **وانثى** بعد الحذف **ما قبلها** اي حرف
كان قبل الالف على ما كان عليه **مفتوحا** ولم يغير لبدل الفتحة على الالف **سيبطلون** في حالة الرفع
ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين **وشرط** اي شرط اسم الزيد جمعه جمع التصحيح
المذكر يعني شرط صحة جمعه **ان كان** ذلك الاسم **اسما** اي اسما محضا من غير معنى وصفية
فيه **فذكر علم** اي فكونه مذكرا علما **يخلو** من حيث معناه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك
لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بنا الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره
فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او انسان كالمرأة او واحد نحو اعرج

قوله فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر مبتدأ خبره قوله فالصحيح مذكر مجمع المذكر السالم تشبيه اي المذكر الى المذكر حيث لم يقل والصحيح مذكر فالاولى تغيير قوله فالمذكر بقوله فالصحيح مذكر اي اخره ضمة وقوله الذي يصدق على ملفوظ كالزيدين ومعنى فان قلت كيف يصدق الذي شان الياء فيه وجدت فيه يصدق ان يخفى الياء المذكور تلك يعني ان يخفى الياء بحذف النون لاجل الاضافة او بانه احدى الالفاظ الدالة على علامة الجمع وبصيغة وليست الالفاظ التي كانت على الذي كالرجل لان علامة الجمع فيه الالفاظ السالمين بين الياء والواو قوله احمد قوله واذا كان اخره اي آخر الاسم الواحد غير كان لاخر الاسم الواحد يجعله للاسم وقوله حذفت الالف اي الاخر بدل عليه قوله او مفردا ملفوظا على ان الياء وقد بدل المعتل او الفيد حيث مثل الالف من الكلمة دون الف ضمير وهو مصطفون قوله وشرطها اي شرط فان قلت اسم ازيد جمعه والفاظ جمعه الى الجمع لا يعمل لانه ذو جمعه والفاظ جمعه في قوله ذكر بعد الذكر لبيان الجمع وجمعه لانه ذو جمعه قال المحشي في شرح الذكر لبيان الجمع وجمعه لانه ذو جمعه

المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالمحض اما العرض فيه الشرط وفيه تحقيقان الثلثة الاول دخول الفا في جزاء
المبتدا اي لم يتضمن معنى الشرط وهو متعين عند الاخفش وثانيهما جعل الذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون كلما وليس في العبارة ما يعطيهما
شرطه بتقدير قوله لمذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول مذكر علم يعقل فالصيرورة اخرج المبتدا الا حكم الذي تقديمه يقتضيه وكان وجه
العموم مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه شرط الذي منعه في بحث خبر المبتدا واما اشار الذي من الحوال
هو ان مذكر المفعول كونه مذكرا وهو خبر شرطه بل تقدير علم يلتفت الى ما ذكره الذي من حيث الذي من ان ليس في العبارة ما يعطيه مفردا لانه
بقيد مع بقيد الجنسية اي لمذكر علم من حيث انه مذكر علم فقوله اي كونه مذكرا علما يعني انه لزم الفا الشرط المنوط بالمبتدا والخبر

قوله نحو اعوج علم للعرب في القاموس اعوج بلا لام فرس لبني هلال لا تنسب اليه الا اعوجيان كان لكنيته فاحدثه تسليم
ثم صارت اي بني هلال او صار السهم بي اركل المرشاة وفي نهج سي عصر هذه الامام واراد بالمذكر ما يكون مجرد عن التا
خلفه خطا او مقدر نحو طلحة او احاب عاد كره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله قد ذكر فيجر عن التا لي عنه نحو طلحة
وبه جل نحو سلمى دور قا على تجلية ولا يخفى ان الجوان متعين الشرط الاول كونه مذكرا لعمل حمل التذكير والعقل شرطا واحدا احدهما
انهما شرطان متابعة لما ذكره الكشي ان مبناه الفايدة الوثيقة دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه لكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت
حاشيه ولا يخفى ان ان المراد بالمذكر هنا ايضا يجب ان يكون ما لا يذكر بالمذكر سابقا والا لكان الكلام معلقا مع انه لو اكتفى من التذكير
هنا بالتجرد عن التا للزم صحة جمع جمر مثلا بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون ابتا التانيث اي مذكر غير مستوي صيغته

فلم للعرب ان لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التا سواء كان مقدرا او مقدرا يخرج
عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الجمع
بتلوين اللام وابن كيسان يجمعها • ويدخل فيه نحو زيد وشلبي يجمعان بالواو
والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التا لا الالف فالمنع من الجمع بالواو والنون لان الجمع
بالواو والنون لا يجمع من مذكر سالما
غلب واو انتهى من زيادة علامة التانيث والمقترنة بحذف وسق الفصحة بالهاء الرعاية
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر التصحيح وان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول فمذكر فعلى اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا بعقل لما مر والشرط الثاني ان يكون
ذلك الاسم الكاين صفة افعل فعلا اي مذكرا غير مستوي صيغة الصفة الكاينة ذلك الاسم بالجمع
مع المونث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلا مثل احمر حمراء للفرق
بينه وبين افعل التفضيل كافضل ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كاصل الدلالة
على الزيادة • والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستوي تلك
الصيغة الصفة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى
فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة كل
والفرق بين المذكر والمونث لا يحصل بالتا وغيرها • والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة تساويا الوصف مع المونث مثل جريح وصبور فيقال رجل جريح
وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتا فانه لما لم يخص
بالمذكر ولا بالمونث لم يحتاج ان يجمع جمعا مخصوصا بالجنسين بل اعتبارا يجمع جمعا مستويا
فيه مثل جريحا وصبورا • والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا لمذكر سابقا مثل
علامة كراهة اجتماع صيغتي جمع المذكر وما المانعة ولو حذفت التا لزم اللبس وحذف نون
اي نون الجمع للاضافة لما مر في التثنية وقد شذ يحرمين بكسر الياء جمع سنة بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جاء السماع بجمع ارض بتسكينها وانما لم يجمع شذوذها لانحفاظ التذكير والعقل

قوله وقد ادرج صاحب اللباب الهمال في اللباب بعد ان ذكر احتقاما من جمع الصحيح المذكر يعلم المذكر العاقل ووصفه وعلمه ذلك
ما لنظم واما قوله تا اسهم لي شاحدين فانه لما وصفها بالتحو والذي هو من صفات من يعقل احرا ها يجمعن من يعقل وكذلك قوله تا اسنا طايعين
والثاني ثالثا وجمع طايعين لثلثة او جه احدها ان الصوان والارض جمع في المعنى مجرا بالحال كذلك والثاني ان المراد اسنا ومن سنا طايعين
والثالث ان المراد اهل الصوان والارض واما العشرون الى التسعين مجمع جمع السلامة لوقوعه على من يعقل وما لا يعقل وعلب عليه من يعقل
ولبس بجمع عشر على التحقيق لان العشرة من اسماء الاعداد وهذا الاسم الاضمار وانما هو لفظ موضوع للعدد وما قبله وغيره مجموعة جمع
السلامة مجبرا لها من الوهن الداخل عليها عند الاماتة وهذه علة مجوز للموحد الاثر انهم يقولون في دم دمون وغير وابعضها مو
في التصغير وصحح الى الوجهين احدها التشبيه على حالة الاصل والثاني انها العلة التي استحقها في جمعها الاصلي وهو الاضافات وهذه
العلة استحقاقية لا موجبة فعند ذلك لا ينتقض شمس وقمر ونحوهما واما عليون فعلى انه جمع علي وهو المكرر وقيل اسم مكان
مرتفع كعشرين واما قنسرين
وبنين من العرب من يجريهما
عرس وسهم من يجعله بالياء
في كل حال ومعمل اللون حرف
الاعراب واما اللذين فصيغة
موجبة للجمع في كل حال ومن
العرب من يجعلها بالواو في
الرفع وبالياء في النصب والجر
وهو ايضا موجبة مبنية وفيه
جاء السلمين كسرنون الجمع
لالتقاء الساكنين كما جامع بلفظ
نون التثنية انتهى من الدرر

ونعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاستثنائيات فاخذه كليه احدهما
من الشذوذ مجمعا شيئين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ازمنين وامثاله فمن اراد تفصيل
ذلك فليرجع اليه **المونث** اي الجمع الصحيح المونث **ما لحق** اي جمع **اخره** اي اخر مفرده
الف وتا وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المونث **ان كان** مفرده **مقدرة** اي بذلك المفرد
مذكر فان يكون مذكرا اي مذكر ذلك المفرد **جمع بالواو والنون** مثلا يوم مزية الفرع على الاصل **وان لم**
يكن له اي لذلك المفرد **مذكر** جمع بالواو والنون **فالا يكون** اي شرط جمعه بالالف والتا لا يكون ان
مجردا عن التا التانيث لانه يقال وجمع جايضة جايضات فلو قيل في جمع جايض ايضا لخالفت
لزم الالتباس **والا** عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المونث صفة بل كان اسما **جمع**
هذا الجمع **مطلقا** اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات وجمع طلحة وزينب وفي
الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسما المونثة بتا مقدرة كنار وشمس ونحوهما من
الاسما التي بينها وبين مذكرها تغاير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتا بل هو فيما سمع كاسمات
والهندات وذلك لمخالفة هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا خاص لعلامة **جمع التكسير**
ما تغير اي جمع تغير **بناء واحده** من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بحسب الحروف الخارجة الزايدة وايضا المتبادر من
تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مضطرون فان تغير الواحد فيه
يلزم بعد حصول الجمعية • واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان
يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزايدة كما يدل عليه ما الاسماعية
المفيدة للعموم وقوله بتغيير ما وتنوين كان ذلك التغير حقيقيا **كرجال وافراس** او اعتباريا
كذلك كما مر **جمع القلة** وهو ما يطلق على ثلاثة فصاعدا **افعل** اي جمع
يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس **وافعال** اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع
فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي **وافعلة** كارغفة جمع رغيف **وفعلة** كغلمة جمع غلام

قوله ان التغير في الفرق غير تحرير الذي هو المتبادر
والالم يتناول نحو فلك اذا التغير الاعتباري
المتبادر الا ان يقال لا مزية لا من حيث
باعتبار الظهور والضرر
الاول دون الثاني فيرد على ان التغير
ايضا باعتبار الامر اللاحق فيرد على ان
الاولين ويكون الفا الاولين لا الاخيرة من زيادة
في اول الكلمة الا ان يقال لا يتكرر
لكن فيه التغير باعتبار الاحيق
ثانيا بعد ان كان الثبوت وغير ورد حرف
بين التكسير وان كان اولا والعمل بالثاني
بالتغير باعتبار الاحيق متصلا والنون
الاخير اذا ورد هو الجمع
بالواو والنون فقد الجواد
والنون

الجمع الصحيح

والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان الجمع
الصحيح جمع كثرة لدلالتها على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر
مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود اقراء

المصدر اسم

الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب
والمشي او لم يصدر كالكبول والفضل الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد
اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة
فمثل القادرية والعالمية ومثل دليلا لعدم مجانسة ما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
الاخير ان مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ديني عدده الى
اثنين وثلاثين كما يرى في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد بمعنى الثلاثي المزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي يتاتى كما يعرف كلية ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل
ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اكرم اكراما واستخرج استخراجا اي غير فعله عاملة في علم
الضرب ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المستوفي قال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد
عمرا امس وحال كونه غائبا اي غير ما من سيقا كان او حالا نحو اعجبني اكرامهم عمرا وخالدا
عبدا الان وذلك لعدم المناسبة الاستقبال بينهما لا باعتبار الثبوت فلهذا لم يشترط فيه الزمان
كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن منفوخا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله انما بالقطع
بشرط بان لا يكون معمولا مطلقا فانه اذا كان معمولا مطلقا فلا ينبغي حكمه ولا تقدم
معموله اي معمول المصدر عليه لكونه في تقدير الفعل مع ان شيئا من حيز ان
يقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكن ظرفا
مفعولا له ما لم يتم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المعنى والمجموع قياسا على الوجه لزم
اجتماع المثلين في الجملتين نظرا الى المصدر والفاعل • ولما كان تثنية الفعل وجمعه

تعالى العلامة التفتازاني في التلويح
اعلم انهم لم يعدوا في هذا المقام
بين جمع القلة وجمع الكثرة
قبل نظاهر على ان التفرقة
بينهما انما هي وجانب
الزيادة بمعنى ان جمع
القلة تختص بالعشرة
عما دونها وجمع الكثرة
عشر مختص بما فوق
العشرة ثم قال وهذا
اوفق الاشتقاقات
وان صرح بخلافه كثير
من النحاة

نظرا الى المصدر والفاعل • ولما كان تثنية الفعل وجمعه تاجذين في الحقيقة الى الفاعل وكذا
في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها ما يلزم في خلاف المصدر فان له في تثنيته
وجمعه وتانيثه ما يلزم فيه بينهم الاشتقاق اذا كان ازيد لم يكن مضمرا فيه بل
مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على ما يرجع شارح زبد اجاعل ولا يلزمه
ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان التثنية
الى فاعلها غير ملحوظة في مضمرها فلا يتوقف بضمير مضمرها عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وجوز اضافته الى الفاعل مع ان عمله منونا اولى لانه اقوى مناسبة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يعاد اي المصدر الى المفعول سواء كان
مفعولا به او فيه او مفعولا له على وفق بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم
الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي باللام التعريف قليل لانه عند
عمله متاب زبان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر
المتاب به ولكن يجوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقحم به فيلزم ان في العنوان شيء من
المصادر المقرونة باللام عاملا لا في اعمال او مفعول صريح بل قد جاء عاملا ما لا يحرف الجر نحو لا يحب الله
الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا مفرغا من غير اعتبار ايراده من الفعل ما عمل الفعل
من غير تخيير ان يكون المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي سواء كان الفعل
مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا او انه كان اي المصدر مفعولا
مطلقا وانما يعمل لانه اي ان الفعل وضعا كان حدثا فعله لا ربما نحو شتان ما زيد وعمرا
وهذا الى كلمة وحه نحوي قد صرح الى الثاني في سيبويه و
وجه الى فوجهان اي نحو زيد وهما عمل الفعل لا مانعة في عمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
قد عرفت ان عمله للنيابة لا للمصدر به فهذا التوجيه ليس توجيه شرعيا
للمصدرية وعمله للنيابة وفي قوله فوجهان وهما وانما قضيا من فتح المصدر اي ما لم يكن مفعولا
مطلقا وما كان اياه بالجملة المفرغة لبيان تفصيل احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم
الاول اكثر واظهر فلو اخرت من القسمين لزم تفكيكه بالقسمين على ما هو

اسم الفاعل ما اشتق

اي اسم اشتق مرفوعه اي حدث موصوفا بذلك المعنى اي الاسم لمن قام به اي الفعل به اي بالفعل قيام صدور الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان اسم الجوهر يذكر بلفظ ما ولفظ من فقد التغليب بمعنى الحدوث يعني الحدوث حدوث وجوده وقيامه به متعلق باحد الازمنة الثلاثة قال المص وشرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المجرد وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به قاميه يخرج منه الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله معنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضع ما على ان يدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون مشتقا لمن قام به ويكون من قام به هو تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فيقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر النحاة في المقيس لجواز اسمه واسنده واخراج اسم التفضيل الى قوله معنى الحدوث كما اشبه اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يشعروا ان الاشتقاق يتضمن معنى الوضع كما عرفت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وتحقيقه ان صيغة المبالغة على هذا القيد تخرج من التعريف ولا يبعد ان يكون ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة التنزيه ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صيغة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كخشن واجش ومنحار وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل وزن فاعل وشبهه ثلاثيا

من مزيد فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارع مضموما او لا مع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في متفعل ومتفاعل ومنفعل مثال يدخل فيها وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة شرح فيما وصفت موضع حرف المضارعة المفتوحة والمراد فيه متفاعل مفعل مخرج مستخرج كان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فيكون لكل واحد من تسمى الميم مثال يكون لكل من تسمى الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكان فعله يتعدى كالظرف والحال والمصدر والمفعول به والمفعول له ومعه وسائر الفضلات كذلك يتعدى وهو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي بشرط عمله من معنى هو زمان الحال او الاستقبال والاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يجاوز معنى الزمان كضارب غلامه غدا الان او غدا والمراد من الحال والاستقبال اعم من ان يكون حقيقيا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هيهنا وان كان ماضيا لكن اريد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل معنى الفاعل الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على ما بعده اي على المبتدا به وهو المبتدا او الموصوف او ذو الحال المعنوي فيه حينئذ الفعل من كونه مسندا الى ضمير يعود به ضارب ابوه وجا الضارب ابوه وجا رجل ضارب ابوه وجا زيد ضارب ابوه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كالا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاراد ان ما يشبه الفعل نحو ما قايم زيد وما قايم الزيدان وما قايم زيد وما قايم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي الى اثنين اي لاثنين من المفاعيل بالاستقلال

الذي فيه الاستمرار ولا بد ذكر مفعوله **وجب الاضافة** اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله **معنى**
اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس **خلافا للكسائي**
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يجعل عمله سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
ويجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها ومذهب الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد وقد مر الجواب عنه **فان كان** اي لا يتم الفاعل **معمول اخر** غير ما اضيف اسم
الفاعل اليه **فهو مقيد** اي فاضافته بمعنى مضارع لا يتم الفاعل **نحو زيد معطي عمرو درهما امس**
فدرهما منصوب باعطى لا بزيد فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما
فان دخله اللام الموصولة على اسم الفاعل **استوى** اي جميع الازمنة وتقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل فعلا بالحقيقة
عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكن لصفتهم ادخال اللام عليه **وما وضع منه** اي من اسم الفاعل
للمبالغة اي الفعل المشتق منه **كضراب ومضروب ومضراب** بمعنى كثير الضرب **وعليم** بمعنى كثير العلم **وقدير** بمعنى
كثير القدرة **مثله** اي مثل اسم الفاعل والفعل واستيفاؤها ما استوفيا به عمله هذا على تقدير
ان يكون صيغ الفعل المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى
هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة
نحو زيد ضارب ابوه عمرا الان او غدا وما فيه معنى المبالغة باب شاب لما فات شاب
من المشابهة اللفظية **والثنى** من اسم الفاعل وما صيغ منه للمبالغة **وكذا الجموع** منهما صحيحا
كان او مكسرا **مثله** اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لجريانه تعرف حاله الى
صيغته المفردة من حيث دخولها بالحاق علامتي التثنية والجمع نحو قولك الزيدان ضاربان او الزيدون
ضاربون عمرا الان او غدا او امس والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون
الان او غدا او امس **ويجوز نصب ذي النون** اي نون المثنى والمجموع **مع الجر** في معموله بنصبه على

قوله فان دخلت اللام الموصولة فيه
اللام الموصولة احتراز عن اسم الفاعل
التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل
لا يعمل عن شرط من شرائطه
العمل صرح به الرضي والاعلى
ان قوله فان دخلت اللام
اشتمالية في معنى من يقول
يشترط معمول الحال والاستقبال
والاعتماد على ما حققناه فان
اللام الموصولة داخل في
الصاحب وقد لا يتنبه
على انه لا يكفي الاعتماد على
الصاحب فانه يتنبه على ما
لا بد من تحقيقه وهذا المقام
ان اسم الفاعل والمفعول
يعملان بالنيابة عن الفعل
وشبهه لا كالفعل وهو مجاز
وهو اسم الفاعل من هذه الا
فجال تجوب القوي بالجوكر
زيادة جامع اعمالها ايضا
فيقال جاءت بان زيدا قائم
ولا يقوى العمل الا اذا
اذا قدم موجود لو فيقال
لو يدصر بك كذا جاء زيد
تعلق وما فيه من معنى المبالغة
ناب صيغ صفات كاتن يكون جاريا
الفعل فكما يكون جاريا
المشابهة اللفظية لعمله
كما يكون لمعنى المبالغة
لا تفيدها وزنه لو جد على وجه الكثرة
الاتيان بخبر معه فقيد الظرف
الاتيان بخبر معه فقيد الظرف
وجهة الشبه مدخلها
لتفاصيله الواحد الذي
كان اسم الفاعل شابه الفعل
وربما هي الكثرة تكونه
ثم فرق الواحد منها

المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفهما واجب **ومع التعويض كثيرا** معمولا
له بالحذف اي يجوز حذفهما لوجود هذين الشرطين لعدم التعويض لطول الصلة
كما في قوله من قرأ المفتح الصلوة فيتعين الصلوة على المفعولية ولما على تقدير التنكير كقوله تعالى
لذائقوا العذاب اليم بالنصب فيهما فيتعين لان تم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة
جملا اعتماد عليه

اسم المفعول هو ما استوى مع فعله

اي حدث
موصوفا بمن وقع عليه اي الذات تامر حيث وقوع الفعل عليه فهو ضرب موصوف الذات
وقع عليه الضرب واعتذار اقامة من اسم ما استوى من اسم الفاعل فقوله ما استوى من فعله
بجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله من وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا استوى صيغ لتفضيل الفاعل او المفعول فانه
شتق من الفعل موصوف بزيادة على الغير وذلك الفعل واسم المفعول موصوف بمن وقع عليه
الفعل فقط **وصيغته من الثلاثي المجرد** له **مفعول ومن غيره** اي من غير الثلاثي المجرد **على وزن اسم**
المفعول بفتح ما قبل الآخر بحذف الفتحة وكسرة المفعول **كمخرج** بفتح الراء **ومن** اي مثله وحاله **في العمل** اي
عمل النصب **والاشتراط** اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على مبتدأ او الهمزة او ما
كاسم الفاعل اي مثل نيابته وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فيرفع ما يقوم
مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول اخر ينصب على نفسه **نحو زيد مدعو عليه ذهبا** الان او غدا
والمعطى عمرا درهما الان او غدا او امس

الصفة المشبهة

باسم الفاعل من حيث اعرابه وتجمع وتذكر وتؤنث **ما استوى مع فعل لازم**
اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين **لمن** اي لما **قام به** اي بمعنى الحدوث
عن قيام وذهاب بما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة
مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء وعند الاستقاق كرجيم فانه مشتق من رجم بكسر
العين بعد نقله الى رجم بضمها فالاصل رجم الامر رجم بضم الجيم اي صار الرجم صفة له

الصفة المشبهة

الكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع
فيصح منه نحو فاضل وطالق لانهما بحسب اصل الوضع لحدوث عرض هما الثبوت بحسب الاستعمال
ومتبعتها اي متبعة الصفة المشبهة مع اختلاف الموصوف مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل
الذي هو من اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يحتاج صيغته من متبعتها على هذا الوزن قطعا
على حسب الاتباع اي كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن
ومخالفة او ضمنه لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما يتبع وخص مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة احتراز هما باسم
الفاعل لكونها مشبهة به ولكن يكون عند المشابهة اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وبطل
عمل فعله بها بطل اي من غير استرابط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيهما لان
اللام الداخلة عليها ليست موصولة بالاتفاق وتسمى شبيها اي جعلها قسما وبيان حكم كل قسم
وتبين كل قسم مثله لانه ابتداء فحكمه وبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او
مجردة منها وعلى كل من التقديرين معها اما مضافة او ملتبسة باللام او مجردة منهما اي عن اللام والاضافة فهذه
هذه الاقسام ستة خامسة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة
في كل من هذه بينا اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صار
اقسام متابعها عشرة هما خامسة من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول مرجحة الاعراب
في الاقسام الخامسة من قبيل فاعل في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة والصفة على التشبيه اي تشبيه معمول
الصفة بالمفعول به في المعمول المعرفة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز
في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع
وقال الشارح الرضي والاولى المفضل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه ونصبها
اي نصب هذه الاقسام وفهم امثلة جزئية فلنا حسن وجهه بنون الصفة ورفع وجهه الفاعلية
ونصبه على التشبيه بالمفعول به وبحذف النونين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلاثة اي ثلاثة

امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا
ونصبا وجرا وكذلك ايضا هذا التركيب لكونه امثلة ثلاثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة ثلاثة امثلة ثلاثة الحسن
وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية ونصبه بالتشبيه بالمفعول به
وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة
لان الامثلة السابقة كانت الصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام والحسن الوجه
بالوجوه الثلاثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول
تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني قيدي وعكس الترتيب
في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها يختلف فيه رئيسين
الاتمام فصحيح بخلاف ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو اشجعه او
واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خصوصا الان الحسن في الصفة
المشبهة اما بحذف النونين او الى الحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا والاحسن فيه بين احدهما ثم وما بينهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف
بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان
كانت لفظية مفيدة للتخفيف كما في الصورة الشبيهة عكس المجرد من الاضافة والثاني في فوق
كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح وندرة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لتفيد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن

منه ويقبح ان يقتصر على الهون التحقيقيين اعني حذف النونين ولا يعوض لا تقطيعهما مانع لمجا
وهو حذف الضمير مع الاستتار عنه بما اشتكى في الصفة والذي اجازها بلا قبح انظر
الى معقول يتبين التحقيق والحمل وهو حذف النونين والثواني من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت
منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي ثمانية عشر قسما ما كان فيه ضمير منها اي من تلك الثواني ما في
الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه نصب المفعول والحسن الوجه بجره • وحسن الوجه
نصبه • وحسن الوجه بجره • والحسن وجهاً • وحسن وجهاً • وحسن وجهه بجره • واما في المعمول
مثل الحسن وجهه • وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان الجموع تسعة احسن لان الضمير فيه يعود
الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضمير منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول
مثل احسن وجهه • والحسن وجهه • نصبه فيهما هو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه
غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام
الحسن الوجه • وحسن الوجه • وحسن وجهه • والحسن وجهه • برفعه فيهما قبيح لعدم
الرابطة بالموصوف لفظاً • ولما كان وجود الضمير غير ظاهر والصفة مثل ظهوره في
المعمول احتيج الى قاعدة تظهر بها وجوده وغيره فقال وسمي رفعت معمول الصفة بها فاعلا
ضمير بها اي في الصفة لان معمولها حاصل فاعلها فلو كان بنفسها ضمير يلزم تعدد الفاعل
نحو اي ذلك الصفة كالفعل وكان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك
تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم يرفع معمول الصفة بها بل نصب
او جر فيها ضمير يعود الى الموصوف ليكون فاعلا فتثنى اي الصفة بتثنية الموصوف فتقول هذا محمد
وجه او حسنة وجهها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف بتثنية مثل الزيدان حسنا وجه
وحسنان وجهاً وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسن
وجهاً وانما الفاعل والمفعول غير اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول
الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فان بني اسم

المفعول

المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل المشبهة
وفيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر وفي فعلان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ونيابتهما
ويضافان اليهما مفعول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا
متعديين لا يكون اضافتهما الى اليهما ولا نيابتهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا
مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب
او فاعله لشبهه بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطي ومفعول اول اقيم
مقام الفاعل ونصب لشبهه بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثال الصفة
المشبهة المنسوب نحو زيد نبي الاب من فوقها ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي كثبت من فعل قام به الفعل او وقع عليه كالتقسيم
لقيد شمول فتبين اسم التفضيل اعني ما جا الفاعل وما جا المفعول زيادة على من في اصل ذلك
الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف
مستقر اي الموصوف ملتبس بتلك الزيادة وقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله موصوف
يخرج اسما الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة لا اعتبار في ذلك الا اسما
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل
من حيث صيغته فعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيه خبر وشرط لكونها
في الاصل اخبر واشرط فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اي اسم التفضيل من جيدت ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه
اذ البناء من الرباعي المجرد والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام جزء فيه متعذر لان هذه
الصيغة لا تنبع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فاحترز
اذ مشتق من الرباعي والثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة محتملة ان تكون
تمام ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف اصل المزيد

قوله ليس بلون ولا عيب يعني ان يقول ولا جلد لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين بل للتفضيل بل للتفضيل قال الكوفيون كل من البياض والسواد الذي هما اصل الالوان وقال البصريون بما جاء منهما شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم جاء ابيض من اللبن عصام

قوله فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد واللام للعهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد ان الضمير في ليس يعود الى الثلاثي المجرد بل اخص منه عصام

فيه اما من قوله او من زائده او من تجاوزيه فلا يتبين بما هو المشتق منه فلا تتعين المعنى

ليس بلون اي ثلاثي مجرد ليس بلون **ولا عيب** ظاهري **كابيض منهما** اسق **فعل لغيره** اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو استوى اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس المزيد وحمزة وعوزة او زائد الحمرة والعور هذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناء وعلى افعل التفضيل وهو كذلك لان زائد له على ثبوت مطلق الصفة متقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاول واقعة الوضع الطبع **مثل زيد افضل الناس** فان الافضل استوى مثلا في مجرد لين لون ولا عيب وهو الفضل **ما قصد به غيره** اي غير الثلاثي المجرد بان يزاد اذ يدل على ان لا يجد زيادة فيه على غيره **توصل اليه** اي الى غير الثلاثي المجرد بان **مثل هو اشد منه احمرارا** للتالي الى به فيه **وما ضا** مثال للون **وعما** مثال للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه قبح على هذا التقدير اشتقاق اجهل على هذا التقدير وانه لا فرق بين الجهل والبلادة والجهل لكنهم نحكوا ابلد وزنه وبنحو اجهل من هيئته والجواب بان المراد بالخلق ما يبدو من اثر البلادة والظاهر كانحنى عن ابن هيئته من غلظ جفن وغطام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها اشتى ولا اصل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فقيل مناسبة من حق ابن هيئته فانه يقتضي جواز اشتقاق اجهل من حق لا يكون هذا الظهور ثابتا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثر جهله وبلادته ظاهرة على سبيل التردد ولا تتردد بذلك عاقل ع والشارح الرضي عبد احمد من قبل الابد حيث قال وينبغي ان يقال يعني من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجهل **وفاقا** اي قياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه **للفاعل لا للمفعول** فانه لو اشتق لكله منها قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشتقاق **وقد جا للمفعول** على خلاف القياس في مواضع قليلة **نحو اقدر والوم** لمن هو اتبه مقدورية والوم **وعلى هذا القياس**

قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اشكل حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما مجرد المضاف اي قصد احدهما وثانيهما جعل ان يقصد محذوف المضاف اي ذو ان يقصد والشارح اشار الى وجه يقوم اي احدهما زيادة موصوفة المقصود به وكانه جعل ان يقصد مصدر امضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف عصام

اشتق واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل **على احد وجهين** وهي استعماله بالاضافة او بمن او اللام على سبيل الاستعمال الحقيقي فلا بد من وجه مما لان وضعه لمفضيل الشيء على غيره فلا بد من وجه مما لان وضعه لمفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر العين الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فمن في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار بالام الى معين سبق المفضل عليه مذكورا قبله لفظا او حكما كما اذا طلبت شخصا افضل من زيد قلت عمرو والافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد عمرو فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا بتقدير فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او مقترنا باللام نحو زيد الافضل ولا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل منه والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله

ولست بالاكثر منهم حصى ... ولنا العزة بالكاثر

فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وقد يحذفون عن الكلام ايضا لقرائن الغرض نحو زيد افضل لان علم المفضل عليه وقد يضاف اسم التفضيل الى نكرة نحو زيد افضل رجل وكون ان يقال في مثله ان المضاف المحذوف هو المضاف اليه اي اكثر كل شيء والمعنى محذوفه اي اكثر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به ان احدهما زيادة موصوفه المقصود به **على من اضيف اليه** اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لارتفاع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل **فيشترط** في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه **جزءا منهم** داخلا فيهم بحسب عموم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الاراده لان المقصود من استعماله هذا تفضيله بمقتضى موصوفه على مشاركيه في هذا العموم العام **مثل زيد افضل الناس** اي افضل مشاركيه في هذا المعنى النوع **فلا يجوز** بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة

توهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق عن الزيادة على جميع من سواه صرح به التفتازاني الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا ما يتبادر منه تفضيله عليه مطلقا

اي ثاني تفضيله زيادة متصفة به مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف عليه وحده ويصاغ اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كاضافة شاير الى شاعر نحو مضارع مضرو وحسن الوجه مما لا تفضيل فيه ولا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز هذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو زيد اكرم بني تميم وعلي اعلم الطبيين لطاهرين وتلم افضل قريش اي افضل الناس من قريش وان تضيفه الى جماعة من جهة اخرى داخلا فيهم نحو يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوته وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواه بعد تأمله وهو مختص ببغداد او مسكنه وتحوزني النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل ان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مثنى نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا اشارة الى ان افعل من الذي يستوي فيه الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لما هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افاضلهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته لما فيه الالف واللام في كونه مفردا واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والمعرف باللام منه فلا يطابق فيهما اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لازوم مطابقة الصفة لموصوفها مانع عدم قيام المانع وهو امتزاجه من التفضيلية لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم اسم التفضيل الذي استعمل من مزيد مذكر لا غير اي لا غير المزيد المذكر كذا هم يحرفون ادراة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باوتيان امتزاجه من التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل اي اسم مظهر

الرفع بالفاعلية نفس به الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بالاشرط لان العامل في المضمر يعود لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص الفاعل لانه لا يستغل المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل الذي نعل الناصب لذا قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من يضل عن سبيله واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما ما رجحه من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم ان كنا والتمييز نحو زيد ما يحاول اعز منك الفعل ايضا نحو زيد اعز ديناً وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو انما يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه والزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بلا ينثى ولا يجمع ولا يؤنث بعد استعماله مستلزمة عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا نسبيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو اي الوصف صفة مشترك بين ذلك الشيء وغيره مفضل ذلك المشترك باعتبار لازم اي باعتبار تعيينه بذلك الشيء الذي اعتبر اولا في نفسه اي نفس ذلك المشترك باعتبار عم اي باعتبار نفسه بغير اي غير ذلك الشيء الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه مسبوقا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا مسبوقا نحو مارأيت رجلا احسن في عينه اكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي نسب له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لسببه ليحصل له مناسبة بحيث غلبة ويحتمل له مظهر يعلق به ذلك الصاحب حتى يتميز عما له فيه كالصفة المشبهة لاحتياط زيتها عن زيد اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر سببه سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وزيد ضارب ابوه عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المشترك مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك مارأيت

رجلا احسن كحلا عينيه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل المحفوظ مطلقا
المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلائم على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو المغايرة بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليتوصل اخراجه عن المعنى
التفضيلي بالبقاء كما سيتضح فايدته ه وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه
منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله كما قلنا اذ عند كونه مثبتا بمعنى الفعل لانه
اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا الكلام في الموارد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة
محتملة بين احد امرين ان يكون احسن مثلا لا يبقى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل
توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة ومفيده انه ليس حسن كحل زيد عين رجل زائدا على كحل
عين زيد فيبقى اصل كحل عين زيد بحاله مثبتا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه
والمساواة ثابتة بتمام المدح ويرجع المعنى الى ان حسن كحل عين رجل واحد الكحل دون حسن عين زيد
فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وايهما ان يجعل احسن بل يبقى عليه مجردا عن الزيادة عن ولانا
نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة
او بكونه دونه والقياس كونه دونه لانه يناسب المقام فيرجع المعنى الى مارايت رجلا احسن في عينه الكحل
حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يجوز ان يقصد
نفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزيادة على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا
نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزيادة فانتفى الزيادة ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل
عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كاف لمدح المقصود فان قلت لو كان نفي الزيادة التفضيلية
بالنفي يشعر جواز عمل اسم التفضيل والظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل مارايت رجلا افضل
ابوه من زيد حايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل
عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان لا يكون المفضل
والمفضل عليه متحدين بالذات وفي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال الباعث

قوله وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا الكلام في الموارد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة محتملة بين احد امرين ان يكون احسن مثلا لا يبقى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة ومفيده انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل كحل عين زيد بحاله مثبتا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة ثابتة بتمام المدح ويرجع المعنى الى ان حسن كحل عين رجل واحد الكحل دون حسن عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وايهما ان يجعل احسن بل يبقى عليه مجردا عن الزيادة عن ولانا نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس كونه دونه لانه يناسب المقام فيرجع المعنى الى مارايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يجوز ان يقصد نفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزيادة على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزيادة فانتفى الزيادة ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كاف لمدح المقصود فان قلت لو كان نفي الزيادة التفضيلية بالنفي يشعر جواز عمل اسم التفضيل والظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل مارايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان لا يكون المفضل

زيد احسن منها الخ كان اصله ما رايت عينا احسن منها الكحل من عين زيد فلما ذكر عين زيد مدبرا
عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقدير ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في احسن الكحل احسن منها
الكحل من عين زيد او نقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن منها الكحل منه في
غيرها ويفهم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره واما جعل
هذه الصورة وان لم يكن بينهما فضل ظاهر لو رفعت افعل بالابتدا لانها فرع الاول ولان
من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مررت ولا ارى منصوب على انه مفعول
مقدر بعد وفي اي وقت ما رايت كعين زيد الى احسن قولا مماثل قول الشاعر ولما ترك درك
البيت ليكون مبتدا بما هو مبتدا المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة
في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واذا يلوح موجودا لانه كان في مقام بيان الاحتضار في المثال
الذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله

مررت على وادي السباع ولا ارى ❊ كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تنائيا ❊ واخوف الا ما وقى الله ساريا

كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع وقدم واو السباع واستغنى عن
تانيثه ٣ الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص من ٣ الى الابل عرفا ❊ والتنائية مصدر تنائى
اي كالبعيد من نحى او نحى وهو الكث والتنائي وساريا من السرى وهو السير في الليل ❊
فقوله اي اما من رؤية البصر او من رؤية القلب على الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه
قدم عليه ❊ وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين
حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل
صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور تنائيا به اي واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه
صفة له وتنائيا تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تنائيا
واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب

منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما دل مصدرية وساريا اي السائر ليلا مفعول في
والمنشي مضرع اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وفاة الله سائرا بقوله
مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيه والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين اخاطبه بالفلاة
واديا يكون موقت الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف مني
وادي السباع في كل وقت الا وقت وفاة الله السائر ليلا في الليل فيه عن الافات والحال
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت
بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولو عبرت

المستدل كلمة اي اقسامها الثلاثة ولما قسم

علم من دليل الاختصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر تبيان الاقسام بتعريفه
فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل**

ما دل

اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في معنى ما دل معنى الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويكون
انحاء للمعنى ينتهي الى معنى ذي ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية لكن انطباق
ما دل في تعريفه لانحاء الصادق الى ما دل كالاسم ❊ **اعلم ان الفعل** مشتمل
على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل
ما دل لا شك ان النسبة الى فاعل ثما معنى خرج هو له ملاحظة طريقا فالاستقلال بالمفهومية فالمراد
بمعنى في نفسه ليس الا النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان بغير ان يكون الزمان به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل هو اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن المعنى وخرج بهذا القيد الحرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا بلفظ الزمان ❊ في الفهم عن اعظم الدلالة عليه فهو مفعول
بعد صفة المعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل ويقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها لا تدل
على الزمان ذاتا وعادتها كما سيتبين ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان كعسى وكاد لاقترانهما

المضارع وما أشبهه

اوتقدير اكرتوا **المضارع وما أشبهه** اي فعل اسم **الاسم ما جرى** نائب اي حال كونه ملتبسا باحد حروف أتين في اوله اي الحروف التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون **لوقوع** اي لوقوع ذلك الفعل **مشتركا** بين الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم بين المعاني المتعددة كالعين **وخصصته** بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا او لتخصيصه بواحد من معاني الحال والاستقبال **بالسين** فانه للاستقبال البعيد **وسوف** فانه للاستقبال البعيد كما مر لا ان الاسم يخصص احد معانيه بالجر بعد التنوين بواسطة العوامل واما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يتم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة والمشابهة مشتق من الضرع كان كلا الشبهين يرضعان الضرع الواحد وهما اخوان رضاعا **فالهمزة** من تلك الحروف الاربعة **للمتكلم** مفرد او مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب **والنون** اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكلاهما ساكنان من اثنين يجب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا **والتاء** للواحد **والياء** للواحد **ولو تبين غيبة** اي حال كون الموت في الغيبة عايبات او ذوي غيبة **والياء للغائب** اي لغير المتكلمين المذكورين وهما واحد الموت ومثنا وجمع عاير اي عاير المتكلمين المذكورين هي اصل بالجر على البدل من الغايب لانه وان لم يصر الاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهي في قوة المعرفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة الثاني وخرج بقيد وقوعه وحروف المضارعة **معهودة** اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصليه كيدحرج او لا كيخرج **وفيما سواه** اي فيما ليس ماضيه على اربعة احرف او خمسة مثل يتدحرج ويستخرج ويخرجها **وكسر ما على اربعة** اي غير المضارع لعدم غلبة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا يعرب المضارع مع انه تعليل قوله **اذا لم يتصل به نون تاكيد** بقيد كانت او خفيفة **ولا نون جمع مونث** لانه اذا اتصل بها يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب فيهما يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل فيهما لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا

قوله او لتقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث الحدوث اذ لا معنى معه لتقليل الفعل الاصطلاحي او حقيقته فلا يصلح قوله ويفهم من ذلك لا يخص الا اي الفعل قلت كانه اراد بقوله لتقليل الاصطلاحي واراد بقوله لتقليل الفعل تقليل مدلول الفعل الا ان الظاهر ان يقول وسمي ذلك لا يخص الا قيد بالصيغة فتامل

به يجب الوضع ويضاف على المضارع اذا اقترن باحد الاربعة الثلاثة لوجود الاعلة في الاسم ولانه متى يجب في كله وضع يوجد وان عرض الاستراك من بعد الوضع **ومن خواصه** اي من خواص الفعل **دخول قد** لانها انما تستعمل لتقريب ما مضى الى الحال او تقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يحقق الا في الفعل **ودخول السين وسوف** لانهما لا يدخلان الا على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد **ولحوقه** لانها وضعت لما في الفعل كلم ولما او لطلبه كالامر او الاخبار عنه كالامر او لمعنى الشرط بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يصح الا في الفعل **ولحوق تاء التانيث** فقط على دخول قد ولما خص بحوق التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يجوز الا بالفاعل والصفات استغنت عنها بما يجمعها من التاء المتحركة الدالة على تانيث فاعلها ولا يجوز الحق بالفعل **ساكنة** خالية عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها **بحوق نا فعلت** اراد نحو نا فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه نا فعلن ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بالفاعل والفاعل ما يكون بالفعل وفي وقعه وخطر فيه عنه بمنع احد ان يعني الضمير يخرج عن الضمير والاستدلال بمحض البارز بالمنع لان المستكن لطف واخفى فيه بالمعنى المتوهم ولا يدرك

الماضي ما دل

اي فعل ليجب الوضع فانه المبادر من الدلالة **على زمان مضى** الخاص الذي انت فيه قبله انه تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما هو يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما دل عليه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع بحسب مثل اسس وبالدلالة ما صوت لوضع فلا ينتقض بنقد بلم يضرب وجعل من مضرب مثل اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته مثلا **مبني على الفتح** بتقدير اتحد وجه اي هو يبقى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو زيد لما بنيا على الحركة دون الكون الذي هو الاصل في المبني فلما بعينه المضارع ووقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب ومن طا وخلو بعد ان فهمي من مبني في موضع ان يضربي او زيد واما الفتح فلانه اخف الحركات **مع غير المعتل الآخر** فانه مبني على السكون معه نحو من اسس كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله ولما فيه الضمير المرفوع المتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه يبنى على الفتح **ومع غير ولا** فانه يضم مفتوحا لمناسبتها لفظا كضربوا

قوله مبني على الفتح اجتمع الزمانان التقدم اجزاء الزمان ثانيا اجزاء الزمان الذي يجامع وهو التقدم الذي يجامع فيه المتقدم اجزاء الزمان بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور والتقدم بالذات ناهض بين العلة التامة والمعلول والتقييد العلة التامة والمعلول مخاطب علم اجزاء وتفهمه مخاطب اجزاء ولزوم ان يكون الزمان اجزاء الزمان انما يندفع لو كان مناه التناسي المتقدم بحسب الذات لا بالتقدم بالزمان لكن منشاه ان قيل الازم الطرفية فهو متعلق بحادث وهو متقدم على زمان ما وهو متقدم على زمان ما وهو متقدم على زمان ما فيلزم ان يكون الزمان متقدما على زمان ولا يلزم ان يكون الزمان متقدما على زمان الا بتسليم لفظه قبل لفظ متقدم ثم متقدم على زمان ما فيلزم ان يكون الزمان متقدما على زمان ما فيلزم ان يكون الزمان متقدما على زمان ما فيلزم ان يكون الزمان متقدما

لشابههما نون جمع المؤنث في لما مضى والاعراب وفي الامر نون تشاركه الامر فيهما وجزم
بحذف النون بالامر فاضرب منه وهو عند النحاة سالم بين حروفه الاصلية حرف ظاهر نحو نصر نصرا
يا زيد يضرب ومستقبله يضرب مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان ويضربان ويضربون
ويضربون والمؤنث مثل يضربن ويضربن ويضربان مثل يضربن بهذه اربع مثلهن ضمير يضرب
في الواحد الغايب المذكر وتضرب لمؤنثين في الواحد الغايب المؤنث والواحد المخاطب المذكر
وتضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب
او حالة كون الضمة والفتحة لفظيتين ويجزم بالسكون في حالة الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمضارع مثل ماضيه فكما ان الضمير البارز المرفوع وذلك في نحو ضربوا مع بالنون حالة الرفع وضربنا اي
حذف النون في حالة الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون ويضربن ولم يضربا ولن يضربا الى اخره والمضارع مثل الماضي
والبابا لمعتل مثل في حالة الرفع لان الضمة على الواو والياء قبله نحو يدعو ويرمي والجزم بالسكون
وفي حالة النصب لفتحة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي او بحذف اي بحذف الواو والياء في حالة الجزم
لان الجازم طالب لسكون آخر الكلمة اسقط الحرف المناسب لها الجزم بعد ولم يرم والمضارع المعتل بالالف
بالضمة والفتحة مثل لا لالف لا يتغير الجزم نحو يرمي في لم يرمي او بحذف الالف اي الجزم
فمن الثابت والجازم مثل يقوم وبرتفع المضارع اذا تجرد
اي اكثرهم او الكسائي منهم عمل العامل فيه التجرد كما هو المتبادر من
عبارة وذلك احد مذهب الكوفيين وان كان العامل فيه التجرد وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي
ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون
كالاسم فاعطي اسوة الاعراب الاسم واتواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واليه اشار بقوله
يرتفع في موضع لم يقع فيما موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو يقوم وسوف يقوم
وفي خبر كان نحو كان زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ٭ واجيب عن نحو الذي يضرب
الزيدان بانه واقع موقعه لانك اذا قلت الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا محذوف

عليه وكذا اقائما الزيدان وبكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره انما عبر الا
عراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم مع السين وانتفاء موقع الاسم لا يقوم وقد والتنفيس قامت كاجد
اجرا الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كان زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل
عن الاصل لما يجري في باب افعال المقاربة انشاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن
قال الفراء اصله لا ابدل الف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقلبت الالف كما يقال في اي شيء وقال سيبويه
انه حرف برأسه وان قيل اصله اذ ان فحذفت وقد اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه
وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو جئت لاكرمك وبعد لام الجحود وهي اللام
الجارة الواقعة في خبر كان المنفي نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه اللام تجوز فيمنع دخولها
على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو وا عاطفتان
والفعلان بعد الاشياء وقد امتنع عطف الجزء على الانشاء فيجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على
المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني واكل
السمك وشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن منه فان التي ينصب المضارع
مثل اريد ان تحبني اي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تقوم كما حبر الكم مثال النصب بحذف النون وكلمة
ان التي تقع بعد العلم اذا امكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق وثابت
العلم بخلاف الثابت فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه ولست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي
الناصبة مثل علمت ان سيقوم وان تقع بعد الظن فيما لو جاز لان الظن باعتبار دلالته على علمية
الوقوع يلزم ان المخففة الدالة على التحقيق وبالجملة ان المصدرية فيصح وقوعها فيهما فيجري في ان
التي بعدها الوجهان ولن مثل لن يرجع معناها اي معنى ان نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا لكان
ان يكون في قوله ولن ارجع الارض حتى ادن لي ان ناقض لانه لن ينتهي التابيد وحتى لا يكون معنى لانه
ولا ان التي ينصب المضارع بها اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي ان يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد

ما بعدها على ما قبلها لا ينصب بها المضارع لانها لضعفها لا تعمل فيما اعتمد على ما قبلها
وصار كانه شبيه بها **وكان** عطف على لم يعتمد اي ينصب المضارع بها اذا لم يعتمد ما بعدها على ما
قبلها ولو كان **الفعل** المذكور بعدها **مستقبلا** اي كونها حرفا ناصبا **وجزما** وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان
قولك احبه الترمين بحوالها اذن اكرمك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك مثلا صادقا او كاذبا
فحرف قولك لمن يحدثك اما اذن اظنك مثلا صادقا وجب الرفع **مثل** قولك لمن قال اتمنى **اذن تكرمني**
مثل ما لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا او قوله اذن هذا المال عطف على حرف
مهما كما اشرنا اليه وقوله اذن بدخل الجنة خبر المبتدا او مثل

المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من لا تنهم اي ما كان متعلقة اللهم تعذيبهم او من
لكن يكون ما كان الله ذا يعذبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبا لهم **والفا**
التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع شروط **بشرطين احدهما**
السببية اي تسببه ما قبلها لما بعدها لان الفاء ولد على الرفع الى النصب لاستفيض على السببية حيث
تغير اللفظ على تغير المعنى واذا لم تفد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها **والثاني ان يكون قبلها**
اي قبل الفاء الاخبار المثبتة لبعد سابقهم الاسنا او ما في معناه قيل ابي الشيخ عبد القاهر
عن نوهم كون ما بعد جملة مجعولة على الجملة السابقة **امر** نحو زرني فاكرمك اي ليكن
منك زيارة فاكرام مني **او نهي** نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني وتندرج
فيهما الدعا نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك **او استفهام** نحو هل عندكم ما فاشرب
اي هل يكن منكم ما فشربت مني **او تمني** نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحدث لنا
وتندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معنى تقدير الاستفهام نفي وهل وتندرج
في النفي **او كم** نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي مال فانفقه فالتمني وبدخل فيه ما وقع على
صورة النهي نحو لا تسال الناس اسباب السموات والارض فاطلع بالنصب على قول تحضيض
او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكن منك نزول فاصابة خير فهي مما له هذه المواضع في
السببية مفقودة والفاء بدل فيها وما بعد الفاء تاويل مفرد معطوف على مصدر اخر مما قبل
الفاء واما نحو

تاتيني فتحدثني بسم ... والحق بالحجاز فاستريحا

بدون تقديم احد الاشيا الستة فمحمول على ضرورة الشعر **والواو** التي تنصب بعدها المضارع
بعد تقدير ان بعدها **بشروط بشرطين** احدهما **الجحد** اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا
فالواو للجمع وايضا **وثانيهما ان يكون قبلها** اي قبل الواو **نفي ذلك** اي جحد بانه ذلك الواقع قبل الفا
كونها احد الاشيا الستة المذكورة ولمشابهتها امثلة الفا يعرفها ما يبدل الفا بالواو كما يقال مثلا

الفتى لاولا اعاب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء فلا يفيدان ولا يفيدان لما اقتضت بمتابعتها
المستفهمين على معنى التنبيه والجحيه والاستحثاث كقولهم الا تنزل عندنا فتصيب خيرا
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها و فتوبة وجوب اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا تكون
الا بين المتوالين لامرين ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب الخ واعلم ان
ان الناصبة تضمر في ثلاثة مواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه ومع عدم تمام الشروط كقوله

الا اعملا الا اي احضر الوغى ... وان اشهد اللذات هل انت مخلدي

في رواية النصب ولكن لمن بقيا من كان ذلك المواضع والذي لم يذكر

ويجزم المضارع بلم وكما
ولم الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا
وكلم المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي بكلمات الشرط والجزاء التي تقتضيان الاسماء بعضها من الحروف وهذا اشارة لنقض الكلام والجزم
بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذا وحيث يجزمان المضارع مع ما وما بدونها
فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واي وانى وايا بجزم
المضارع مع كيفما واذما وشاء لم يجئ في كلام من على وجه الابدال واما مع كيفما فلان معناه عموم
الاحوال واذا دلت كيفما على اقتران معناه على اي حال وكيفية نقول انا ايضا اقول عليها من التعين
استواء قراءة قارئين وجميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها
ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطفا على قوله بلم
اي يجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى علم تدخل المضارع ماضيا وتقلبه اي تقلب المضارع
ولا يعد لو جعل الضمير الى ما صواب وما شكلها ان شرط لم يرد هذا القيد والبعض يختص اي لما
بالاستقبال اي استقبال زمن الماضي من وقت الابتداء الى وقت التكلم بلما مثل ندم زيد ولان ولم
سبقه الندم اي عقيبه ولا يستعمل الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما

قوله وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا
اي تجزم بالاضافة لفعل واحد اذا لا
فقد تتعدد وتجزم مدا لا يعطى فتقول
لا تضرب تقتل تعطا

قوله ولا في النهي
تقتضيها الصيغ ولا الاقتضاء
تشبيه ولا النهي
الجوازم
بعضها على طريق الشذوذ
وتبعها
وسيعلم الشاعر
الح
وكيف تنسى بعدما كرمت اوله
وكيف تحت هذا وقبل الحق
وكيف تحت هذا وقبل الحق
وكيف تحت هذا وقبل الحق
قوله ويجزم النهي اضاف الامر
لانه يكون فاعلا لفعل الاضافة وجعل الفعل
عام لتشمل الامر والنهي
قوله والشهرة تقدير الطرف بالكثرة
الحد ترد والشهرة
فالموقف بالمعنى
ورد مستعمل في النهي
حال الاداة الاستثناء
اهم من تابعه جانب اللفظ

بسقوط الندم

سبقه الندم افاد استمرار الندم ذلك الوقت التكلم بها وجوابه حذف الفعل اي ويحذف ايضا
لما يجوز حذف الفعل الذي هما ان دل عليه دليل كجواب لو دخلت المدينة ولما اي ولما اراد دخولها ويحذف
ايضا بعد دخول ادوات التي يجب عليها فلا تقول ان تضرب ومن تضرب كما تقول ان لم
تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها قائمة مقام فعل الشرط ومعمولها ويحذف ايضا اسمها
غالبا في المتوقع اي يتوقع ها متوقع مترقب نحو لو رسول رب الامير لما يرك وقد يجعل في غير
الموقع ايضا كقوله لو دم فلان ولما يسبقه الندم ولام الامر المطلوب بها اللام ويدخل فيها لام الدعاء نحو
ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء ثم نحو وليات طائفة اخرى
لم يصلوا وليصلوا فليصلوا امعاك وثم ليقضوا تفثهم ولا النهي هي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل ويخص
النسخ ولا النهي بعدها اي لا النهي هي وبعد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل
على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل يجعل على الفعل الذي بينه الفعل الاول وشبيه اي اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني
مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين يجعل الاول سببا للثاني ولا يدل ان كلم
المجازاة لا تجعل الشيء سببا لشيء فانها تجعلها التي سببا ان كلم المجازاة اعتبر
شبيه بشيء اي تشبيه فيه شيء وجعل كلم المجازاة دالة عليهما ولا يلزم ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني لا مجازيا ولا ذهنيا بل يعتبر ينبغي ان يعتبر الكلام بينهما شبيه يصح ها ان يرد بها
في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تسمني اسمنك فالسمن ليس سببا حقيقيا
للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنيا ولا خارجيا لكن الكلام اعتبر ذلك الشبه بينهما اظهارا
لمكارم الاخلاق فخيل انه مسببا بمكان يصير السمن الذي هو سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام
فبنيه ويتبيان اي هذان الفعلان اولهما شرط لا شرط يتعين الثاني وثانيهما جزاء
من حيث انه يبنى على الاول ابتدا الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين بحوان تزرني
ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فتعيني ازرك فالجزم واجب والمضارع لدخول الجازم

قوله لتشبيه الفعل الاول لا يخص
لان تشبيه معكوس التشبيه
الكلام افاده تشبيه الاول بالاخير
الخ فيكون تشبيها بالاخير
جعلا تشبيها بالاول الى الاخير
ليس الا بالافادة فالمعنى

ليس على الاول اي اضرب
لانه مدخول لم وخبرها
وانما معنى ان
لم اضرب يلزم عدم
وعبارة الشرح
مثل عبارة الشارح
هنا

قوله لتشبيه الفعل الاول لا يخص
ان التشبيه معكوس التشبيه
لا يخص تحقيقا بالاول الى الاخير
الكلام افاده تشبيه الاول بالاخير
الخ فيكون تشبيها بالاخير
جعلا تشبيها بالاول الى الاخير
ليس الا بالافادة فالمعنى

الشرط ما يتوقف عليه
الشيء ويكون خارجا
عنه ممكنا

اي قيد بالمعنى كالزيادة والزيادة كان الاول
سببا وما اذا كان مطرودا من
غير تسبيب على الامر كزيد
والاظهر ان المراد بالمسبب
الدخول وهو ما يحصل بها
شرطا وجزاء الان الشرط
هو الجملة الاولى وما
الجملة الثانية وما يتقدم

وهو ان اوما بنفسه مضارع فلا يصح الحمل لكون المضارع محلا قابلا للجزم **وان كان** اي مضارعا
فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف تعلق الجزم لانه
اما في والفعل يعتبر المحمول بحوان ما ربه انه او انه **وان كان** الجزاء **ماضيا** لفظا **وقد** تقدم
للماضي نحو ان خرجت خرجت **او معنى** نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تقديرا لقد اي لم يقترن
بقد كان قد ماضيا لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت اي وقد صدقت **لم نحو انعامي** والجزاء المحقق بالمحقق بالشرط في القيد
مفاده الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمني اكرمتك وان اكرمني لم اكرمك وانما
قال بغير قد ليخرج عنه الماضي لما المحقق الذي لا يشتبه ان يكون الشرط تاثير فيه كقولك ان
اكرمني اليوم وقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه **وان كان** الجزاء **مضارعا مثبتا او منفيا**
بلا جاز اعماله اذا كان منفيا بلم فانه مبدل بها ويفارقها بكونه ماضيا معنى او بان دخت عليه
الفا لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى **فالوجهان** الاتيان بالفا وتركها لان اداة الشرط لم تاثر في معناه
معناه كما تؤثر في الماضي فيبقى بالفا وعدم اثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فتركت
الفا لوجود التاثير من وجه وان لم يكن تاثيرا نحو قوله تعالى ان يكن الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه
والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين **فالفا** لازمة فيه لانه لا
ح اما من يعد لفظا كما تقول ان اكرمني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمني
اليوم فاكرمتك امس تقديره فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في اقتضائه
فاحتاج الى الرابطة الفا واما جملة اسمية او امرا وهي او دعا او استفهام او مضارع منفي بما
او لن او غيره بدل كالسين والحرف وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء
فاحتاج الى الفاء **وهي اذا** التي للمفاجاة **مع الجملة الاسمية** التي وقعت جزاء **موضع انما** لان معناها
قريب من معنى الفا لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر فيهما معنى الفا التعقيبية ولكن انما
اكثر وانما الشرط اسمية الجملة الجزائية لا خلاف في خصوصها بها لان اذا المفاجاة مختصة

بالفعلية

بالفعلية فاحتجت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون **وان** التي يجزم بها المضارع **خالكونها مقدرة** انما كانت
مقدرة **بعد** الاشياء الخمسة **الامر** نحو ربي اكرمك اي ان تزرني اكرمك **والنهي** نحو لا تفعل الشر
يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك **والاستفهام** نحو هل عندكم ما تشربه لان المعنى
ان يكن عندكم ما تشربه **والتمني** نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه **والعرض**
نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل بنا تصب خيرا **اذا** كان المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم **فقصد السببية** اي سببية ما تقدم له مع
تقدير ان مع مضارع يوخذ منهما ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء عوضا
به وانما احتيج تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعين
بمطلوب يترتب عليه فايدة تكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع
الواقع بعدها تلك الفايدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان
مع ذلك الفعل ويحل المضارع الواقع بعدها حينئذ ينجزم بها **نحو اسلم تدخل الجنة** فان المقصود بالطلب
هو الاسلام وهو مطلوب فايدته دخول الجنة وهو مترتب عليه وقصد اذا تلك السببية فقدر
ان مع الفعل الملحوظ من اسلم وجعل يدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة
ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل الذي لا المثبت
وهذا امتناع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند
الجمهور **لان التقدير** على ما عرفت **ان لا تكفر** تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم
امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه يجب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف
وهذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة فوقه هذا اذا قصد السببية واما
اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا لها وحقيقة
كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويجعل قرآن امرؤ قرعا اي وليا وارثا او بالحال كقوله تعالى

تعالى درهم وطيابهم يتعاورون اي يتعاورون او بالانتساب كقوله الشاعر

وقال رايدهم لم تشتريها ... فكان الحزم ان يجري مجراها

الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون اسم الماضي واسم المضارع ويريدون منهما ما يقصدون بهذا الامر لا ما استعمل في هذا النوع من الافعال استعمل في المعنى المصدري ايضا واراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين صيغة تؤمر بالامر بالصيغة كما ذكره المص في شرحه **صيغة يطلب بها الفعل** سواء الكلام امرا كان او مخاطبا او متكلما او مجهولا **من الفاعل** احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب الفعل من المفعول لا من الفاعل **المخاطب** احترازا عن الغائب والمتكلم **بحذف حرف المضارعة** احترازا عن مثل قوله تعالى قل لعبادي فانه وان كان امرا على صيغة الخطاب وعن مثل قوله وتوبوا **وحكم اخره** اي اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانه انما يستغني عن الاعراب وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة **حكم المجزوم** اي مثل حكم المضارع المجزوم في سكون الصحيح وشبهه بنون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم وهو معنى على حد قوله اضرب امرا اضربوا واضربي واضربن كما تقول لم يضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تضربي ولم تضربن ولم يضرب ولم يضربا ولم يضربوا • وذهب الكوفيون الى انه مجزوم بلام مقدرة **فان كان بعد** اي بعد حرف المضارعة او بعد بعد حذفه متحركا اسكن اخره وجعلا ما في امر المتكلم وتبعه بعد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن **ولبني** المضارع **ثلاثي** والمراد بالرباعي ههنا ما كان ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير **ردت عين فعله** على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة **مضمومة** **وكان ثانيه** اي بعد الساكن **همزة** دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وعن زائد الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر **مكسورة فيما**

قوله صيغة يطلب بها الفعل شامل الخ قوله يطلب بها احترازا عن النهي والاستفهام والامر بالاسم لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا يجوز النهي الا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم تدخل اسماء الافعال في التعريف حتى يصح اذ خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل بشمول انه خرجا عن الحسن والفعود بعدها فضولا والا ظهر ان هيئة عاش له الحسن ويطلب بها الخ احترازا عن المضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل احترازا عن مثل قوله تعالى قل لعبادي وعن مثل صدقة عند ما فيه والحق انه ليس من بعد المعربين والنحويين قديم بل هو حدوثي

مثال الامر

قوله وفي بعض النسخ الامر المعبر بصيغة الامر فانه ان يكون بمعنى المصدر فيكون اراد به المصدر لا يخرج وصف اراده المصدر لانه لم يعبر على ان المراد بالامر لا يخرج بعض الامر لا يخرج بعض الامر لا يخرج بعض ال

نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته مثل ديع وقول ديع ه وفي شرح
الزمخشري حقيقة هذا الاشمام ان يتمم بكسرة خافتة الفعل من الفتحة فقيل اياه الساكنة بعدها
نحو الواو قليلا لا ادخي تابعة لحركة ما قبلها هذا امر ادراك الصفة والقرا بالاشمام وهذه
الموانع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط
مع كسر الفا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة
بعد ها ياتي اكثر وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم
في واو هذه الحروف وجا **الوزن** ايضا على مفعل فقيل قول وبيع بالاشمام لا نقل وحقه
اياه واو الشيء عنا وانضمام ما قبلها **ومثله** اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من
الثلاثي المجرد **باب** الماضي المجهول من معتل العين من باب الافعال والانفعال **نحو خيف وزيد**
في مجي الباب الثلاث فيه اذ يتبين ويقيد بهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت **دون استجير واقيم**
او بين ذكر مثل قيل وبيع لتكون مثالا لحرف العلة فيهما في الاصل اذا قابلهما استجير واقيم
بالياء والواو المسكورتين والفتحتين فيهما اذا تكن ما قبلهما ان تنقل حركتها اليه وتنقلب
العين ياء اذا قلت واو ابقاله استجير واقيم لغة ولغة **وان كان** اي الفعل الذي زيد حرف
فاعله واقامة المفعول مقامه **مضارعا فضم اوله** وهو في المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتم
ويتخرج ويتدحرج **وفتح ما قبل الخر** لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة **ومعتل العين** المبني
للمفعول **نقل العين فيه الفا** ياكانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار ويقاد ويختار
ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها

المتعدي وغيره

المتعدي فالمتعدي من الفعل **ما يتوقف فهمه على متعلق** اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل
به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه متوقف على نسبة
الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل

قوله المتعدي وغير المتعدي هذان قيد الى اقتسام الفعل الاقتسام فان المتعدي كما هم من الفعل وغيره ولذا عبرة المتعدي كما الا ان المتعدي مطلقا لا يكون عرفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على متعلق فضلا عن المفعول تولد اجاز حذفه فاعله والتعلق بالمفعول به حرف الفاعل والتعلق بالمفعول به ما يتعلق بالفعل وما يتوقف المصدر المتعدي فالمتعدي لمفعول المصدر المتعدي فالمتعدي المطلق عند العمل المتعدي فالمطلق او توقف ما يتوقف فهمه على متعلق وكان الذي فهمه ما يتوقف فهمه عليه وكان الذي قال المتعدي من الفعل فالمتعدي

قال الرضي الناظم وهذا النوع مقصور على السماع انتهى كلامه على حال

وقائم

وقائم ج ومنسوب اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق ج فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي **كضرب** فان
فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بغير هذه الامور ممكن **وغيره**
المتعدي اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل **كتعدد**
فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع
الغفلة عن هذه المتعلقات جائز • وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا
او بتضعيف عينه نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بتسيير الاستفعال نحو
استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد **والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب** وهذا
في كلام كثير **والى اثنين** ثانيهما غير الاول **كاعطى والى ثلاثة** ثانيهما غير الاول وثالثهما غير الثاني
مبتدا فاعليه **نحو علم والى** مفاعيل **ثلثة كاعلم وارى** بمعنى اعلم وهما اصلان وهذا القسم فانهما
كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو **انبا ونبا واخبر واخبر وحدث** فليست اصلا
في التعدية الى ثلاثة بل تعدية بهما اليهما الما هي بواسطة انتقالها عن معنى الاعلام وهذه الا
المتعدية الى ثلاثة مفاعيل **مفعولها الاول كمفعوله** في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت
زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا **والثاني والثالث** من مفعوليهما **كمفعوليه**
في وجوب ذكر احدهما بعد الاخر وجواز تركهما معا **افعال القلوب**
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فالاشياء من هذه الافعال
الشك المنتفي تساوي الطرفين **وهي ظننت وخلت** وهذه الثلاثة للظن **وعلمت** وهي تكون تارة للظن
وتارة للعلم **وعلمت ورايت ووجدت** وهذه الثلاثة للعلم **تدخل** اي هذه الافعال **على الجملة**
الاسمية لبيان طرفيها اي تلك الجملة من حيث الاخبار بهما ثانية **عنه** اي عن الظن والعلم كما اذا قلت

قوله المتعدي يتضمن يعني المتعدي متعد باحد المعدي ايضا يصير لازما بنون الانفعال كما انطلق وبتا المعلل محذوف ج ع ش عصام

قوله متعلق فسر المعلل اي غير الفاعل فان المتعلق اسم مفعول بالمعلول هو المتعلق في التعريف اسم مفعول بالحذف والايضاح مما وقع المتعلق من الى بيان كما ان الفعل متعلق بالمعلول المفعول ايضا متعلق به والاصح بيان ان تعلق الفعل بمعنى المعلق الذي هو الفاعل وما سببه وكذا بمعنى المعلق المشتق جنسه هذان غير مشهورين في باب التعدية والمشهور في الكتب هو الثاني الثالث المفعول به حاصل الفرق ان المتعلق بالفعل يا خصوصا بطلا لما المعلول بطلب المعلول بالكلية معنى المشي بحيث طلب المشي معنى الفاعل والمتعلق معنى المفعول

قوله وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم هذا من خطا الشارح والمراد بالشك الظن اي على ما في الطالعة من شرحها عصام

قلت زيدا قائما وقوله قلت لبيان ان ما اثبات هذه الجملة عند من حكمت بها واخبرت بها عن
قيام زيد اما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما وقوله ظننت لبيان ان مسلمتنا الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكذلك يوافي الافعال **فتنصب** اي هذه الافعال **الجزئين** اي جزئي الجملة
الاسمية المبتدا والمبتدا اليه على انهما مفعولان لها **ومن خصائصها** اي هي جمع خصيصة وهي
ما يختص بالشيء ولا توجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب **انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر**
فلا يقتصر على احدهما مفعولا لها وتثبت الجمع كونها في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر
غير قليل ان المفعولين مقامهما منزلة اسم واحد لان مفعولي ظننت هما المفعولان في الحقيقة فان
حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلام ومع هذا قد وردا كما في القرآن في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المفتوحة من تحت بنقطتين من اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
فحذف كلا بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر

لا تجزنا على غير ذنب انا ... طالما قد وشى بنا الاعداء

اي لا تجزنا جاريين على غير ذنب فحذف جار غير الذي هو المفعول الثاني **كالافعال الخمسة** فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا فيقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى
وقد عدد فان معا لفقد ذلك فلان يعطي يكون اذ يستفاد من مثله فائدة وان المفعولين بخلاف مفعولي
باب علمت فانك لا تجد فيهما شيئا مبينا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن علم وظن واسامع الغريبة فلا يتحد فيهما بخلاف من سمع غيره اي بخلاف سمعوه ضاربا
ومنها اي من خصائص افعال القلوب **جواز الالغاء** اي ابطال عملها **اذا توسطت** بين مفعوليها نحو زيد
ظننت قائم **او تاخرت** عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء بالتقدير لان **لاستقلال الجزئين**
الفاعلين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لهما **كالابتداء** تاما على تقدير الالغاء وحقهما مبتدا وخبر
مع ضعف عملهما بالتوسط او التاخر وقد يقال الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم

لكن الجمهور

لانهما قويت بالتقديم فان التقديم دليل العناية
والالغاء دليل عدمها ادفيه
جعل وجود الشيء
وعدمه فلا يجتمعان

لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت
زيد قائم في ظني • وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي
بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما سيان والالغاء اولى على تقدير
التاخر وقد يمتنع الالغاء فيها اذا توسطت بين المعمول ومن فرعه نحو ضرب لحبت زيدا وبين اسم
الفاعل ومن فرعه معموله نحو ظننت بكرا لحبت زيدا وبين معمولي ان نحو زيدا لحبت قائم وبين موصوف
ومعموله نحو زيدا لحبت بقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاء زيد واحب عمرو
ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد المنبه على جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعني بين معمولها او تاخرت يعني عنهما والما خص هذه الالغاء الخاص بالذكر
مع ان مطلقه ايضا من خصائصها بعمها الهو لتنوعه وكثرة وقوعه **ومنها** اي من خصائصها **انها تعلق** وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى نحو زيد وقوعها **قبل** معنى **لا سيما** الا
والمنطق كما سيجيء مثاله او بين استفهام كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من
انت **و** قبل **المبتدا** الداخل على معمولها ايضا **و** قبل **اللام** اي لام الابتداء الداخلة على معمولها **مثال العلم** زيد
عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام وترك مثال الخبر لانه يعلم بالمقايسة فمثال التعليق بالنفي علمت ما زيد في
الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق والتعليق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تمنع من
الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب بعضها بنفسها جزءا ما فوجب التوفيق
باعتبار ان احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعي هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج
تكون كالتي المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتحريرها وتجردها فالافعال في التعليق
فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا على ما مر معنى وتقدير الان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد
كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المعلق بها على الجملة المعلقة
نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز في

والتعليق ولحت والثاني ان الافعال ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ
لا في المعنى **ومنها** اي من خصائص افعال القلوب **انه يجوز ان يكون فاعلها** اي فاعل افعال القلوب **ومفعولها**
ضميرين متصلين **لشيء واحد** ولذا قال متصلين لانه اذا كان منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما
بمفعولي ظن نحو اياك ظننت **ضاربا** وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يقال ضربني وشتمني زيد اي زيد ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان الاصل في الفاعل ان يكون مؤثرا وفي
والمفعول به متاثرا واذا تاثر بعض المتاثر وان اتحدا معنى كزيد انفاقه ما انفقه فقصد مع
اتحادهما معنى تغايرهما لفظا تغير الامكان ضربه والزامه زيد يضربني ولم يقولوا ضربني فان الفاعل وهو
والمفعول فيه ليستا متغايرين بعد بالامكان لانهما متغايران حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا
بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كالمتاع عنه لغلبة مغايرة المضاف
للمضاف اليه وصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بحسب الامكان ٥ واما افعال القلوب
فان المفعول به فيها ليس المضروب لاولا في الحقيقة بل مضمون الجملة مجاز لفظا لانهما
ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ٥ ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدني وعدمني لانهما
يقتضيان مبتدا وخبرا لعلية دخول النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية الخيالية
على رأى القلبية فالمحدث بينهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعوليهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر

ولقد اراني للرماح دريئة ❊ من غرضيني ثار فؤادي ما يمل ❊

وقوله اراني اي اعتقدني **وبعضها** اي وبعض افعال القلوب ما قد اجيبت وعلمت ودريت
معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بمعنى ان ذهبهم الى هذا
المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيد بذلك لئلا يتوهم للتخصيص بالبعض
لان لكل واحد معنى اخر فان علمت بمعنى ضربت اذا خالد وجبت بمعنى ضربت ذا جبة وبعت
بمعنى كفلت **بغزي** اي بذلك المعنى الاخر **الى مفعول واحد** لا اثنين **وظننت بمعنى اتهمت**
اي من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا للوهمي والوهم نوع من العلم

قوله اراني للرماح دريئة اي اعتقدني مثل دريئة الرماح وتكون الدريئة بمعنى العلم وهي ما تكون وطيئا ذكره هو حال الرماح

قوله اي العمدة فيما وضعت لهذه الافعال هو تعدي الفاعل اعلم ان هذه الكلمة نسبة المصدر الى فاعله والزمان
والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينهما وبين التقرير الذي هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مثبتا للفاعل
كما هو المتبادر الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مثبتا للمفعول فارده ثبوت الصفة للفاعل
به منسيا محمد لا يليق بمقام البلاغة بمسامحة

قوله ولو جعل الموضوع له اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة وجعلها
مجردا عن الزمان وخروج ما زاد على التقرير من معناها وكونها قيودا له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا
لا يكون

قوله وقد يجعل الموضوع له الخ الاولى ان يقال وقد يجعل الموضوع له الخ

قوله لانها هو موضوع عند الفاعل وتقرير
الفاعل عليها فكلا من الصفة والتقرير
قيل لو كان محترزا الوجوه في الموضوع له
عليه في هذه الافعال
كونه جزءا من موضوعه
على ان الزمان ايضا
قوله انما سميت ناقصة لافعالا لانهم تركوها
كالافعال العير الناقصة وقيل لنقصانها
مدلولها عن مدلول التامة بالحدث
الدال على الزمان
افعال المدح والذم
لنقصانها عن مدلولها الزمان
على الضمير
قوله لا يجب ان يجعل اللام في قوله المقرر
التقرير اي افيد المعنى الاصلي
البسيط محتاج والا فتغير الاداء
ان المراد بالتقرير ما اشتمل
قوله لا يجب ان يجعل اللام في قوله المقرر
الفاعل عليها فكلا من الصفة والتقرير
قوله لا يجب ان يجعل اللام في قوله المقرر
قوله لا يجب ان يجعل اللام في قوله المقرر
قوله لا يجب ان يجعل اللام في قوله المقرر

قوله وقد يقتضي كثير الصمين ملاحظة معنى فعل اللازم بمعنى جعل مع ملاحظة معناه واعماله لهذا الملاحظة
ولا يتران في مقام التفسير طريقان جعل الاول تاسعا والمص حالا فيقال في تفسيره ثم التسعة لهذا ضايرة عشرة وثانيها تكسير هذا كما ذكره الشارح صعود ثامنة وكاملا حالان
الاوضاح كما توهمه العبارة م عصام

وَرَبِحَ • وَمَا زَالَ • وَمَا انْفَكَّ • وَمَا فَتِئَ • بالهمزة وقيل بالياء وَمَا بَرِحَ • وَمَادَامَ • وَمَا دَامَ • وَمَا
ولم يذكر شيخه مما سوى كان ومتى وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن
الخبر والظاهر انها غير محتوية وقد يقع من كان غير من الافعال التامة بمعنى الناقصة كما تقول
ثم التسعة بعد العشرة اي بضم عشرة تامة وكان زيد عالما اي صار زيد عالما كما لا وبه جاء
في فهم ما جاء خاجته ناقصة وبمعنى صار وجاء كان خبرها اما ان يكون اسما ثانيا وجاء
في المفصل بمعنى صارت بعض الفعلة مما ملا
كانت وفيها ما يعبر ما لقد م من الغنائم ونحوها اي لم تكن هذه قدر ما يحتاج اليها واستعمله
والعمل الا في ما جاء بعود اليها وانما اتت بالمسند خبرها لانها كانت اتم ومعناه اتى خاجة
صارت خاجة وجاء اليها ناقصة في فهم سعرته حتى فغدت اي صارت السعرة كاهاجة
اي نفع فضير فالا انه لتحاجة او فغدا الموضع الذي انتفع لها العرب فيه حلالا فالعزا بزحل
هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لا على الجملة اي لا يدل عليها
الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال بقي اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فهي صار
الانتقال ومعناها وحكم معناها اي اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة
الاسمية اعني زيد غنيا وافاد معناه الذي هو الانتقال بقي الخبر الذي هو غنى اثر ذلك الانتقال
وهو كون الغنى منتقلا اليه متروك هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا ومنعت الخبر الثاني لشبهه
بالمفعول به في توقف المعنى عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كاينه بثبوت خبرها ثبوتا ما ضيا اي
كائنا في الزمان الماضي اما من غير تقييد لانه في غير زمان الانقطاع لاخر نحو كان زيد واصلا
او مقيدا نحو كان زيد غنيا فافقر بمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كما
بمعنى صار فهو من باب فيه عطف احد القسمين على الاخر لاعلى ما هو فهم منه كقول الشاعر م
بينما نعيد امطى كانها • قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها م عصام
فان بيوضها لم يكن فراخا صارت فراخا ويكون بمعنى صار الثاني هذا ايضا عطف على قوله
لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون بمعنى صار الثاني اتما والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا

قوله لا يحاجر حا وقيد الموضع
الذي استعملها العرب وفيها اما
المضمة بالتركيب الذي وقعا
فيها الكلمة قال في بعض الحواشي
الحق في حال الجر وقيل في نصبها
حا البرة قيد بس وقيل في نصبها
موسع استعمال لعدد ان تكون الجز
حولي كذا اعدت عام
وهي العقلة فان الدركيب حدوث
المرور اح حين الرسل على ابن عباس
رضي الله عنهم العلم اي ما
عطيا حاجتك اي ما تحبه تنالها
قوله
الدهاء
الشفيع بالضم كذا اي الاصل وهو حطا
السكين العظيم وليس في القاموس
على ما في القاموس التقييد بالضم في
هذا المعنى فهي
بالفتح وهو المصرح
به في عين مركب
اللغة ب
قوله على الجملة الاسمية
المركبة من المبتدا
والخبر كانه اشار بتقييد
الجملة الاسمية من مثل ان قائم زيد
وما قائم زيد فانهما جملتان لا اسمان
مركبان من المبتدا والفاعل
اي لا يدل اعطاؤهما الخبر حكم معناها
كما يعطي الخبر حكم معناها بعطي الا
الصاد صار زيد غنيا كعمل الغنى
منتقلا اليه ويعمل زيد منتقلا
ثبوتا ما غنيا الاولى جعل حاصلا
مفعول فيه اي في زمان ما
وتنكير ليبان انه ليس لزمان
معين من الماضي

للضمير كقوله • اذا ما كان الناس نصفان شامت • وآخر مثن بالذي كنت اصنع •
وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى
المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن كقوله تعالى كن فيكون وتكون
وهذه مختصر بلفظ كان غلاف ما سبق فانها شاملة لجميع الصفات بعضها بعض
زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى ايت تكلم من كان في المهد صبيا
اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتجيء اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما
ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حضرة الى اخرى نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من مكان الى مكان وتتعدى
بصار مثل الى ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر م
انا العبد واستحيل مودة • سيدا اركه الى صفوات الحسنات •
وقال م
فيا لك من بعض تحولن ابؤسا •
وامسى وامسى وامسى لا يقترن مضمون الجملة بها وبالها المدلول عليها بمرادها لا بصورتها مثل اصبح
زيد قائما وامسى زيد مسرورا وامسى زيد جريئا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى
صار نحو اصبح زيد او امسى او امسى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او
في المسى او الفسى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول وهذه الاوقات نحو اصبح زيد
اذا دخل في الصباح وظل وبات لا يقترن مضمون الجملة بزمنهما فاذا قلت ظل زيد سائرا
فمعناه بت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه بت في جميع ليلة وبمعنى
صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان ناقصين
ايضا نحو ظلت كان ذلك وبت مسيئا طيبا لكن كان مجيئهما ناقصين في غاية القلة حتى
جعلا في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما ناقصين وفضلهما عن الافعال الثلاثة السابقة هم

قوله ان
العداوة
مستحيل مودة
قوله ان
الحقوق جمع حق
وهي الخطوط والزلزلة والمعنى
ان الجداول تقطع موجودة
والمراد بالاستحالة
انه لم يستحيل بتغير
واعمل عملها مشددا ايات
للعيني

واض وعاد وغدى وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وباسم يدل على
امر او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا اشتق وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام
التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب
المفصل وقال صاحب اللباب والنحو انها من وغدا او راح فاستغنيا عن البين اشارة الى قبح
الاعتداد بها لانها من الملحقات **وما زال** من زال يزال لا من ال يزول فاعتماد ناقصة **وما**
برح بمعناه من برح اي زال فالباء زائدة للتاكيد **وما فتئ** للتاكيد ايضا بمعناه **وما انفك** ايضا
بمعناه **لا تخبر خبرها** اي خبر تلك الافعال **لفاعلها** قيل سمي اسمها فاعلا لانه يسند اليها على ان اسمها
ليس بفاعل على ما به من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات **مذ قبله** اي مذ
قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة كما قال زيد اميل الشعراء اما زيد
من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي والاثبات ماخوذ في معاني
هذه الافعال فاذا ادخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي وفي النفي استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية مفهوم عقلا **وبعدما** اي هذه الافعال لا تخبر اذا زيد
بها استمرار الثبوت **النفي** بدخول ادوات النفي عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله
تعالى ما سنعيدها كما بدأنا اول خلق لا تفتؤ تذكر يوسف فانه لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم من النفي
النفي عليها المستلزم للاستمرار المقصود منها **وما دام نحو ليس زيد** اي بعد ما **مدت بنحو خبرها**
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظ ما مصدرية فهي مع ما بعدها
في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير وانما قدر الزمان قبلها فلا
بد هنا من تقدير كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله **ومن ثم** اي من اجل
انها توقت امر مدة ثبوت خبرها لفاعلها **امدت** اي **احتاج الى وجود كلام** مستقل بالافادة
لا جح مع اسمه وخبره **ظرف** والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد

قوله فعل سمي اسمها فاعلا فان قلت هذا
القائل هذا التسمية في محله وهو
قوله ما وضع لمعنى في نفسه لئن
ولا يكون الا هذه التسمية لئن
في من يعتبر الاحتصاص
الاطلاق ببعض الافعال مجمع
لعول تسمية هذه الكلمة
الحاجة مع الفاعل على انه
الاصطلاح على التسمية
بالفاعل مانع الاصطلاح
على التسمية بالخبر ولئن
الخبر على اصطلاح من سمى
الاسم خبرا فالاسم سمى باسم
المفعول لان الاسم
واسما كما انه
حتى الخبر
معمول له
وحبرا قوله لا يسمى ناقل المصادر
ولكن نوحد عنه لان ما وما
خاتمة على قدر الزمان بعد حتى
ملحوظ وكذا التنابه في شي
الامر بهذه المتابه في
من المصادر مطلقا

نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي
التقدير واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وبحالهما على
صيغة المبني للمفعول هذا الحكم ~~[illegible]~~ الا انا بينا لا يمكن بان يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانبه لامن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكان الخلاف
منهم وذلك الخلاف منه وعدم تاثم لان اجراء النفي لما دخل على الفعل الذي معناه النفي اعادة النفي
وضد الحاصل فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى مع تحلوه طهت فيه الخلاف من الجمهور
بعضهم مع بعض لان الافعال ههنا بمعنى الفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل
الفعل صريحا وهو اي الفعل يختلف فيه كلمة ليس مع اصله

جالسا اي جلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم ينتفع ما دام جالسا فلم يحصل من المجموع
كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرية بحرف النفي فانها مع اسمائها ولخبرها
كلام مستقل بالافادة والحاجة الى وجود كلام وراءها **وليس لنفي مضمون الجملة حالا**
اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما هذا اي الان مذهب الجمهور **وقيل** هي اي ليس لنفي مضمون الجملة **مطلقا**
ولذلك تقييد تارة بزمان الفعل الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو
ليس زيد قائما امس وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
وهذا مذهب سيبويه **ويجوز تقديم خبرها** اي خبر الافعال الناقصة **كلها على اسمائها** اذا لم يمنع
الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان ازيدا يجوز التقديم نحو الصورة على عينيه
وجوده وغدا به ينبغي ان يعيد مثل فرقنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ~~[illegible]~~ يجوز ان يكون
واجبا كالمثال المذكور **وهي** اي الافعال الناقصة **وبعدها** اي بتقديم اخبارها **قسمان**
على تلك الافعال واقعة على **ثلاثة اقسام قسم يجوز** تقديم اخبارها عليها **وهو من كان الناقصة**
وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال التي
وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها **وهو** اي هذا القسم المختلف فيه كلمة **ما ولا** فالبصريون
والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز تقديم اخبارها لان النفي يمنع تقديم معمول المنفي عليه
والمتقدمون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول
الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان
من الواجب على المصنف ان يحقق ما في اولها ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيه
من ابن كيسان

افعال المقاربة ما وضع

لدنو الخبر اي الدلالة على قرب حصول الفاعل **رجا** منصوب على المصدرية
بتقدير مضاف اي ذو رجا بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بحسب
به فمعنى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجوه ذلك

مالك اونا خبرها عليها كما قال عبد وي صدر هي اذا ازيد بمعنى المرض
كما عليها خبرها
اذا الكلام
في الاسم
وجوده وعدم تكون ان كنا نعدها
نفي الوقوع
وجوز التقديم
على اسمائها
والمواضع الفارقة فيسلم حكمها
قال حاجته
في تقديم
اخبارها
على اسمائها
وهذا المثال
داخل تحت
الخبر على قول
النحاة ثم هذا
التقديم على قول
ثم يجوز زيد عسى

وتطفه لا انك مجازم به او ومنع ان يكون الخبر وقرب ثبوت الفاعل حقيقة لا اي ثبوت حصوله
بان يكون اخبار المتكلم بذلك الثبوت لاختراف الخبر على حصوله الفاعل وكاد وقوله كاد زيد
ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمه بقرب حصوله او ومنع ان يكون الخبر وقرب
حصوله الفاعل احداثه اي ان يكون الخبر وسرعة في الخبر بان يكون ذلك الثبوت جزم المتكلم بسرعة
الفاعل الخبر بالتصديق لما يقتضي انه قطعي في ذلك طفق زيد انه يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب جزم المتكلم بسرعته فيما يقتضي انه فالاول اي ما وضع ان يكون الخبر رجاء عسى
عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت وتعني الاشفاق الخوف
وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ولا مجهول وامره وهي اي غيره ذلك من الافعال والتام متصرف
عسى بمعنى اشفى الطمع والرجاء الفعل والاثنان والاعلى من معاني الحروف والحروف لا تتصرف
تقول على ابتداء عسى زيد يخرج وهو ان يكون خبره اسم ثم فعل مضارع مصدر بان
الاستقبالية تقديره لعل الخروج الذي هو بوقوع وجود الفعل والاستقبال يريد اسم عسى والخبر
وعلى المثبت لخبريه اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج
او جانب الخبر نحو عسى زيد ذا الخروج لوجوب تقدير الخبر على الاسم ثم وعلى هذا الكلام عسى
ناقصة ويدل المضارع مع ان المنصوبة بالمفعول وليس بخبر لخبر مقدر على الاسم وتقدير المضاف يكون
وذلك لان المعنى لا يخلي فارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم يقال التقدير الطمع والمضارع مع ان
لم يوجد على المفعولية في صورة الاستثناء من سبب بالمفعول الذي كان في صورة الجر وانتصب بسببه
بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع به لا مما قبله بدل الاشتمال
لان زيد اجمالا مفصلا وفي كلام الشيخ تفصيله وقع غلطهم لان ذلك الشيء في النفس وقال السابع
الزمخشري والذي اذهب اليه قريب مما تقدم وهو ان يكون على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر
فقط وهو ما كان منفيا بان الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كاستغنى وعلمت ان زيد اي بالخبر المفعول الاخر فانهم مقام ما في نحو الاستعمال ناقصة

وان اشتغل على الفرع من غير فضلة بل اشتغال الفاعل الفرع والمنصوب عسى قرب خروج
زيد فعسى تامة وهنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى
زيد وان يخرج في محل نصب بانه خبر عسى واخبر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى وان
يخرج وزيد فان اعمال الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدم عليه وان اعمال الثاني كان
اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وجوز ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا
وزيد فاعل ان عمل المضارع في الاستقبال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه
ان لذلك عسى زيد يخرج لا تذكر فيه ان كقوله

عسى الكرب الذي امسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب

كان الاصل ان يكون ذلك او فحذف ان دون الاستقبال الثاني لعدم مشابهة قوله عسى ان يخرج زيد
بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع ان يكون الخبر دون حصوله كاد يقول كاد زيد يخرج فيخبر عن
دنو الخبر لخلوه باشر اذ على الحصول الفاعل في الحال فاعله اسم محض كاسم الافعال وجوزه فعلا
مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد تعبيره من غير ان يدل على
الاستقبال المنافي للحال وقد يدخلان على حين كاد يشبهها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى
تشبيها له بكاد كقوله

رسم عسى ... قد كان في حول الهلال يمحيا

فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطي لكل منهما حكم الاخر من وجه وذا بدخول عسى على ان
اي كاد كالمختار اي كسائر الافعال في افادة ادوات التي تنفي مضمونها على القول الاصح سابقا كان او
مستقبلا وقيل نفيا اي نفي كاد يكون الاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى
وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قدر يكوها واما في المضارع فلتحقيق الفعل
قوله ذي الرمة

لم يكد رسيس الهوى من حب ميه ينزح

فانه يدل على زوال رسيس الهوى وانتفائه تحقيقهم وبغيره فقد لم يكد لم اجد فلو كان نفي

كاد للاثبات لما خطاوه ولما عبزه لتحقيقهم وليس عن الاورد ان قوله وما كاد وابتغين بدله قلى ان
اسما الذبح واسما القرب منه وقت كاد قوله وذبحها فرسه تدل على ثبوت الذبح بعد ابتغايه
واسما القرب منه وقت بادر لانا نقض من اسما الذبح ووقت دسوته في وقت واحد فالثاني للتحقيق
بعض النحاة يحفظ ذلك لترمه ودا الترامه في تعليمه لخطبته روي عن عائشة رضي الله عنها انه قال قدم ذو الرمة
الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فقيل له قال عائشة حدثت ابن بذلك فقال اخطا ابن شبرمة
وانكار عليه واخطئ ذو الرمة حين عبر انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها
وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كما
في افادة النفي لمعنى مصمونه مسكاد في الدعوى الاولى لقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه
والجواب عنه في الدعوى الثانية فالنفي الداخل على كاد كالنفي الداخل على سائر الافعال
حين راد بالنفي الداخل على كاد ايضا قرب ريش الهوى عن البراج اي الاول
وهذا مسلم لكن لا يثبت به دعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى فقد عرفت وجه الذبح
وفي مشكل عليهما والثالث وهو ما وضع لانشاء التعجب وقرب ثبوته للفاعل بواحد وشروع في الخبر
كقولهم تعلم طفقا مصحوبا وقد جاء طفق يطفق بطفق مطلقا
طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
مثل كاد في كون خبرها مضارعا بعدها تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول
وقال الله تعالى وطفقا يخصفان وكاد وشك بمعنى اشرف فتطفق على طفق وهي اي وشك مثل عسى
وكاد في الاستعمال الثاني فان استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجي واوشك ان يجي زيد
وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجي

فعلا التعجب

وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب
بصيغة التثنية وافراد الفعل بالنظر الى التعريف الجنسي وجمعه بالنظر الى كونهما فردا وتثنيته
بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف الجنسي المعدوم في ضمن التثنية والجمع ايضا وتنوين وضع

قوله قال عائشة على زنة طلبه من الاشتمال العرضية وفي تاريخ بعد العين وفي تاريخ من الاشتمال العرضية

فعلا التعجب

التعجب طلب حالة يعرض لها تغير لا يعرف سببه وهو في عرف النحاة صيغة تدل على ان المتعجب منه خارج عن نظائره ومن هاهنا لا يبنى فعل التعجب من الفعل ما كان وما كون وما يكون لانه تعالى عالم بما كان وما يكون وما سيكون لانه تعالى عالم بالامور كلها فلا يتصور في حقه التعجب لانه يستدعي خفاء السبب وهو محال في حقه تعالى وما يقال من ان الله تعالى يتعجب من عباده فهو على سبيل المجاز والاستعارة لا على الحقيقة لانه تعالى لا يخفى عليه شيء فالتعجب لا يصح في حقه تعالى وهو الكنا قبل ما يصح ردهذا الى القديم

اي بفعل وضع لان الكلام في جنس الافعال فلا ينقض الجنس بمثل ما بدون وواكا لكن ينقض
بمثل قاتله الله من شاعر • ولا يشتق منه وان فعل التعجب وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعا لا
ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت له بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء
التعجب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعا وله اي
لفعلي التعجب ولما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي يتضمن تركيب ما افعله
والاخرى صيغة الفعل الذي يتضمن تركيب افعل به بشرط ان يكون وهذين التركيبين وهما اي
فعلا التعجب غير متصرفين فلا يعبران المضارع ومجهوله وتاء ثبت وفي بعض النسخ وهما افعال
التعجب غير متصرفة شيئا اخبر بذا ولحسن زيد ولا حسبان اي فعلا التعجب لا يبنيان من افعال التفضيل
لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والمآكيد ولهذا لا يبنيان الا من الفاعل كافعل التفضيل
وقد شذ ما انشد الطغام وما اعتب الجانب وسوغ في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب من
رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد لون او عيب شيئا اشبه اسم فاعله واسم مفعوله اي يتوصل لبنائها
من فعل لا يصح بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا اي مجيز ولبنائها ولا يتصرف منهما اي من صيغتي
التعجب بتقديم اي تقديم ما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل
وتاخير اي تاخير ما عدا صيغتي التعجب كتاخير الفعل منهما وانما قيد بالتقديم والتاخير بما قدرنا
ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان القيام بمعنى بيان الاحكام الخاصة بهما
فلا يقال ما ربه الخير ولا يريد اجتنى لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يجوز ان
كالتغيير الامثال فان عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم
الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان وكز
التقديم التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كلا منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالتقييد فكانه اعتبر التقييد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول
نحو ما احسن والدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجل انهما مجرى الامثال كما سبق واجاز الجار والمجرور

لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان
احسن بدا او مقتاه انه كان له من الماضي حسن واقع دايم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان
دايما قبله وما ابدا اي ست بدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او دو ابتدا بمعنى المضاف
وفي بعض النسخ وما ابتدا بتاء ومعناه ظاهر بكر بمعنى شي لان النكارة سات التعجب لانه يكون فيما
خفي سببه عند سيبويه وما اي ما بعدها التعجب من باب ظرف هزة ثاب موصولة اي ما موصول بعده
الاحسن والحسن موصوف اي الذي احسن ابدا اي جعله ذا حسن عظيم وقال الفاضل ما استفهامية
ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد فعل
منزلة امر ومعناه الماضي من اجعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي بمروره فاعل
هذا الفعل عند سيبويه والباء زايدة لازمة الا اذا كان بالتعجب المنجر به ان مع صلتها نحو احسن
ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا مزية عند سيبويه وانفعل لان الفاعل واحد
بين الاول وهو اي بمرور معمول عند الاخفش حسن بمعنى صيرورة ذا حسن على ان يكون حسن افعل التفضيل
للصيرورة والباء للتعدية اي بجعل اللازم متعديا والمعنى صير ذا حسن او الباء زايدة على ان
يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج وفيه اي في افعل ضمير هو فاعله اي
احسن انت به يريد لزيد اي افعله حسنا بمعنى صيره وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن من كلام
اخذ يأخذ يجعل زيد احسنا وانما يجعل بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان
فاعله شرحات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

افعال المدح والذم

يعني الافعال المنقولة عند النحاة هذا الباب ما وضع اي فعل وضع لمدح او ذم ولم
يكن مبدوءة وذمه مما لا لم يوضع للانشاء فنعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن
فعل بكسر العين وقد اجاز في لغة تميم فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اخذ اربع لغات
احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة

اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب تقول على
لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين
ابتدا او بصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام بعد الاجمال ليكون وقع
في العين نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بعينه وانبطه
نحو نعم صاحب الرجل زيد او من اسطه نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه الرجل فرس غلام
الرجل وهما حينئذ او يكون مضافا الى نكرة مقصودة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اما
لفظية نحو نعم رجلا او صارت رجلا او زيدا او حسن الوجه ات او معنوية اي معنى شي مقصود الحمل
على التمييز شرط نعم اي نعم مبهم وقال الفراء او بعلى هو مصولة بمعنى الذي وتكون الصلة
باجمعها في موضع مخفوضة لان هي مخفوضة اي نعم الذي فعله هي الصلة وقال سيبويه
والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشي فمعناها فنعما هي نعم الشي هي فما صار الفاعل بكونه معنى وفي الام
وهي مخفوضة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعد بنية اما هي بحسب الغالب لا ذكر
تقديم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل مدح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدا وما قبله
اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا
لقيام لام المعهد مقامه او خبر مبتدا محذوف هو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذه
المثال اما مبتدا ونعم الرجل خبر مقدم عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال
فاذا ما قيل نعم الرجل فكانه قيل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرط اي شرط المخصوص بمعنى شرط صحة وقوعه
مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تقديرا
وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل والمعنى نحو نعم الرجل
زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئس المراة هند وبئس المراتان

الهندان • وبيت النسا الهنديات • ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند وبيت
المراة هندات • وبيت النسا الهنديات • ويجوز ان يقال نعم امراة هند • وبئس امراة هند لانها
لما كانا غير منصرفين اشبها الحرف فلم يجز ادخال الالف واللام عليهما • وقوله تعالى كذبت قوم نوح
جواب سؤال حيث وقع المخفوض في الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا
يطابق الفاعل المخفوض مثل وقد سعد المخفوض علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب
بقرينة ان ذلك في قصته وشر قوله تعالى بئس المهاد اي جهنم وغالبا يبين في افادة الذم
والتقابل والاحكام وبهما اي من افعال المدح والذم جب في جد جدا وهو اي جدا
مركب من جب التي اوجب اذا صار مجبوبا ومن دا وفاعله اي فاعل هذا الفعل واو لا
يتغير اي جدا او فاعله اذا اضمرا هو عليه فالاسمي ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخفوض
مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تغير فيقال جدا الزيدان جدا الزيدون جدا
هند وبعد اي بعد جدا المخفوض اي اعراب مخفوض جدا فاعراب مخفوض من هم على الوجهين
المذكورين ويجوز ان يتبع بدل المجرور مخفوض جدا او بعدا اي بعد مخفوض جدا تمييز وحال على قول
مخفض اي الى الافراد والتثنية والجمع والتابعية نحو جدا رجلا زيد • وجدا زيد رجلا وجدا
رجالا زيد • وجدا زيد رجلا عالما وجدا الحسن او الكيس لزيد ان • وجدا الزيدان رجلين
او ذكيين وجدا امراة هند وجدا هندان امراة • والعامل في التمييز او الحال جاز جدا
من التعجب وهو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخفوض والمخفوض لا يجي الا بعد تمام المدح
والمخصوص من تمامه فالتركيب حال من الفاعل لا من المخفوض

الحرف ما دل على معنى في غيره

اي كلمة دلت على معنى خاص في غيرها منفردا مستقلا
بالنسبة اليها لا بالمفهومية بحيث يصلح للحكم عليه او به بل لا بد له من ذكر
من التمام اي آخر اليه وهي اي الحرف اي دلالته على معنى في غيره تحتاج جزء الكلام اي كلمة

قوله من حب الشي احبه اذا صار
حبيبا يريد ان الحب لغة الحب
فتاح الحاء هو العطا ثم الاجتماع
الما ينقل الصم الكاكم الادغام
ادغمه حبيبا ورزنا حبيبا
وجوز الشجاع اسمه وعنه صاحب
القاموس حبا اسم معنى الحبيب
وذا فاعله اي هو حبيب بعظام
قوله والعامل في التمييز او الحال
من معنى الفعلية لا الاول من العامل
لان العامل هو حب لانه فعل
هذا التمييز العامل في التمييز
هو جزء الكلام المذكور
هي التمييز عن الالف المذكورة
اعلمهم كان للاشارة فالعامل
كلذا او الصدر المبهم
من رتبه تحلل عن
قوله فان الذي الكاف حال عن
الفاعل لا من المخفوض
فيه مقدار تنزلان
الحد على انا ذا زور
الحال لا ابو وهب
لعينه ان الذي كان حال
عن الفاعل لا من المخفوض
فالتصاح فالاول من فاعل الكاف
حال اي عن الفاعل لا من المخفوض
كما في بعض النسخ

الى اسم يتعلق معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب

حروف الجر ما وضع للافضا بفعل

اي بصاله فان معنى الافضا الوصول فانما
عدي بالباء مان معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شي استنبط منه معنى
الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والحال مع المجرور وغير ذلك
الى ما يليه سوا كان اسما صريحا مثل مررت بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وحيث هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها
تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها ولان اثرها
فيما يليها الجر وهي اي حروف الجر سوا كانت كذا وهذه الحروف على تسعة الجاية لانه ليس لها اسما خاصة
يعبر بها عنها واما الام فكنها باسمها لوجودها وكذا كذا ذكر الواو والتا والكاف باسمها
حيث وجدت بخلاف باقي منها وزد اي الحاء اي الواو التي تفيد بغيرها ب دون غيرها حروف
الجر تسامح وواو القسم وباء وتاء وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول
لا يكون الا حرفا والخمسة التي بعدها يكون حرفا واسما والثلاثة الاخيرة يكون حرفا وفعلا فمن
لابتدا الغاية اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة الطارئة لا تتم الجزء على الكل اذ لا معنى
لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلق الغاية ويريد بها الغرض والمقصود فالمراد بها
الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها في مقابلتها
نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو صمت من الشهر الرجب لان معنى قوله الى الفجر
بالجر عطفا على الابتدا اي وجر من التبعيض ايضا اي لا فيما بان المقصود من امر مبهم وعلامته
صحة وضع الموصول وهو مبعض مثل فاحسبوا الرجس من الاوثان فانه لو قلت احسبوا الرجس الذي
هو الوثن اسهام المعنى وابتغين اي وبدل تجي من التبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم اي بعض الدراهم وزايده عطف على قوله لابتدا اي وزايده من فرع بالجر بنه وذلك

هذه الرسالة الحرفية للشريف قدس الله روحه في الحد

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان النسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى محسوساته فانك
اذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان الاولى ان تكون متوجها الى تلك
مشاهدا اياها قصدا جاعلا للمرآة آلة لملاحظتها ولا يخفى عليك ان المرآة وان كان منظورا في هذه
الحالة لكنها التي يجب تقديرا ان تحكم عليها وتلتفت الى الوجوه الخاصة والثانية ان تتوجه الى المرآة
نفسها وتلاحظها قصدا فتكون ضالحة للحكم عليها واما الصورة فانها تصح ان تكون مشاهدة تبعا
عن ملتفت اليها فقد ظهر ان في المبصرات ما يكون نادرة مبصرا بالذات ونادرة آلة
لابصار الغير فقس على هذا المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة واستوضح ذلك من
قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فانت في الحالتين مدرك لنسبة القيام اليه
لكنها في الحالة الاولى مدرك من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالها فكانها مرآة
لحاظ تعرف لذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها واما في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات او مدركة
بمكنك ان تحكم عليها فهي على الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها
وكما يحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية كذلك يحتاج الى التعبير عن المعاني
الملحوظة بالغير لا المستقلة بالمفهومية اذا تمهد هذا فنقول الابتداء معنى هو حالة لغيره
ومتعلق به فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا فيفتقر ملحوظا في ذاته ضالحا
لان يحكم عليه وبه ويلزمه ادراك متعلقه تبعا وبالفرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظة الابتداء ولكن مدلوله حطة على هذا الوجه ان نقيده بمتعلق مخصوص فنقول
ابتداء السير في البصرة لا يحتمل ذلك عن الاستقلال فاذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين
السير والبصرة وجعله آلة لمعرفة حالهما كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح ان يكون محكوما
عليه ولا به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من وهذا معنى ما ذكره ابن الحاجب
في الايضاح حيث قال الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى يعني اي ما دل
على معنى باعتبار ما في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها جسم كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها وقد يكون قيل في الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار ما في نفسه انتهى كلامه
فعلى انضح ان ذكر متعلق الحرف ان وجب ليحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه
الا بادراك متعلقه اذ هو آلة لملاحظته لا لان الواضع اشترط في دلالته على معناه
الافرادي ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لامكن فهم معناه بدونه اذ ذكره فانه لا
يرجع الى طائل ويلزمه تجسم تحس كذا كما قرره بعض المحققين في شرحه للمختصر واذا
عرفت معنى الاسم والحرف فاعلم ان الضرب مثلا لا بد له على معنى مستقل بالمفهومية
هو الحدث وعلى معنى غير مستقل بالمفهومية هو آلة لملاحظة غيره اعني النسبة
الحكمية التي يخبر به في المثال المذكور فانها ملحوظة من حيث انها حاكمة بين طرفيها
والا لتعرى حالهما الا ان احدهما متعين بدلالة اللفظ والاخر وان كان
متعينا في نفسه بوجه وملحوظا بذلك الوجه والا لما امكن ايقاع تلك النسبة

لكن اللفظ لابد له عليه فلا يحصل هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل الا ملاحظة الفاعل
فلابد من ذكره مكملا هو حالة متعلق الحرف فالفعل باعتبار اشتماله على مستقل صار مغايرا
عن الحرف وما اعتبر فيه ايضا نسبة تامة على ان ذلك المعنى يكون منسوبا الى غيره تلك
النسبة وهو محكوما به باعتبار ذلك المعنى المستقل واما مجموع معناه فلا يصلح لان
يكون محكوما عليه ولا محكوما به فارتفع من مرتبة الحرف ولم يبلغ مرتبة الاسم وبالجملة
فالحرف لما كان موضوعا لمعان نسبية مخصوصة على الات ملاحظة معان اخر وتعرف
احوالها وضعا عاما لم يمكن ان يقع محكوما عليه ولا محكوما به اذ لا بد في كل واحد
منهما ان يكون بالذات ليمكن اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذكر
المتعلق رعاية لمجاز الالفاظ مع الصورة الذهنية والاسم لما كان موضوعا لمعان
ملحوظة بالذات مستقلة بالمفهومية لم يعتبر معها نسبة تامة لا على انها منسوبة
منسوبة الى غيرها ولا على انها منسوب اليها امكن الحكم عليه وبه واما الفعل فلما
اعتبر فيه الحدوث وهو معنى مستقل بالمفهومية وضم اليها انتسابه الى غيره نسبة
تامة هي الملاحظة طرفيها وجب ان يكون مستندا باعتبار الحدث اذ قد اعتبر
ذلك في مفهومه وضعا وان يذكر فاعله كي يحصل لذلك النسبة واما مجموع معناه فلا يصلح
للحكم عليه ولا للحكم به وهو معنى ظاهر بالتامل الصادق فان قلت لما اجعل النسبة
التامة مضمومة الى المنسوب وجعل المجموع مدلول لفظ هو الفعل ولم يضم الى المنسوب
البتة كذلك مع انها حاله بينهما الاحتياج باحدهما قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة
قائمة بالمنسوب كالابوة القائمة بالابن المتعلقة بالاب الاتراك تقول انتسب
القيام الى زيد ولا تقول انتسب زيد الى القيام وتقول القيام منتسب وزيد
منتسب اليه واذا ثبت الصفة من المنتسب قلت القيام منسوب وزيد منسوب
اليه كل ذلك يرشدك الى ما ذكرناه فان قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل نحو قام زيد
يستفاد عنه نسبة غير مستقلة فطرفا ان صارت النسبة مستقلة المحمولية
حالها كذلك الصفة نحو قائم مستفاد منه ذات ما والقيام ونسبة بينهما وهي
الملاحظة فلم جاز كون الصفة محكوما عليها وبها دون الفعل اجيب
بان النسبة في الفعل نسبة تامة مفردة بنفسها لا ترتبط بغيرها اصلا
والمقصود الاصلي من الكلام افادة تلك النسبة فلا يمكن ان تؤول الى
احد الطرفين طرفيها قطعا واما الصفة والنسبة فهما تفيدان عن تامة
لا تصلح افراد المعنى عن بعض وعدم ارتباطهما به وايضا نسبة المقصودة اصلية
من الكلام فلذلك جاز ان يلاحظ فيها ان تؤخذ جانب الذات فيجعل محكوما
عليها وان تؤخذ جانب الوصف كالقيام فيجعل محكوما بها واما النسبة المعتبرة
فيها فلا تصلح للمحكوم عليها ولا للمحكوم بها لا وحدها ولا مع غيرها
لعدم استقلالها فان قلت ما ذكرت من ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح

ان يقع

ان يقع محكوما به ينافي ما ذكره النحاة من ان المسند في نحو زيد قام ابوه هو الجملة
الفعلية اجيب بان المقصود هاهنا حكمان احدهما الحكم بان ابا زيد قائم والثاني
زيد قائم الاب ولا شك ان هذين الحكمين ليسا مفهومين من هذا الكلام بل
المقصود الاصلي احدهما والاخر يفهم التزاما فان كان المقصود هو الاول فزيد في
هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح ليس محكوما عليه ولا محكوما به حقيقة بل هو
قيد متعلق بالمحكوم عليه وان كان المقصود هو الثاني كما هو الظاهر فلا حاجة
بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذي هو القيام اذ به يتم مسند الى زيد
الا ترى لو قلت قام ابو زيد واوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا
فلو كان معنى قام ابوه ذلك ايضا لم يرتبط بزيد ولم يقع خبرا عنه ومن يتبع النحاة
يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام فذلك لتجريده عن ايقاع النسبة بقرينة
ذكر زيد وايراد الضمير الدال على ارادة الارتباط الذي يتخيل وجوده
مع الايقاع ثم ذلك بحمد الله وفضله
فائدة
الدلالة مهم المعنى من اللفظ ارادة ام لا بخلاف الارادة فانها كون المعنى
مرادا او مقصودا من اللفظ كلفظ العين المشترك اذا اريد احد معانيه
مع ان المراد واحد معين منه علوي
قد منع النحاة نصب غير بالام مع كونه مضافا وان كان
نكرة ولم يوجد ذلك الا في كلام العرب البوادي في عبارات
بعض العلماء كانهم جعلوا معنى المغاير قاله السيد الشريف رحمه الله
في شرح
المفتاح

لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان
من مطر تشبيه ما يوهم منه زيادة من في الكلام الموجب قاولا بكونها للتبعيض والتبيين اي قد كان
بعض مطر او شيء من مطر او هو على الحكاية كان قايلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان
من مطر والا لانها الغاية هي هذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في الكلام نحو خرجت الى السوق او
الزمان نحو انتظرته الصباح الى الليل او غيرها نحو قلبي اليك فان قلت لم خالفت باعتبار الشرق والميل
فا وتعني مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم ومتى كونها اي مثل الى كونها لانها
الغاية وتعني مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بانها في كثيرا لانها الغاية لتفاوت الواقع
بينهما بالقلة والكثرة فتحتمل اي حتى الظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال جاء حتاه كما يقال اليه لانها لو
دخلت على المضمر لانسلخ المضمر الجر ولم يبق مضمرا يجر فرقا بينها وبين الجارة خلافا للمبرد فاجاز جرها
على المضمر مستدلا بما وقع في فصيح اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يجعلونه شاذا
فلا يجوز ونه قياسا وفي الظرفية اي لظرفية مدخولها نحو الماني الكوز او مجاز نحو انجاء في
الصدق وتعني على تارة لا كقوله ولا صلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل وابا للانصاف
اي لافادة الفرق الى المجرور الباهرة كما يرى في مررت به فان الباء تفيد الفرق بين مرورك وبين مرور
اي مكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بجزوه نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة بجهتي الفرق بترجمة اي مع ترجمة لمعناه مصاحبة الشرح واستراك مع الفرق في
شيء ولا يلزم ان يكون الشرح خالد استراك الفرق مطلقا ملتفتا به فالاتفاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس والمقابلة اي لافادة المقابلة ونوع مجرور في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بدرهم
والتعدية اي جعل الاسم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب
زيد مدلول الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا فالتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء
واما التعدية بمعنى ابصار الفعل ان كقوله يوشك حرف الجر فانه يجر ويدخل الكاف فيما شاء لا اختصاص

قوله او هو وارد على الحكاية
كونه فيه في الحال او الاستقبال
قوله هل يعد المعنى مقابلة بان
اي في الحال او الاستقبال من الامكان او الزمان
وراى فيه تكون الاستفهام عما
قوله فلا تقل حتاه كما يقال اليه
وليس احتضاضه بالظاهر
كونه لمعنى الى مع الفعل
قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل
قوله في الساق مع الساق
لا يلتبس فانه ركب مع الساق
اذا كانت حاتم فالضمير بعدها مجرور
ستر الكاف ما قبله بعض العرب او النقص
او الحمل مع حاتم العرم حتاك وراءهم حتاك
وعرفت بهم حتاك فالضمير بعدها
متصل لكونه مجرورا مطلقا ولا
يلتبس البتة الحاتم بالعاطفة
قوله ابا للانصاف اي يقال في الباطنة حاتم التوم
حتى انت وراءهم حتى اتاه
وعرفت بهم حتى كنت في
الحاتم كما تقدم المنطقة
مدى الام
قوله قال الحاتم يستلزم المصاحبة
قد يحتمل الجواز ان يكون المتن
متوهما تاصيح من الوحي ولا
يقتضي الشرح العباس
لا يتميز الحصر

قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء وما وهم عبارة الشارح من ان
تعدية اللازم بالهمزة وغيرها
اي من اللازم وغيرها
وانفق شجاعا هذا ابل على ان ما
من غير تقييد بالشجاعة للاستغراق
فاستعمال الباء للتعدية
او للالصاق قال الموفق على شارح والا
لقيده بالمصدر
رسالة بسطام

قوله وقد كان الرس كذا في الدين انما
لو كان يفوت ما شيعوا اليه الى الرسل
اي الرسل الرسل
اللام كما قرئت الحسن وقرئ ما يستغفرون
اللام التعليل لا يعني عن قال الاول ان تقال
معناه متجاوز اي معلل تجاوز عن علل
وقلت لم يعلل تجاوز عن علل كما في
قال الرضي
قوله للام للاختصاص حتى ظاهر انه
للانتفاع عليه القول في بيت وحرى
ان يعني الاختصاص في المالك
لا الحكم او الانتفاع في الحاجة
لم وان كان اخاك ابا فقيه
انه لا يسوغ الاختصاص الاضافي
موت وانتفاع بها قال وان
الى حرف الاختصاص من
الظاهر بدخولها

قال الرضي
اصلها التعليل
ولكن كثر
استعمالها
حتى صارت
معنى الاستعلاء
وفي معنى التعليل كالمجاز
الحقيقة اي الصيغة

لحاجب دون حرب والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في نحو في الاستفهام على
مطلقا نحو هل زيد بقايم فلا يقال ان زيد بقايم وابتغي بيس زيد بقايم وجاءني زيد بس كب
في تزاد في الخبر وهذه الضرب وفي غيره اي وغير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي خلافا لمن لم
يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا وانتي زيد اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والنفي
او كان خبرا ولكن في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد والام للاختصاص نحو المال لزيد وبلا
بكيه نحو الحمد لله العزيز والتعدية اي لتبيان علة شيء هنا نحو غفرت للناس ذنبهم او جاز جاء نحو جئت لحاجتك
وتعني عن في الترك نحو قال زيد ليس بمنطلق اي قال عن زيد والباء نحو زيد بقايم اي قال عن
ردفكم وتعني الواو في القسم نحو بالله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل الا في الحلف والابتداء بالله
لقد طار الذباب وزب للتقليل اي لانشاء التقليل وهذا اوجب كما ان كم وجب لها صدر الكلام
الكلام لكونها لانشاء التكثير مخمس مع سكون لعدم احتياجها الى الصدر المعرفة مرمس لتحقق التقليل
الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء بما دل على اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة
انما هو على المذهب الاصح وهذا امد ذهب الى جواز وقوعها واقعة وقيل لا يجوز ذلك والمختار عند المصنف
الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل انما هو اغلب مستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي معنى التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وتعلقها اي تعلق رب بمعنى الذي حلت به رب فعل ماض لانها للتقليل
الجنوي ولا يصح ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته ورب رجل كريم لم افارقه
مذ ثلث اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم
اي لقيته وقد يدخل اي رب على مضارع لا مرجح له خبر مكرر ومعنى على التمييز والضمير مميزه وان كان شيئا
او جملة مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او تمييزا ورجالا او امراة او امراتين او نساء
خلافا للكوفيين والطائفة اليمنى في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربما
رجلين وربهم رجالا وربما امراة وربما امراتين وربهن نساء وتجر اي رب الكاف الملحقة
على العمل قد خلا بعد مجرورها على الجمل نحو يا ايها الذين كفروا وقد يكون زائدة قد خلا

قوله الام للاختصاص حتى ظاهر انه
للانتفاع عليه القول في بيت وحرى
ان يعني الاختصاص في المالك
لا الحكم او الانتفاع في الحاجة
لم وان كان اخاك ابا فقيه
انه لا يسوغ الاختصاص الاضافي
موت وانتفاع بها قال وان
الى حرف الاختصاص من
الظاهر بدخولها

قال الرضي
اصلها التعليل
ولكن كثر
استعمالها
حتى صارت
معنى الاستعلاء
وفي معنى التعليل كالمجاز
الحقيقة اي الصيغة

الاسم ويجوز كونها مضمرة بتقدير فعل ودوها اي واو رب في نحو كم ما تخلو على بكر ومتوفه
مثل ٭ ليت شعري من الرجال عامر ٭ الا تعاويذ ولا المغيث ٭ وبلدة ليس بها انيس ٭ والبعض قد يلون الدراريا او عام ونعم الباء والخشب
والعيش بالكل الابل ٭ البعض غالبا ما طلب
وهذه الواو المخفض عند سيبويه وليست بجارة وان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر
وان كانت في اوله فتقدير له معطوف عليه وعند الكوفيين الظاهر وعطف ثم صارت فائدة معناها
رب جارة بمعناها الصيرة وما بعدها مجرور بها فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف ودوها
القسم اما تكون مضمرة الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت بالله والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم
فهي اكثر استعمالا من اخواتها اعني الباء والتاء بقي لاستعمال الواو في السؤال فلا يقال والله لجرى
كما يقال بالله لاجرين وحطها الواو عن درجة الباء مخصصة بالاسم يعني الواو مخصصة بالاسم سواء كان الاسم
الظاهر اسم الله تعالى او غيره فلا يقال وكذا لا يقال والله او وذب الكعبة وذلك
لانحطاطها عن الباء لجلوسها عن رتبة الاصل وهو الباء مخصصة بظاهر الله تعالى
وان شئتما اي شئت الواو في السؤال مما عدا الفعل وكونها للغير السؤال مخصصة باسم الله من الاسماء
الظاهرة خطا لرسمها في مرتبة اصلها الذي هو الباء وتخصيصها بفعل المظهر وخفض ما
ما هو اصل باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء عمها اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع
ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله تعالى خاصة فهي
كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله وتالله وكما تكون لغير السؤال يكون للسؤال
ايضا نحو بالله لافعلن كذا وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر نحو بالله لافعلن كذا وبالله لاجرين
على المظهر لا يختص باسم الله تعالى خاصة نحو بالرحمن لافعلن كذا لانهما قالا انهما مختصان بعض
هذه الحروف الاخر كما عرفت والمراد وبالجميع جميع ما ذكر من الامور المخصصة لا الاختصاص فلا
يرد انه لا يقال الباء لجر مع الاختصاص وبه وبه لكان المناسب وتبقى اي غاب القسم الذي لغير
السؤال بالله وهو ولبي ما او لا يجوز والله لافعلن كذا وايمن الله اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم

وما ولا في النفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وبلى نحو في جواب
النفي لوجود القرينة كقوله تعالى بلى وربي لتبعثن اي لا تبعثن والا فالسؤال فلا ينافي الايمانية معنى
الطلب نحو بالله اجبرني وبالله هل قام زيد وقد يجاب اي القسم اذا اعترض اي بين القسم
القسم بين اجزاء الجملة بما يدل على جواب القسم او بقد اي القسم بالواو على جوابه نحو زيد والله
قائم او زيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة
وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكن بحسب اللفظ لا تصلح الا للدلالة على الجواب لا للجواب وهذا
لا يجب فيما عدا الجواب القسم وعن المجاوزة اي لمجاوزة شيء وبعده شيء من شيء اخر وذلك اما اي
من التي الثاني ٢ ومعناها الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالتوسط وجده
نحو اخذت عنه العلم او بالتوالي وحده نحو اديت عنه الدين وعن الاستعلاء اي لاستعلاء شيء على
شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن
يمينه اي جانب يمينه ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس
كمثله شيء اي مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو
يضحكن عن كالبرد المنهم ٭ يحمت عن اصطبار الاقوف الشم ٭ اي عن اسنان كالبرد الذي يبقى
وعمل بالفعل اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كم استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في
غير الشعر على الشذوذ نحو ما ان كانت حالا فالامر فانه لجاز ذلك مطلقا نظرا الى ساعاتي بعض الحاجة
ومذ ومنذ لابتداء الزمان اسمان والحاضر منهما للابتداء في الزمان اسمان يعني ان مذ ومنذ اسمان
والمراد ان مذ ومنذ ارزمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا
قلت ما رايته مذ سنة كذا او ما رايته مذ سنة كذا اشترط ان يكون هذه
السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ان مبتدا امتناعي وعلم لذي كان هذه السنة وابتدا
الزمان والظرفية عطفا على الابتدا اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتدا في الزمان
الحاضر اي الذي اعتبر فيه حاضرا وان مضى بعضه يعني ان اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا

فالمراد بجميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الخاص نحو ما رأيته مذ سنة او منذ يومنا اي جميع اسفار ويبنا
هو هذا الشهر او اليوم الحاضر مبتدأ بالاول لا بالثاني فيقتضيا بعد و الظاهر مبتدأ زمان الفعل الى
ما وراءها وكيف يصح اعتبارهما مبتدأ زمان الفعل فالمشار لان الله كون زمان كلاهما للظرفية
ولكن رجحوا الاول مثالا لا لابتدا كما هو يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير المضاف اي ما
رأيته مذ شهر ذهول منا وما رأيته منذ ايام لا لاستثنا ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما
بعدها كون خروجا وفاجارة وهذا الاعتبار ذكرت هنا نحو جاني القوم حاشا زيد وعدا
زيد وخلا زيد واذا نصبت كون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل

ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي لا بناء على الفتح مثله
واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وليت ولعلت وترجيت وكان المناسب
ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها بنية لكنهم لما عبروا عن الحروف
بالكلمة والفاظه مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يتحاشوا عن غير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من
صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فتح وعنها الحاصلة بتخفيف نونها
ولغات لقلة بلغ مبالغ جمع الكثرة وهي اِنَّ وَاَنَّ وَكَاَنَّ وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ اخرها لكونها الاثنا
عشر الاربعة الباقية هي اي هذه الحروف صدر الكلام وجوبا لمعلم من اول الامر انه من
من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمتمامل على التشبيه والا
والتمني والترجي سواء المفتوحة فهي مع اسمها اي يعكس حاليا بناء على حذف المضاف بان
يقتضي عدم الصدارة لا مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء
اخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت في المبتدا لشبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا
العكس على المتصاعد عدم الصدارة لا على عدم اقتضا الصدارة لان مجرد الاستثنا يكون في
ذلك وتكسرها اي هذه الحروف ما الكافة فتكفها اي تعزل هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة
على ما قدم اي على وجه اللغات مثل انما زيد قائم وقد تهمل على غير الفصيح كما وقع في بعض اشعارهم

قوله الحروف المشبهة بالفعل كان الاولى ان يقول الحروف المشبهة بالفعل ليطابق قولهم الحروف الجارة والمنصوبة بالحروف الجازمة وغيرها

قوله مذ سنة او منذ يومنا اي جميع اسفار ويبنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر مبتدأ بالاول لا بالثاني فيقتضيا بعد و الظاهر مبتدأ زمان الفعل الى ما وراءها وكيف يصح اعتبارهما مبتدأ زمان الفعل فالمشار لان الله كون زمان كلاهما للظرفية ولكن رجحوا الاول مثالا لا لابتدا كما هو يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير المضاف اي ما رأيته مذ شهر ذهول منا وما رأيته منذ ايام لا لاستثنا ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها كون خروجا وفاجارة وهذا الاعتبار ذكرت هنا نحو جاني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت كون افعالا

قوله الحروف المشبهة بالفعل كان الاولى ان يقول الحروف المشبهة بالفعل ليطابق قولهم الحروف الجارة والمنصوبة بالحروف الجازمة وغيرها

وتدخل هذه الحروف خبرية اي حين دخولها ما على الافعال لان الكافة اخرجتها عن العمل
فان المكسورة فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها
عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم اكدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد
وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها انما هما جملة باعتبار ما كان عليه قبل دخولها عليهما
فحكم المفرد وهو ثبوت اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجملة ووجب
الفتح في موضع المفرد اي في موضع يصلح للمفرد وكثرت ان تبدأ اي في ابتدا الكلام لكونه موضع الجملة
نحو ان زيدا قائم وكثرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال
زيد ان عمرا قائم وكثرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاني الذي
ان اباه قائم وفتحت اي جاز كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او
حالا كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا او حالا كونها مع
جملتها مصاحبا نحو يعجبني استماعك لم لوجوب كون المضاف اليه مفردا او فاعلا نحو لو انك بفتح الهمزة
بعد لو لا الامتناعية لانه اي ما بعد لو لا الامتناعية فاعل وكون المبتدا مفردا واجب نحو لو
لا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لو لا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها في تاويل
الفعل الواجب دخول لو لا التحضيضية عليه نحو لو لا ان معاذا لهلك ولو لا انك قرشي منذر رضا
وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو
لو انك قائم اي لو وقع قيامك في موضع المبتدا ان تقدير المفرد وتقدير الجملة نظرا لان الفتح
والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة
سواء من تكرمني فانا اكرمه مما وقع بعد الفا الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها
وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه اي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت
في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا او مثل قول الشاعر

اذا انه عبد القفا واللهازم

قوله وكثرت ان تبدأ اي في ابتدا الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكثرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكثرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاني الذي ان اباه قائم

قوله وفتحت اي جاز كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حالا كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا او حالا كونها مع جملتها مصاحبا نحو يعجبني استماعك لم لوجوب كون المضاف اليه مفردا او فاعلا نحو لو انك بفتح الهمزة بعد لو لا الامتناعية لانه اي ما بعد لو لا الامتناعية فاعل وكون المبتدا مفردا واجب نحو لو لا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لو لا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها في تاويل الفعل الواجب دخول لو لا التحضيضية عليه نحو لو لا ان معاذا لهلك ولو لا انك قرشي منذر رضا وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك في موضع المبتدا ان تقدير المفرد وتقدير الجملة نظرا لان الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة سواء من تكرمني فانا اكرمه مما وقع بعد الفا الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه اي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا او مثل قول الشاعر

اذا انه عبد القفا واللهازم

صدره ... وكنت اذى ... على اخما مع اشهاد وحمرها حلم واقعه بعد ادا المفاجاه

ما وقعت بعد اذا المفاجاه فتجوز فيها الكسر على انها مع ما بعدها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبود بينه

القفا والالهازم بائنة وعام الدية

وكنت اذى ربه كاكل سنه ... اذا انتصب القفا والالهازم

قوله اذى على صيغة المجهول بمعنى اطرد ربه اسم مفعوله الثاني وكاكل مفعوله الثاني ومعنى كونه عند القفا

والالهازم انه لم يتم بعدم قفاه والهازمه اي حيث اني ناكله لم يتم قفاه والهازمه والالهازم عظمان

ناتئان في اللحيين تحت الاذنين منهما بارادة ما فوق الواحد وبارادة تمام ما خوا اليهما تعليبا وشبهه

عطف على الخبر على اذا انه عند القفا الخ اي مثل اذا انه عند القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ

فمن جملة اشاهد قولهم اول ما قول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان خاصل

المعنى اول شيء في تعين الكسر اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري

اعني الحمد ليس خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان خاصل المعنى اول

اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى المفتوحة مع جملتها

لا ما هو من جنس المقول وابدا بكذا اي لا تجد ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب

في محل الرفع لانها في حكم التقدم اذ فايدتها التاكيد فقط فان العطف على اسمها ان المكسورة من جهة

انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما

اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو وان في هذا المثال وان كانت

مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث وقعت فيه بتاويل الجملة ففتح ان برفع المعطوف على اسمها

خلافا على محله وان الفتح حتم فانه لا يجوز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما عملت غيرت معنى

الجملة لا يقع مرفوعا عندهما وينبغي العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اي ذكر خبرها

قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو ومعنى مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم

وعمرو قائم لانه لو لم يعرف قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على معمول واحد مثل

قوله فمن جملة اشاهد قولهم الخ

انفع اشاهد لو حنا اصله ولا

لكثرة استعماله لا احرم ان

لا احرم قال الله تعالى لا جرم

لهم النار بالصاح وطالبا

الصبح طلاقة بالكلام

عند العليل وزيد الكلام

عند الرضى لا حتى الخليل

لان حرف معنى القسم

وحرا فعل ماض عند سيبويه

والخليل وقسم سيبويه معنى

حق ومصدر بمعنى القطع

كالوشيك عند الفراء وزيد

قيمة الحرب لا احرم على وزن

الترتيب فمعنى لا جرم ان لهم

اي النار لا قطع من ان

لهم النار فهو كلام لا معنى

ان قطع الاذن قطعا بمعنى

القسم للتاكيد الدرجة

حتى يجاب بما يجاب به القسم

ومثال لا جرم لا شك وحرم

انكر قائم بالكسر فالفتح بعد

نطالع الاصل والكسر بطن

اي عارض المستمية

وحكى الكوفيون فيه

تعيين ان اشتاط الهم

وزيادة ذا الابعد لا

في الاس وزيادة

ان وذا قبل حرم ومعدل

همزة ان ناعين داجرم ان زيدا قائم

يتحين به لا عن داجرم ان زيدا قائم

فاحفظه ومن حمله ما يتوهم انه من كتبنا

اشباهه فتحت كما انكسر تاء

اشباهه لتعيين الفتحة

عاجز كاند الجهوان بادة

اشكالا لان كلا لا تشبه بكلان

الرابع ما تقوى البدل الجزئي

كالمعطوف عند الجزئي

والمتراوا لبرجا

منها والكل على البدل

وتمكنت عن هم

ايضا والجواز هو القياس عند عصام

قوله ولا تر بلو ذا اي مكونا ... ان مبتدا تجوز الحالة الثانية الاولى

الكتابي مع بالي الكوفيين والفراء

بين الصفتين تمثال اكما ان اكون

عام موجود لبطا جاز العطف على محله

لان كونه اجمل جبر الاتمين

متعا كالاحرار تعاد بر اطا هنا

مستنكر بحال كونه خبرا

عن محل الفي الاعراب خاص لبيت

بنكل المتابد من الانتكار وليس

تاعد عم الى الرجل ان الرجل

قلما عمده على انه بلزم احتياج

عاملين على محل واحد في الرجل

لان الواو الحال تحتاج الى

قبل دخولها وحدها لان عند

الى الكتابي والمبرد الا الضم

المجرد والابتدا هو

المعنى نوع طلاق الاول

حلاوا بالنصب اي مكونا

الى الكتابي عصام

والمال كالحوا

قوله ولا تر بلو ذا اي مكونا ... ان مبتدا تجوز الحالة الثانية الاولى

مبينا تجوز الحالة الثانية الاولى

الكتابي مع بالي الكوفيين والفراء

بين الصفتين تمثال اكما ان اكون

عام موجود لبطا جاز العطف على محله

لان كونه اجمل جبر الاتمين

متعا كالاحرار تعاد بر اطا هنا

مستنكر بحال كونه خبرا

عن محل الفي الاعراب خاص لبيت

بنكل المتابد من الانتكار وليس

تاعد عم الى الرجل ان الرجل

قلما عمده على انه بلزم احتياج

عاملين على محل واحد في الرجل

لان الواو الحال تحتاج الى

قبل دخولها وحدها لان عند

الى الكتابي والمبرد الا الضم

المجرد والابتدا هو

المعنى نوع طلاق الاول

حلاوا بالنصب اي مكونا

الى الكتابي عصام

والمال كالحوا

ان زيدا عمرو فانه لا يشك ان ذا هبان خبر عمرو لا من المعطوف والمعطوف عليه فمن

حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل

في رفعه الابتدا فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتدا على رفعه وهو باطل خلافا الكوفيين فانهم لا

يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتدا

كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا في تكونه اي يكون اسمه

ان مبتدا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد

ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور شرعا كل منهما خلافا الاخفش

والكسائي فانهما يجوزان وشاذ كوزيد ذاهب العطف على محل اسم ان مضي الخبر فانه لما لم يظهر تحمل

ان في اسمه بواسطة تابع فكانه لم تحمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل

اسمه المذكور اي مثل ان الله لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو

لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان

المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج ولكن ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل

العطف على محل اسمها لعدم بقا المعنى الاصلي فيها فلا اعتبار محل اسمها وايضا بدليل اي لا يجعل

ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة بغيره بدخول اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع لكن

التي هي ايضا لمجرد التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجمع بينها وبين ما هو لتاكيد

معنى الجملة على الخبر مثل ان زيدا لقائم ولكن عمرو خارج اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان

زيدا لقائم او بدخلت على الاسم اي على اسمها اذا فضل بينا اي بين الاسم وبينها اي بين ان المكسورة بجزء

ان زيدا لقائم او بدخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما

اعتبر دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والاتيان اعني ان المكسورة

واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما العين بعامل ولا تجر

اللام في لكن على اسمها وخبرها وعلى ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لانها ان اللام

مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جامع ضعفه في قوله الشاعر

ولكني من حبها العميد

وخففت ان المفتوحة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيجب حينئذ بعد التخفيف الالغاء وح يجوز اعمالها
اي ابطالها لاضعافها وهو الغالب لتقاربت بفتح وجوه مشابهتها مع الفعل كنح الاخر وكونها على
ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها اعمالها على ما مر في الاصل وهذا اذا لم يدخل عليها اللام
على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد
قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلعدم الباب ولان كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظي
لكون اعرابه تقديريا او يكون مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا
عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على الفعلين
فعل الابتداء من الافعال التي هي دخول المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل
دخولها عليهما فاذا فات ذلك الشرط الا بينة دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين اي في تجويز الدخول
وعدم تخصيصه بدخول المبتدا والخبر لاني امثلة الدخول على الفعل فانه متفق عليه والكوفيون
قالوا بجواز دخولها على غيره ولذلك استشهدوا بقول الشاعر

تا الله ربك ان قتلت لمسلما ... وجب عليك عقوبة المتعمد

وهو شاذ عند البصريين وخففت المشددة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب ويجب
كونها مقدرة والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كاشتق
واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة
بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جائز فقدروا ضمير الشان فيكون اسم المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة له خبرا
لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة

فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل والظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن ترك العمل
في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى قبل اي
المفتوحة عند الجمهور المشابهة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية داخلا
فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وعند غيرهما اي غير الجمهور المفتوحة اي ضمير
الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم
واجاز ابن درستويه وابن شاذان غير معروفة واما في الضرورة فجائز في المضمر فقط
قال الشاعر

فلو انك في يوم الرخاء سألتني ... فراقك لم اجزع وانت ضنين

ويلزم اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وانه عسى ان يكون قريبا اقرب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
وسوف كقوله الشاعر

واعلم فعلم المرء ينفعه ... ان سوف يأتي كل ما قدرا

او قد نحو قوله تعالى يعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الثلاثة الفرق بين المصدرية
الناصبة والمخففة وليكون كالعوض من النون المحذوفة وجوزا الاخفش ان لا يجيء
بهم وليس لزوم جزء الشيء لا يكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق
بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما انما هو حيث المعنى لانه اذا عني به
الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه اذا كان الفعل المنفي منفيا
فهي المصدرية والا فهي المخففة وعند الكسائي اي لا شاذ وهو حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها
ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة وامتنع كان
زيدا الا بتقدير ان زيد كالاسد فقدمت الكاف لتعلم انها للتشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة
لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعى المفتوحة وكسر
الهمزة وان كان الحق على الكسر وخففت اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الفتح لجريانها عن الشبه

لعوارة مجة الاخر كقول الشاعر

ويحيشون الاين ❊ كأن ثدياه حقان

وان اخذ ثدياه كان ثدي لكنه على الاستعمال العين لا فصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا
يعملها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير
لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي
مركبة من لا وان المكسورة المشددة بالكاف الزائدة وامثلة لاكان فتلت لترة الهمزة الى
الكاف وجعلت الهمزة فكلمة لا يفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالفة له نفيا واثباتا
وكلمة ان تحقق مضمون الجملة بما بعدها لا استدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام المتقدم واذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الاتفاق فيتوهم
ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجيء بينهما اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى يتغاير بعض
والنحويون يعنون بهذا اقتران عليه والاعطى قد يكون مثل جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء وقد يكون
يكون بحسب الخاص لكن عمرا غائب ومكنت اي لكن متلفع على الاول لخروجها عن المشابهة واشتهر لمخالفة
لفظا ومعنى فاجريت مجراها على الاذان وان المخففتين فانه ليس لهما اثر عليه وفي بعض النسخ
على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء من يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة
وقال الشارح الرضي لا اعرفه الا شاهدا ويجوز معنا مشددة او مخففة او وهي اما
بعطف الجملة على الجملة او اما اقتران بينه وبعد الشارح الرضي الاخر اظهر وليس يمشي اي لا يشاء
قد دخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود وحار الزليت زيدا وابيا
منصوب المفعولين على ان ليت بمعنى ذكانه قيل اعني زيدا قائما اي امتناه كائنا على صفة القيام والحال
منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واحار الكسائي نصب الحوالبان مفعولين كان وسمعت كمما قول
الشاعر

بايت ايام الصفاء واجعا ❊ اذ كنت في وادي العقيق رتاعا

والكسائي يقول ليت ايام الصفاء كانت ذواجعا والمحققون على ان ذواجعا منصوب على انه حال

من الضمير

من الضمير المتكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام لنا كاينة حالة كونها ذواجعا راجعة ولعل الترجي
اي لا يشايه ولانه خلاف المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تعلمون ولعل
الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ بكر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة الفصيحة الفصيحة
واشبه السيرافي في قوله

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة	وداع دعا يا من يجيب الى الندى	فلم يستجبه عند ذاك مجيب	لعل ابي المغوار منك قريب

واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجزوما
في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان يتصور ذلك الرجل بابي المغوار بابيا فيجوز ان يحكى
والاحوال الثلاث بابيا ولعل مراد المص ما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من
قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بل يجزم بوجوده الجزم بها وحكم بشذوذه

الحروف العاطفة

العطف في اللغة الاماله ولما كانت هذه الحروف تميل الحكم
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام وبل ولكن
وعند بعضهم اي المفسرين مسمى وعند الاكثرين ان جميعها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر
الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو لا ما جاءني زيد بل عمرو لثبت مسمى لا ما بعدها بدل
غلط بما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما مسمى فصيح مطرد في الفهم لانها من موضوعة
لتبدل ذكر مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة
بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين والاشياء كما كانت واو واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او عمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من
كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع لا ترتيب بينهما فقوله لا ترتيب مطلقا اي لا ترتيب
فيما بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وقيدنا والفا
للترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم لها اي مثل الفا في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ

وحتى مثلهما اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير المهلة وحتى اذا بينهما في ثم تجيء متبعة بين الفاء التي لا
مهلة فيها وبين ثم المبينة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى تحت اقتضاه ومنعها حيث يصلح فيه
او ضعيف مرجحت انه جزء قوي او ضعيف من متبوعها اي متبوع معطوفها يفيد اي الفضل عاقبة في الجزء
والمعطوف او مضافيه اي اسد لمضافيهما حتى يجبر بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه
غير فيصلح لان يجد اعادة وانما الفعل المتعلق بالكل ودلالتهما الفعل اليه على شمول جميع
اجزاء الكل كجرمات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في التراخي
مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما
ان المهلة المعتبرة في ثم اما في حتى كالحاج كخوجاني زيد ثم عمرو وفي حتى كالذهن فان اثبات
الذهن لا يتعلق الموت او لا يتغير الانبياء بتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء
يتعلق بالخارج في اثناء الباشر وهكذا الثابت في الذهن تقدم قدومهم ركبان الحاج على الحاج
وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم
ان الاتيان بالجزء الاقوى والاضعف كاتيان بعموم البعض جميع اجزائه التي كمبدئه الاتيان بالملائي في الجزء
الاخير يفيد ذلك العموم كقولك مت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة
ولذلك استعمل حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لمناسبات والعاطفة بالاعم والجر الاخير فان فضله
حتى ان يكون نهاية لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عليها ما عندهم على الجارة واذا كانت محمولة
عليها لم يستعملوها في جمع مغنيهما جميعا التي للاقل على الفرع من ذلك وانما استعملوها في الاخير تعيينا
وهو كون مدخولها جزءا لان ايجاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من ايجاد
المتعاطفين صدق العقل الترجيح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه
وقدم الحاجة الى نقل الجزء من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاوز ايضا كما قال رفع الى خبر
الجوشن وو واو ام كلا من هذه الحروف الدلالة لاحد الامرين اي الدلالة على احد الامرين او الامور
حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم او وقد قوله تعالى ولا تطع منهم

قوله هكذا نحو بعض الشروح وجه ذكر
الرضي حتى ما ان الواو
في العاطفة لو لم يكن لعطف غير الجملة
الاخرى من الملائي لو كانت لهذا
النادر لم يحتج الى ذكر هذا
بعض الشروح ولو لم يرد هذا
ظهر الخ رد الكوراني على كفاية
حل نظر الاندرون الاقتصاد على
الرضي تشبيه الحكم فانه لا
الرضي حتى الصاد الملائي في الجزء
الاخير حتى العاطفة على الملائي في حكم الجزء
اولبيس الملائي في حكم الجزء
كلمن الا حلل في حكم الجزء
اعم من المرجحية او حكما
ولا اشتمالها عنه لانه قال الرضي
في بحث الجائز ان يكون
العاطفة بحسب ان يكون
شيئا مما قبلها بحيث يصير
العموم حتى زيد اكرمه
بالاشتمال كما هو حيث الاول
حتى عبيدهم

واو الاحد الامرين الفعل المصدر في هذا المقام
باقلع ما لا يعنيه فلم يقل او الامور ولم يعبر نظيره
مما تضمن عطاء
مما تضمن الكتاب جهة قال الكلام
حاشيتين اذا تنازع الفعلان

انما

انما اوكدوا الكلام بين الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع
الاحد المبهم في نفي او النهي لا من كلمة او وام المتصلة لا من ظهرة لا يستعملان اي غير مستعملة بدونها بليما اي
بذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين المسئول الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد شيوعها
اي احد المستويين عند المتكلم بحسب تعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان المتصلة بليما احد المستويين
والاخر الهمزة بعد شيوعها احدهما لطلب التعيين الحسن تركيب ارايت زيدا ام عمرو فان المستويين فيه زيد
وعمرو واحدهما وان كان الاخر لم يكن الاخر بل الهمزة هذا اما اختاره المص والمنقول عن سيبويه
ان هذه اجابة حسن فصيح وان زيدا ارايت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا
حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة السريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية
المعروفة على المص وعليه حطه هكذا بليما احد المستويين والاخر الهمزة على الاوضح ومن ثم ضعف
ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لنزله عن مرتبة الاوضحية الى الفصيحة عن مناسبة
الكلام في عدم عده ضعيفا مطلقا اما في عدم عده ضعيفا بالاضافة
لان ما كان هنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص هيهنا لا يخلو عن اضطراب والجواب
نقل عن سيبويه وايضا من اي من احد لا ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي تعيين
احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانها لا تفيد ان التعيين بخلاف او وام الهمزة كما اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المعنى وبالسؤال ان
احدهما على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاعتقاد الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمشار اليه ثم في الموضعين من وجود لكنه لما كان مشتملا على شيئين لفحيه وقوع ام المتصلة وقع
باعتبار كل واحد منهما خبرا جزءا اشارة في كل موضع الى شيء اخر لا يخلو من شيء اخر ولو لم يقع
على قوله ومن ثم لم يجز في الجواب ارايت زيدا ام عمرا اول الكلام وعطف كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز
وتعين ولا حكم شرطا على حذفين الالف والنون لكان احضى واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل
وشل الهمزة للشك في الشان والواقع بعدها لا خبر شرح قوله انها لاحد الامرين اي ان المنقطعة المنقطعة التي اراها
انها لاحد وهي جملة مستقلة فلما علمت انها لاحد الامرين بلا اعترضت عن هذا الاحتمال ثم شككت في ايضا شيا

او شيء آخر فاستمعت عما يعوقك ام شاء اي سواء اجيء شاء او اما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو
اي بل اعمرو ومعنى بعضهم الامر اب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني **وما تجر المعطوف لا يمنع ما**
اي غير مستقل لا يمنع معنى يعني اذا عطف شيء على شيء آخر بما يمنع ان يصدر المعطوف عليه او لا بأما
ثم عطف عليه المعطوف بما تجوز ان اما بعد واما عمرو وانعدم من اول الامر ان الكلام مبني على اشتراك حدي
مع او يعني اذا عطف شيء على آخر بأو يجوز ان يصدر المعطوف عليه بأما نحو جاءني اما زيد او عمرو او بكر لا
يجوز جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم يمنع قبل المعطوف
عليه وايضا يدخل عليهما الواو العاطفة فلو كانت هي او مما العطف يلزم ايراد العاطفين معا فيكون اجتماعهما
لغوا والجواب عن الاول ان اما التابعة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على اشتراك ذلك الكلام كما
عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى فالاولى منهما فايدة اخرى ولا
تعرف هذه الحروف الثلاثة **بجواز الابتداء** اي التنبيه بالحكم على الخبر الامر بين المعطوف والمعطوف
عليه على التعيين وكلمة لا يعني الحكم الثابت للمعطوف عليه على المعطوف فالحكم ههنا المعطوف عليه لا المعطوف
جاءني زيد لا عمرو فالحكم المجيء لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه
الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي جاءني عمرو فالحكم المجيء للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاحتمال الذي وقع منه لم يكن
بعد بين لفظه وهذا امر ذهب عنه كلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وفيه خلاف
ذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف بل ما جاءني عمرو والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى ان صاحب الحكم الذي من المعطوف قبله للمعطوف والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه والحكم منفي عنه نفي ما جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم
المسكوت عنه او المجيء منفي عنه **ولكن درجة النفي** اي غير مستقل بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد
فهي بعينها لا يكون الا بعد ما النفي عن الاول فتكون لدرجة النفي الحكم من الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام
عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي بعينها بل في محلها بعد النفي والاثبات وبعد النفي والاثبات على ما بعدها

قوله وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى وهذا من مجاري اسناد ح احدهما حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف كلتيهما احدى عليها على ما لتجعلها كحرف واحد يعطف به بعد الثانية على ما بعد الاولى وتجعله على الاسناد ح اذ لما لم يكن في الاولى العطف كيف يصلح عطف الثانية عليها حتى كانهما حرف واحد والشهود مع المعطوف عليه في حكم الترتيب ان الواو اذا دلت على العطف ودفع الالتباس فهما دون معنى قبل التراخي فهما حينئذ لا يكون الترتيب بخلاف الواو فانها تدل على العطف فيه لا

قوله ما حكم ههنا للمعطوف نصا على خلاف ما قال الجاحظ المعطوف نصا على الشيء لا قبل الا لا يثبت له حكم الا ما يكون المعطوف عليه لا يريد بكون الا بعد ما بعد لا يكون الا بعد ما

وبعد الاثبات لمن سابقه بها نحو جاءني زيد لكن عمرو ولم يجيء بكلها جاءني زيد لكن عمرو وقد جاء فعلى كل تقدير
غير مستقل بدونه **حروف التنبيه الا وما وها** يعني بدونها اكل كلها حتى لا يعقل
المخاطب عن شيء ما يلقي المتكلم اليه وهذا سميت حروف التنبيه نحو الا ان زيدا قائم واما زيد قائم وها
زيد قائم وتدخل هاء خاصة من المفردات على انما الاشارة حتى لا يعقل المخاطب عن الاشارة التي لا يعقل
متعلق بما الا ها نحو هذا وهاتان وهذان وهاتان وهؤلاء **حروف النداء**
اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد **وايا وهيا للبعيد وأي** بفتح الهمزة وتكون
ايا **وهيا للقريب** فكانه اراد ما القريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فالقريب يعني
قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي اي اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة
بخلاف البعيد فانه لم يذكر له حرف بتاتا فالقرب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كل البعيد
وكل القرب **حروف الايجاب نعم وبلى وأي** بكسر الهمزة وتكون ايا **وجير وان**
بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان مقابل تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب
نعم مقررة ما استفهما اي محققة لمضمون استفهام ما كان او خبرا فهي في جواب قام زيد بمعنى قام زيد
وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى بلى وفي جواب الست
بربكم الست ربكم ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كقول قائل مقام ج لست بربنا وقيل يجوز ان يقال
نعم ههنا بجعلها نصب بقال الاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف ولو قال
اليس زيد بالبيت لك عندي الف درهم فقال نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى بتقدير الاثبات بعد النفي
وبلى مختصة بجواب النفي يعني بعض النفي المعدوم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام كقول
بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا بالاستفهام دون نفس النفي الذي بعد ذلك النفي الاستفهام
كقولك لمن قال الست بربكم قالوا بلى اي الست ربنا وقد جاء على تبديل الاستفهام دون الايجاب كما تقول في جواب
اقام زيد بلى قام زيد **وأي اثبات بعد الاستفهام** لانك في غالب استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره

وبين ما اقسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وبي ولا يكون المقسم
الا الرب والله والعمري تقول اي والله واي وبي واي لعمري وحل وجير بالكسر والفتح وايمن
بالكسر وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل او نعم او ان الخبر قد اتاك زيد اولم اياك اي
قد اتى ولم يات وجاء التصديق اليها ايضا قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وقد جامعته الاستفهام ايضا في قول الشاعر

ليت شعري هل لنا منها ... من خواجيها ان الالقاء

اي نعم الالقاء لنا منها وهذا في موضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تفيد يقينا الخبر

حرف الزيادة

وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع بايدينا
لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان المراد المعنى بها وهنا لا يختل لاعنا لا فائدة لها اصلا
قال الصاحب ابن في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كاني من الاستغراقية
وابان وجيرها ولبيك واما الفائدة اللفظية فهي تحسين اللفظ وكونه زيادة عنا اوضح وكون الكلام
او الكلام بينهما من تاما معها مهيئا لاستماعه وذلك التشعير او الحسن التجنح او غير ذلك ولا يجوز
خلوها من الفائدة بين معا والا لعبث عبثا ولجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام
الباري سبحانه فان ان محضفين وما ولا ومن والباء واللام فان يكتسل الهمزة وتكون
الذي تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا ووقت اي زيادة ان مع ما المصدرية
نحو استقم في ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادة ما ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان
بفتح الهمزة وتكون الذي تزاد مع لما نحو فلما ان جاء البشير وتزاد مع الواو في الكلام المقدم عليه نحو والله لو
قام زيد قمت وقل زيادتها مع الكاف نحو كان طينة بفتحها الى والى التكلم ثم على تقدير رواية طينة
بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تاته هذا ذهب ومع
اي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترى من الشر
اخبه احاد كون زيد كذا ومع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو قوله تعالى فبما

قوله ومعنى زوائد الزيادة كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل بوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة وقال الرضي ولذلك لم يلتفت به الى معانيها صحيحا مع انها لم تفد المعاني الصحيحة الواضحة لها مكانا كما لم تفد التاكيد ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد انما كانت اولا فانها قبلها وضعت هذا ويفهم منه ان المعنى الذي كلفته الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال

قوله اي بفعل متقدم في معنى القول اي انما ان الى توجيه طرفه المعنى

حرف المصدرية

حرف التفسير

بحيث ان لست لهم وما اعطيناهم اعزوا وعاد ليل ودنيه صدق الا انا عدنا اي وقد زيادة مع ا
المضاف نحو عصيت من غير ما جرم واما الاجلين قضيت وقيل ايضا كما انكره والجزء وزيد بعدها بدل
منها وقد اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو قوله
تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ
امرتك اي ان تسجد ووقت زيادة لا فيما اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد
والنون زيادة عنا التنبيه قال صلا القيمة بحيث تستغني عن القسم فتزيد لذلك وتقوية في القسم
وتزيد زيادتها مع المضاف كقوله

وسيد لا جود ترى وما شعر

اي يترجى جود والجود الهلكة مع جابر اي هلاك مرجاني هلاك ومن والباء الا عدم ذكرها مثلا لا على ذكر
مواضع زيادتها فالحاجة الى تكرارها

حرف التفسير

اي تفسير كلام مبهم من
المفرد نحو حاز ربه اي ابو عبد الله والجملة كما تقول نفع زيد اي مات وان وهي اي ان مخففة بمعنى القول
اي بمعنى مفرد في معنى القول نحو المطرود في الظرف غير متمكن عنه فلا يتبع بعده صريح القول ولا
بعد ما يتبين في معنى القول فهي لا تفسير في الاكثر الا مفعولا مقدرا لا لفظا غير صريح القول مودعناه
نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه ان اي كتبت اليه شيئا هو اي وان حرف دال على ان الجملة
تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى سالته لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي
وربكم تفسير للضمير في به اي امرتني معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني به لانه
مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذا اوحينا الى امك ما يوحى ان
اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا

حرف المصدرية

وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولى اي ما وان المفتوحة المخففة
بالفعلية اي الجملة الفعلية اي بدلا من الجملة الفعلية فيجعلا اسما في تاويل المصدر نحو قوله

قوله او تقدير نحو هلا زيد ضربته قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها
لتوهمهم في الظرف نحو هلا يوم الجمعة زرتني فيوم الجمعة منصوب بزرتني مقام

نتاق وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قوله تعالى يحيى ان خرجت
اي خروجك واحتضار المتقدمة بالفعلية اياها عند سيبويه ونحو زيد قام بعدها الاسمية
وقال الشارح الرضي وهو الجواز كان ولا كان وقد في نحو البلاغة تقول اني ابتدأ بالدنيا
وان المفتوحة المشددة للاخبار اي الجملة الاسمية خاصة الا اذا كانت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية وله ومعنى كونها للاسمية انها تدخل في نحو يحيى ان يحيى وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مبتدأ
خبرها نحو يحيى ان قام اي قيامك او ما في معناه نحو يحيى ان زيدا الجواب اي الحق زيد قائم وقد
وقرئت الكسر نحو يحيى ان هذا زيد قائم اي كون زيد قائم

حروف التحضيض

هلا وألا

بتشديد ولا ولما هنا ولا ولما هنا ولا ولما هنا

فيه وكذا لو لها في الماضي على انها دخلت بجواب لو مثل ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك
ضرب في الماضي وقع مني ضرب ايضا فيه ٥ وقد تستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولا من تبعك
حبس من سرك ولو لجئتكم ٥ واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لا دخل معناه
فانما موضوعة لتعليق امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه او ما كان حصوله مقدرا في الماضي
قيد ان التقدير لا ينافي الوجود فلا يعم الموجود والمعدوم كما حصل في محله
كان ثبوتيا فيه انتفاء فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا واذا كنت شاكرا لو جيتني لاكرمتك فقد
علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون الاول انتفاء
الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعماله لو هذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل
على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا هنا دالة على لزوم الفساد لتعدد الالهية وعلى انتفاء
الثاني فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطأه كثير المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال لا لانتفاء اللازم
المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين لانتفاء الاخر
بحسب الواقع فلا يعترض هنا كما ستعرف لا لانك اذا قلت لو جيتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم انما
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فقط من ذلك الشيء بعد
النقيضين عنه كقولك لو جاءني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استمر عدم
الاكرام فيثبت لازمه الاكرام وكذلك اي ان لو لفعل نحو لعطا كامر من الامثلة ولو لم
نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره ولو انتم عكس اي وان استجارك احد ولو كان
انتم واحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين يحذفان يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر
واما انتم فلانه كان ضميرا بارزا وليس تاليه الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
بعد من حذف الفعل وحده ومن اي ومن احد لزوم الفعل بجزاهما فيكون بعد لو لحضه المحذوف

قوله موضع منطلق اي في موضع يليق فيه ان يقع منطلق اذا اريد ان يبين وجه انه بعد الواو احسن لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال
انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اضافته الخبر ولكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لعوا لا لدلالة لو على ما مضى
وبان المراد موضع منطلق فيدل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وقوع انطلقت موضع منطلق وجواز انك منطلق بتقدير ان امر
منطلق وهو اول ما جاء كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مقرونة وعدى اللام فلا اذا
وقعت الجملة الشرطية خلفا وطال الشرط بها بدليل فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة استقسم حلفا فالوجه ان يعتمد
لا قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في اياد مع لا عارض المعنى اذ لا يصح ترك في لعدم كونه زمانا
او مكانا فيها وجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام متابعة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام والاحسن ان المتبادر جعل اول
الكلام مكانا للذهاب الى الزمان فيكون سببا اذا كان معه ما يوجب التنافي والهشام صحيح بتصحيح التقدم معنى الدخول اي اذا تضمن تقدم
القسم داخلا اول الكلام وكون اول الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم الضابط ووجود كونه مكانا كان

فقلها انك بالفتح لانها بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو
المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان
يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان الافراد يكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل
المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا يجب
له من مفسر وان لو عاد الذي على معنى التحقيق والثبوت بدليل على معنى ثبت المقدر هنا فهو
عوض عنه من حيث المعنى والفعل والواقع بعد لو عوض عن عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المحذوف بعد المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يكن اشتقاق الفعل
من مقدر فيه وان كان جامدا لا يكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك لانهم لجاءوا به تبرعا مقدرة
اي بتقدير وقوع الفعلي في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس
مشتقا فوقع بفعل في موضعه واذا تقدم القسم ولم يكن اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في
لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقديم
لزوم المضي اي لزوم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا ومعنى لئلا يكون غلطا
لا يخل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب
وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لا يلزم ان يكون مجزوما وما غير مجزوم وهو
ثمال واما معنى فهو جواب للقسم لا الشرط عليه والشرط ايضا لكونه شرطا بالشرط مثل وان يكن
مثال للماضي لفظا وان لم تاتني مثال للماضي معنى لا وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام
الشرط عليه وعليه اي يقدم غير الشرط جاز تعتبر جاز القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم
ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم
لما لعوله انا والله ان تاتني تعلى المعنى الاول هذا مثال تقديم غير الشرط وجواب القسم فيكون
باعتبار التقديم والجواز كليهما نشر على غير ترتيب اللف باعتبار الشرط على ترتيبه وان يشا
قوله لا يشكر واما او زيد يتعين في هذا المثال الشرط بتعيين الماضي على المجزوم خلاف المثال الاول

الثاني الى اشتراط التأخير في الشرط في صورة اعتبار القسم في تقدير توسطه كالشرط اعني على تقدير
التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم من اعتبارهما جميعا
الشرط على القسم بترتب الاول وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغاء القسم والشرط بالاعتبار
الاول على القسم بترتب الاول وبالاعتبار الثاني على القسم بترتب الثاني فهو من الثاني يقع من حيث المعنى
الثاني بخلاف بين اعتبار سيبويه لما في المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان ممتنعا
ان يكون الشرط على ترتب الاول يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول ولم لانه اراد انتقال المثال الاول
له بقدر الامكان على تقدير تقديم الدفعين على تأخيرهما من حيث تناولاهما وتقدير القسم كالشرط اي كالشرط
جوابا ومقدرا لمكلوظ وصدر الكلام فيلزم في الشرط الذي يجري المعنى فكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن خرجوا لا يخرجون الآية لئن لخرجوا فالشرط ما من ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان
جواب الشرط لكان الكلام يلزم حذف النون او ترجح اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ما من وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جواب الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما التفصيل اي يفصل
ما اجملته الحكم في الذكر نحو قولك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاقرمته عنيت
اولا الجملة والبعض ويكون مفعولا لما المتأخر بواسطة الفرق بين وقد جاءت للاستئناف من غير ان يقدم
اجمالا نحو اما الواقعة في اوائل الكلام ومتى وكانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكرها
قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما تشابه بدل اما المذكورة ههنا عن مذكور الكلمة
مقدر تقديره واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون المتشابهات والحكم بان
كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وتسببه الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو
الشرط وعوض عنها اي من اما وهي فاء نحو الواقعة في جزائها جزء لها اي غير فاء وغيرها
اما لان غير الفاء البتة حتى كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق اما مفعول لما

قوله واما التفصيل قال الرضي وقد تجيء
للتفصيل الاشتمال وانما يطرد ذكرها اذا
كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما
قبلها مضمونا به او مفسرا به فلا
يقال زيد افضرت ولا زيدا
فضربته بتقدير اما هذا ما في
لوجيزها من اول الكتب من قولهم
وبعد فان اي من انه بتقدير اما
من عدم التقدير التقدير

قوله والحكم بان كلمة اما للشرط
لزوم الفاء في جوابها وتسببه الاول
للثاني ولم يحكم بكون اذ وحيث
الشرط مع انه يقال حيث لقيته
فانا اكرمه ولا شواهد كثيرة
في القرآن لعدم لزومها بل
جعلوا حيث الاتيان بالفاء في
جاريين مجرى الشرط وانما جاز
اعمال المستقبل من الظرف الماضي
وان امتنع وقوع المستقبل
في الماضي لان الغرض لزوم
وقوع ذلك الافعال المستقبلة حتى
كان هذه الافعال المستقبلة وقعت
من الان هذا ما صدر وجازت الاضافة
اليها كل ذلك لقصد المبالغة عند الحكام

دفع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تقويما مطلقا غير مقيد بحال التخيير
تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه لجعل تيبين بلا مانع خاصة جواز
التقديم لما منع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو رهو اي ما وقع بينها وبين فاء لما مفعول
الشرط الجملة وفيه لا الشرط مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيد بحال كون التقديم وعدمه مثل
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على مذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حيث
الشرط الذي هو يكن مرتبي واقيم اما مقامه ووسط يوم الجمعة بين اما وفاءها ليلا يلزم تو
جزئي الشرط والجزاء وصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على مذهب الثاني فتقديره
مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق ويوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لا يجعل خاصة لا لما خاصة جواز التقديم امثلة وقيل
القائل المازني لكان ما يتوسط بين اما وفاءها جاز التقديم على القاطع قطع النظر عن القائل
المذكور من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء لا اي وانه
يكون جاز التقديم مع قطع النظر عن القائل ايضا ايهما مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق
فان ساكتين ان لا يجعل فيما مثلها من قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل يرى ان لا يكون وان الفاء الخبر وبين ان يكون محل لما فوقه فيقع حكم الاستثناء
عن الاول دون الثاني هذا تقرير الكلام اذا كان بعده اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا
نحو اما زيد فمنطلق فيقدر على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقسم اما مقام
مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق وان رفع
زيد بالابتداء اذا كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فزيد منطلق اقسم اما
مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما
بتقدير على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فزيد منطلق فصيغة الفعل الغائب المحذوف للمجهول
على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر

يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بما به متعلق به لا بفعل
المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز ما زيد انسطلق يوم الجمعة بتقدير يذكر على صيغة
المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير يذكر على صيغة المجهول
الغائب مع عدم جوازهما بالاتفاق وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين ثاء وفاء منصوبة
لظهور امثلة كونها منصوبة لانتهائها **آخر الزوائد كلا** هو الزجر والمنع يقول
الخصم ان يقصدك يقول كلا زيدا اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب كما في الجواب
الطالب كقوله تعالى قال كلا اي لا تجاب الى ذلك **وقد جاء** اي كلا **بمعنى حقا** او المقصود
منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى وان كان بمعنى حقا لجاز ان يقال انه اتم
يكون بصيغة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تزجر المخاطب عما يقول تحقيقا
لضده لكن التحقيق مشكل لحق فيه اذا كان بمعنى حقا ايضا لم يكن مواضع المقصود به تحقيق مضمون
الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية **تا التانيث الساكنة** لا متحركة
لانها مختصة بالاسم **بآخر الفعل الماضي** ليكون من اول الامر علامة **التانيث** لتبادر التانيث
ما لم يتم فاعله وانما جعلت هذه التاء الساكنة بخلاف تا الاسم لان امثال الاسم الاعراب وامثال
الفعل البناء فنبه من اول الامر ليكون هذه على بناء الحقيقة وبحركة تدل على الاعراب
ما ولينه لانها كالحرف الاخير مما يلحقانه **فان كان** اي المسند اليه **ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمجوز**
اي فالتخيير بين لحاق التانيث وبين عدمه او فهو اي لحاق التانيث مخير فيه على الحذف والاتيان
وهذه المسئلة قد بينت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث
انها من احكام تا التانيث **وما لحاق علامة التثنية والجمع** اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا
الزيدون وقمن الهنات **فبعيد** لتقدم اسمهم اجنبيا جما الى هذه العلامات مثل احياج المسند اليه
الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة
غاية الظهور واذا لحقت على منفصلها وليت بجمايز لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير قائله

وشاعر شاعر وعاذر وقوله تعالى وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم وبرزت بكرة قايما اي بكرة
واحدة ولشارة ذلك **وتقابله** وهو ما يقابل النون من حرف المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء علامة الجمع كما ان الواو
علامة جمع السالم ولم يوجد فيما يقابل النون في ذلك فزيد النون في الحرف ليقابله ويتوهم بعضهم
انه التنكير وهو خطا لانه لو ثبت بمثلات لزم ثبوت بينا الفرق ولو كان التنكير لزال للفارس لقابله وقا
يظهر انه ليس نون التمكن لوجوده فيما كان غير منصرف والنون العوض لعدمه مشاركة المعنى ولا
نون الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون المقابلة لانها معنى ثابت لجملة
النون عليه **والترنم** وهو ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يستطيل به ترديد
الصوت والتحنيم وما ورد ذلك من اشعار جن الغناء وانما اعتبر واما يلحق اواخر الابيات والمصاريع
وان كان الحروف والكلمات اواخر واقعا في اثناء الجمل بل واقعا كالشاهد من مخاطب ابعا لان محل
المعنى به انما هو لاجل الاستحسان كما انه انظم يتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعا
وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان روي مسبوقا بمشبعا بالمشباع حركة واحدة من الالف والواو
والياء حيث هذه الحروف فحروف الاطلاق والاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون هذه القافية
اما يكون بان يسمى الحرف الاطلاق به كما في قول الشاعر

أقلّ اللوم عاذلَ والعتابن ۞ وقولي ان أصبت لقد أصابن ۞

فروي هذا البيت اما بالتشبيع باشباع فتحة الالف وعوض عن الالف عند النفي مع الالف واللام
بين النون واما بتعين القافية المقيدة وهي ما كان روي ساكنا صحيحا كان او غير صحيح
حيث مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة تحتمل من اشباع ما يحرف
الاطلاق ليستمر مدة الصوت كقول الشاعر

وقائم الاعماق خاوي المخترقن ۞ مشتبه الاعلام لماع الخفقن ۞

فان روي القافية وهذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بحركة عند النفي بالفتح او الكسر
والخفق بالنون فيقال المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من النون العالي لان العلو هو التجاوز وتحريك

وقد تجاور البيت بالخرق هذا النون عن حد الوزن ولهذا اسقط عن المقطع ولين القسم الاول
انه يختص **واعلم** ان نون الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو نون موضوع اخر من الترنم
لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني وفي عد نون الترنم
من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيما الوضع تسامح وتساهل واما التنوينات الاخر
ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل **وتحذف** اي التنوين وجوبا **من العلم** حال كونه **موصوفا**
بابن حال كون الابن **مضافا الى علم** اخر كحارث بن زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال اسمين علمين احدهما
موصوف بالاخر مضاف اليه له فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الالف
ابن ويدل لذلك فهمهم هذا فلان بن فلان لانه كما يعرف العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لعلم اخر
او كان مضافا الى غير العلم كحارث بن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ ولا الالف
من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من فهمهم موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة كعمرو بن زيد ابن عبيد
على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع الا في حذف همزتها فانها همزتها كانت
ليلا تلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاتم **نون التاكيد** ثم ان
خفيفة لانها ساكنة والاصل في البناء السكون **ومشددة** مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة **مع ما لا**
اي الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان
وتمامها بالكسر مع ما لشبهها فيهما بالف التثنية **تختص** اي نون التاكيد **بالفعل المستقبل** الكائن **في معنى الامر**
نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد **والنهي** نحو لا تضربن **ولا يستعمل** نحو هل تضربن **والتمني** نحو ليت
تضربن **والعرض** نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا **والقسم** نحو والله لاضربن بالتخفيف والتشديد وجميع هذه
الاحكام الاستعمال وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال
لانه لا يوكد الا ما كان مظنة للوقوع **وقلت** اي نون التاكيد **في النفي** فالنفي لا يكاد يقع الا على الطلب
معنى الطلب واما جاز قليلا تشبيها له بالنهي **ولم** اي نون التاكيد **في جواب المثبت** لان القسم محل
التاكيد فكثر هو ان يوكد والانفصال منفصل عنه وهو القسم من غير ان يوكد وما يتصل به وهو النون

بعد هذا لاحظ الرضي قوله ثبوت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما بعد اثبات الفتح غير لازمة بل جائز
وكثرت اي نون التاكيد ومن المنفصل اي الشرط الموكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصد به
تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره وما واجبها اي قبل نون التاكيد حقيقة كان
او بتقدير مع ضمير مذكر وهو الواو مضموم يبدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في
التقاء الساكنين على حده ان يكون اولهما ساكنا في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى
او لتقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير مؤنث
وهو الياء مكسورة يبدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ولتقل الياء بعد الكسر وقبل
النون المشددة وما قبلها مفتوح اذ الف المذكورة من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو
الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للتخفيف الخفة وظاهر
ان مساعدا اذ الف المذكورة تشمل التثنية والجمع المؤنث وتفكيكها غير ما ذكر فيقول فتقول
في التثنية ويجمع المؤنث بالواو والنون لمنزلة الاستثقال فيقول في المثنى ضربان باثبات الالف لئلا يشتبه
بالواحد واما بنات فجمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع
ثلاث نونات متواليات ولا تحذفها اي الالف وجمع المؤنث النون لضعفه لعدم التقاء الساكنين
على حده فلا يكون فاذا يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله معتبرا كما في الوقف
وليس من موجبه الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة وغيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث
مع الضمير اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان تعامل
اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما
كسرا وضما وغرضه من هذا الكلام وبيان الافعال المتصلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه
ان النونين وحكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما اعني مثنى الجمع مع ضمير بارز
وهو ثلاثة ان جمع المذكر كواغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث اغزي وارمي
واخشي واما مع ضمير المستتر وهو الواحد المذكر كاغزن وارمن واخشن والنون مع

الضمير

الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنان وارمنان يا قوم بحذف الواو كما حذفت واغزوا
الكفار وارموا الغرض وكما لك اغزنان وارمنان بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي
الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها كواخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو
في الواحد المذكر كاغزن وارمن واخشن فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة وتعني بها الف
التثنية فتقول اغزوان وارميان واخشيان بردها الالف وفتحها كما قلت اغزوا واخشيا وارميا
ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل
ترين ومن ثم هل كما يقال هل ترى هذا مثال لغير البارز الذي حركت لاجله بالفتح كما فتح
مع المتصل وهل ترونني مثل هل ترون باسقاط نون الجمع والجارون النون التاكيد وضم الواو
كضمها في ترى القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون وهل ترينني في مثل
هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال هل ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز لاجل النون واغزونني
وعطف على هل ترين لا هل على هل ترى اي ومن ثم قيل اغزون بردا الواو المحذوفة
كما ترد مع ضمير التثنية واغزوا واغزنني في اغزي لحذف الياء والمكسور ما قبلها كما قيل
في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كما في هذه الامثلة وقعت على ترتيب تقدم بينها الواقع
في كتاب التعريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز
كالمنفصل كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين اي لالتقاء ساكنين المذكور بعدها وفي بعض
النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر

لا تهين الفقير علك ان ... تركع يوما والدهر قد رفعه

اي لا تهين حذفت النون الخفيفة لالتقاء ساكنين الام الساكنة التي بعدها والياء وفتحة ما قبلها
لتدل عليها والا كان الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم يجز تحريكها كما تحرك النونين فرقا
بينهما ولما لم يتمكن خطا لمرتبة ما يدخل الفعل على مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل

وكذا قد تحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما لحقته مجتمعا اذا ضم او كسر ما قبلها كما تحذف
النون كذلك وترد ما حذفت لاجله المخففة كما يرد اذا لحقت المخففة ناعزوا واعزوا فقلت اغزون
واغزين تحذف الواو والياء واذا وقفت فايهما حذفت النون وردت المحذوف وقلت اغزوا
واغزي لان النونين فاحد لا يرد ما حذف لاجله لان النون لازم والمخففة ليست
بلازم فجعلوا اللازم بمنزلة ما بقي الرد على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا
كقوله في اضربن اضربا شبهوها بالنونين فان النونين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا
انضم او انكسر تحذف ❁ نحو اضربن حبرا ❁ واضاربن خبيرا ❁ واحبن بحبير ❁

اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ❁ ولا تلحقنا من بعد شيء اوزارا ❁

وتحقيق الرسائل ايضا حسنة كانت او نقلة من مواقف الدنيا مستقبلا بالوجه عند ربه
على نهج الاستقامة ❁ ومنا في من كلمة شفاعته بجواز باب الصلاة كافية ❁ وعن
مضرة انتقام الجهالات شافية ❁ وعلى الله وافتتاحه ❁ وعلى من يتبعهم من ائمة

وافق الفراغ من رسم هذا الكتاب

المبارك اواخر شهر رجب الاخر عام احد وستين وسبعمائة

بقلم الاذل ❁ وذلة محط مالك العبد الفقير الى عفو ربه
المعترف بذنبه ❁ ابن حسن بن ايوب وعفو ربه ❁ الحسن بن يوسف
بن محمد ❁ بن شمس الدين ❁ بن المطهر ❁ بن يحيى بن مطهر
المؤمنين تغمده الله برحمته ❁ رب العالمين ❁ المطهر بن محمد
بن سليمان ❁ عليه وعليهم افضل الصلاة ❁ عفى الله له
ولوالديه ❁ وللمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

بالوجه الاكمل

وبعد حمد الله رب العالمين والصلوة والسلام على
نبينا محمد الامين وعلى آله
الطاهرين وصحابته
الغر الميامين وبعد فانه
قد جرى القلم الفقير الى ولد سيدي العلامة
المدقق الفهامة نجم الاسلام والمسلمين ورفيع
الانام وزين محمد بن القاسم بن محمد
الانام ابن القاسم المؤمن بن الحسن بن القاسم
انجاد الله اوفح الاسرار على الامام فتح
وبعض العلوم منه هذا الكتاب المبارك
وكان امره وذلك صبح يوم السبت مستهل
شهر رجب الاشهر سنة ٧٣٨ وكان تمامه
في ٢٦ شهر رمضان
والف كتب العلم وشيخي القاضي
عبد الرحمن بن احمد المجتهد العلامة والبحر
الحسن بن القاسم المجاهد ادام الله تعالى بقاه للاسلام وحرسه بعينه
في الاسلام وعبده الخاص والعام الحسن بن القاسم المجاهد ادام الله تعالى بقاه للاسلام وحرسه بعينه
الدرع الفهامة
الفقير المعترف بالذنب والتقصير السيد قاسم بن محمد بن حسن بن يحيى
الحوثي
غفر الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين
وصلى الله على محمد وآله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم للامام المرتضى لدين الله محمد بن يحيى بن الحسين

صلوات الله عليهم اجمعين ذوي ابي الهادي الى الحق صلوات الله عليه وعلى ابائه الطاهرين عن علي بن ابي طالب
عليه ما بلغ الشمس حتى تعلو وبعدما تغرب وهي عن الصلوة في الاوقات وهي عن الصلوة على الميت والنافلة عند قيام
الشمس حتى تغيب وروي عنه صلى الله عليه وسلم باسناد صحيح انه وهي عن التركب على النمور
وعن الصلوة في الحش والمقبرة وقال النمور متاع الكفار وزينة من لا خلاق له وهي صلى الله عليه
وآله وسلم عن كتم الرجل الذهب وعن التختم بالحمام وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه رأى رجلا يلعب
فقال شيطان يتبع شيطانا وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن جز الاذان وعن الاكل مما اكل الهندوان
كفر الديك ولا يلتفت في صلاته التفات الثعلب وهي صلى الله عليه عن الصلوة خلف النائم وهي
صلى الله عليه وسلم عن ان يكتم الرجل علما علمه الله عن مرين يزيد ومن يتفع وقال من كتم لجاه بضبعه او فضلا
يطلب به ليتفع به جم الله يوم القيمة ما يرجوه ثم قرأ اذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب
لتبيننه للناس ولا تكتمونه فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون وهي صلى الله
عليه وآله وسلم عن كتمان العلم اذا طلب وقال من كتم علما سئل عنه جاء يوم القيمة مغلوبا وهي صلى الله عليه
وآله وسلم عن الاذان بالاجرة وقال ليس منا من فعل ذلك وهي صلى الله عليه وسلم وآله عن تعليم القرآن
بالاجرة وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان يحفر المساجد طرقا وهي ان يتخذ التغوير في المساجد وقال
من فعل ذلك فعليه لعنة الله وملائكته وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن البيع والشراء في المساجد وقال
عليه وآله وسلم عن الصلوة في الحمام وهي صلى الله عليه وآله عن الحجامة في المسجد وهي صلى الله
وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الاقعاء في الصلوة كاقعاء الكلب
بارتفاعها وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن ان يحمل الرجل يده على فخذه في الصلوة وقال ذلك فعل اليهود وامر
عليه وآله وسلم عن ان يصلي الرجل في ثوب غير طاهر وهي صلى الله عليه
عليه وآله وسلم اذا صلى الرجل اذا رفع الرجل رأسه من الركوع الى السجود حتى يستوي قائما وقال صلى الله عليه
وآله وسلم من صلى من ثيابه لم يقرب فيها فانه الكلب فيه فراج وهي صلى الله عليه وآله وسلم
ان يتأخر الرجل يوم الجمعة اذا حضرت الصلوة حتى يجمع وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان يستقبل
الرجل القبلة وهو يبول وان يبول عريانا وقائما وان يبول على قبر وان يبول بين قبور وهي صلى الله
عليه وآله وسلم عن الغائط في الطريق وان يقضي حاجته في الطريق والناس ينظرون اليه وقال صلى الله
عليه وآله وسلم ان يبول الرجل وان يتغوط والناس ينظرون اليه وقال الستر واقل الستر والجبار من الجنان
وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستنجاء باليمين وهي صلى الله عليه وسلم عن ان يبدر الرجل
يده في الماء اذا قام من النوم حتى يغسلها وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن ان يدخل
الرجل بين رجلين بغير اذنهما وكذلك المرأة اذا كانت الجالسة امرأة وهي صلى الله عليه
وآله وسلم ان تفاكه المرأة المرأة بحديث زوجها وهي صلى الله عليه وآله وسلم
ان يحدث الرجل الرجل بحديث اهله وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان تحدث المرأة

وهي بالمحادثة وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان تقول المرأة عشيني زوجي كذا كذا امرأة وهي صلى الله
عليه وآله وسلم الرجل مثل ذلك وقال من فعل ذلك فمثله كمثل من غشي امرأته بين اطهر الناس وهم
ينظرون اليه وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان تزوج المرأة على عمتها وعن تزويج المرأة على ابنة اختها وعن
تزويج المرأة على خالتها وعن تزويج المرأة على ابنة اختها وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن التطارد وهو
ان تقول الرجل للرجل زوجني ابنتك وازوجك ابنتي ثم يتطارحان المهور بينهما وهي صلى الله عليه وآله
وسلم ان يجمع الرجل بين امة وبينها وطيا وكذلك لا يجمع بينها وبين اختها ولا بينها وبين عمتها ولا بينها
وبين خالتها وطيا وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان يطأ الرجل الجارية وقال ان الله حرم من الرضاع ما يحرم
من النسب ولا يحل للمسلم ان يغشى امة لامة يملكها او يتزوجها بنكاح صحيح قال محمد بن يحيى
بن الحسين صلوات الله عليهم اجمعين قال بلغنا عن بعض الاحبار انه قال قد اخذت لك فرج جارتي وبيطاها
وهذا هو الحرام المحظور ملعون من فعله وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان يخطب الرجل على خطبة
اخيه حتى ينكح او يدع وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن ان ينكح المرأة بنتها ولكن ينكحها اوليا وها وهي
صلى الله عليه وآله وسلم عن ان يكون النكاح الا بولي وشاهدي عدل وهي صلى الله عليه وسلم عن ان ينكح الثيب
حتى تستأذن اذا عنا صمتها وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان ينكح الرجل اذن امرأة التي طلقها حتى تنقضي عدتها
وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن ان تسأل المرأة من زوجها الطلاق فانه بلغت حرم الله عليها الجنة
لا كان ظالمة وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الرقيق الى دار الحرب وهي صلى الله عليه وآله
وسلم عن بيع الاماء المسلمات من اهل الذمة وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع السلاح والكراع من اهل
دار الحرب وهي صلى الله عليه وآله وسلم عن مجاباة الخائنين وهي صلى الله عليه وآله ان ينظر الرجل
الى امرأة ليست له وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تنظر النظر الى امرأة ليست لك بمحرم وهي صلى الله عليه وآله
ان يكلم الرجل المرأة مشهوة او بغير شهوة اذا لم تكن له بمحرم او ليراها ويخاطبها وهي صلى الله
عليه وآله وسلم عن متعة النكاح المرأة وهي في العدة وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان ينظر الرجل
الى عورة الرجل وكذلك المرأة لا تنظر الى عورة المرأة وقال صلى الله عليه وآله وسلم عورة المسلمة على
المسلمة على المسلمة حرام وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان يدخل الرجل الحمام الا بمئزر وقال صلى الله عليه
وآله وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بمئزر وهي صلى الله عليه وسلم
النساء عن دخول الحمام وقال لعن الله داخلات الحمام وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقبل شهادة النساء
في حد من الحدود والقصاص وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقبل شهادة من في شيء الا من قد رجحان
[illegible] اسهلا هادي الزمان وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان يزوج الرجل على ابنة امرأة الا بإذنها
وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان تستعين الرجل بحلها على ابنتها وهي ان يأذن من غير
غير جاهل وهي صلى الله عليه وآله وسلم ان تسافر المرأة الا معها زوج او ذي رحم وهي صلى الله
عليه وآله وسلم عن ان تسلخ المرأة الثوب على المرأة الموسنة المأمونة في دينها وهي صلى الله

عليه وسلم ان يدخل المرأة المذكورة من النساء على امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر **ونهى** صلى الله عليه
وآله وسلم عن ان تلبس المرأة لبس الرجال او تتشبه بهم او تمشي مشي الرجال او تكلم بكلامهم •
صلى الله عليه وسلم ان يدخل الرجل الموبد على امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر **ونهى** صلى الله عليه وآله وسلم
ان يتشبه الرجل بالمرأة في كلامها او في لباسها او في مشيها وقال لعن الله ورسوله والملائكة من يفعل ذلك
من الرجال والنساء **ونهى** صلى الله عليه وآله وسلم ان يعطي المرأة زوجها شيئا من امتعة ماله
جملها على معصية الله سبحانه وتعالى **ونهى** صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الحرام وقال يشتري الحيانة
والخيانة شريكان • ومشتري النهب الناهب ظهيران **ونهى** صلى الله عليه وآله عن المنفخ في الطعام
والشراب **ونهى** صلى الله عليه وآله وسلم عن الكهانة وعن تصديق الكاهن واتيانه وقال من
تكهن او تكهن له او لبس من الله في شيء **ونهى** صلى الله عليه وآله وسلم عن مجالسة المخنث وعن مجالسة
وعن مساكنته ومن فعل شيئا من ذلك فقد برئ من الله ورسوله ذلك عن الله ولقائه فله الجنة يكبرا

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

تسليما

زكا

تنزيه مبرهن ابراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم
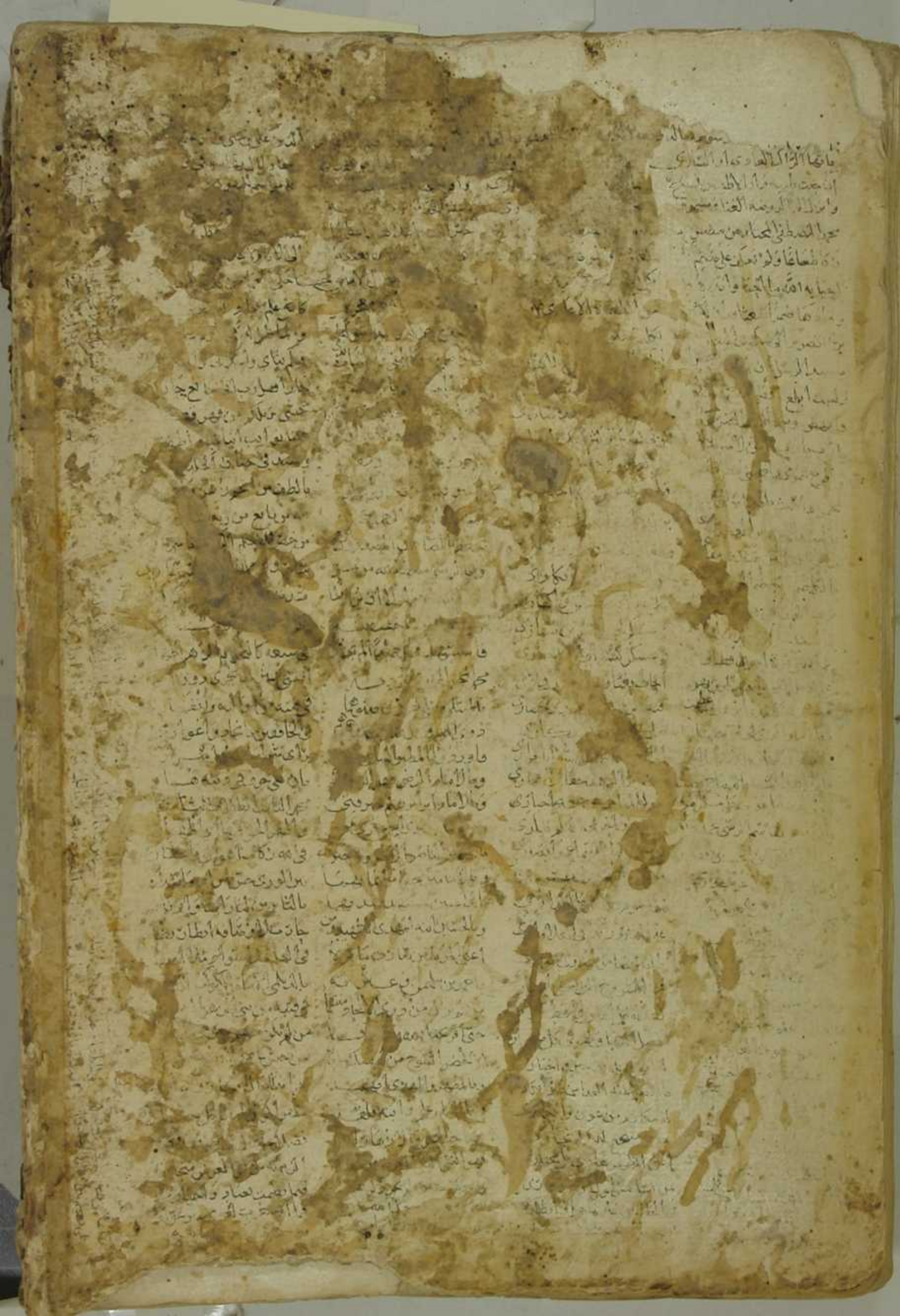
غاية السلام من العزيز المحمود الحميد • الى اهل التمجيد • سلام عليكم • هذه رسالتي اليكم ما اختصصتم
من نور العلم • وذكا الفهم • فاولاذلك لحرمت لكم المردود • واخرجتكم من الوجود الى الوجود • واثبات
لكم الابصار فابصرتم • والاسماع فسمعتم • والقلوب فعقلتم • والعقول ففهمتم • وخاطبتكم بالسنة العبر فنطقتم •
واشهدتكم على انفسكم بالاقرار بالوجود ايضا فشهدتم • ثم بعد الاقبال ادبرتم • ويعد الاقرار انكرتم •
افضتم عهدنا وغدرتم • فلا يوحشكم ذكرنا • فانكم ان غدرتم غدرنا • وزدنا في اكرمكم وجودنا •
من اقبل اقبلنا • ومن انقطع وصلنا • ومن نسي ذكرنا • ومن عصى ستر نا • ومن تاب قبلنا • ومن عمل قليلا •
شكرنا • نعطي ونمنع • ونمنح ونقطع • ونضع كرمنا مبذولا • ونترنا مسبولا • عبدي انظر الى السماء وارتفاعها •
والى الشمس وشعاعها • والبدور وانوارها • والنجوم وسناها • والسحاب وايتلافها • والامطار وشكوبها •
والبحار وامطارها وامواجها • والحيتان وسبحها • والعيون ونبعها • والاشجار واختلافها • والوحوش
وهجوعها • والدواب ومرتعها • والانعام وجموعها • والاشجار وخضرتها • والازهار ونضرتها • والفواكه
وطعومها • والنوى وبكاكيها • والبسيطة والفلك • والليل والنهار • والمناول والاسحار • والذيل والاصيل •
وما هو ظاهر وباطن • ومتنقص وزائد • ومتحرك وجامد • وما غاب وما حضر • وما خفي وما بطن • وما
ظهر لكم تشهد بجلالي • وتنفرد بكمالي • عبدي انه لا يدلك من الوجود على • اعبد غلبة كرم
اعمالك • واذكر كرم افعالك • فاذا اتيت بالبوار • وقلت لا محالة • لا يظهر النار • اوليت كرم غفراني •
وسبق كرم رضواني • واستكثرت ارجوتي • واما عفوت لك الذنوب • والاوزار • وقلت لا يحزن قلبك
ما كنت تعني الغفار • بدق الله العظيم • وصدق رسوله النبي الكريم •